ملف التنميط الحضري

لمدينة البصرة

UN HABITAT

نحو مستقبل حضري أفضل

إخلاء المسئولية

إن المسميات المستخدمة في هذه النشرة والمواد المقدمة بها لا يعبران عن أي رأي من جهة أمانة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني الخاص بأي قضاء أو أرض أو مدينة أو منطقة أو سلطاتهم أو تعيين الحدود المتعلقة بالنظام الاقتصادي أو مستوى التنمية.
حقوق النشر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق (موئل الأمم المتحدة)، عام ٢٠١٩، ما لم ينص على خلاف ذلك.
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، www.unhabitat.org
يجوز نسخ الاقتباسات دون إذن بشرط تحديد المصدر، ولا تعكس وجهات النظر المذكورة في هذه النشرة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

فادة

تقدم هذه الوثيقة بيانات موجزة عن الملامح الحضرية في البصرة. وقام بتحضيرها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
تم تنفيذ هذا المشروع تحت إشراف: السيدة يوكو أوتسوكي: رئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة في العراق ، والدكتور عرفان علي، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
المؤلفون الرئيسيون: بابار ممتاز وإيفان ثونغ.
تم تعيين فريق مخصص للعمل في هذا المشروع:
من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: السيد توماسو كوسو والسيد إيفان ثونج والسيد أمير حسين والسيدة سكار مصطفي والسيد يوسف بيدون، مساهمون أخرون من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: السيدة آنا سواف والسيدة رانيا كمال والسيدة ناتالي جارنر.

قام فريق عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بإعداد الخرائط ما لم يُذكر خلاف ذلك. و قدمت صور الأقمار الصناعية المعروضة ديجيتال جلوب ونيكست فيو لايسينس ما لم يذكر خلاف ذلك.
موضوع صورة الغلاف: البصرة عام ٢٠١٨.
يود فريق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التعبير عن شكره للمسئولين التاليين على مشاركتهم في الاجتماعات الاستشارية ومساهماتهم: محمد يوسف وأحمد ستار وحسن طاهر وجعفر سبار وحامد عبد المنهل وسادي حامد ومسلم ناصر ونواف أحمد ومكرم فاضل ومحمد محسن وإبراهيم عبد السلام ووائل منير وحسام ناطق وحسن ظاهر ونشأت ساكبان وسارة صبر وعباس فاضل عباس وسنان عبد المهدي وشيماء دخيل وعلي محمد سابين وبدر عبد الزهرة وهيثم العبيدة وحسن فالح وزهير جواد ووسام ريسان ومحمد سعيد.

التمويل

موّل حساب الأمم المتحدة للتنمية هذا المشروع بسخاء (الدفعة الحادية عشرة)، وما كان يمكن تحقيق المشروع لولا الدعم العيني من مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق.

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

جدول المحتويات

١- ملخص تنفيذي ٤
٢- السياق ٦
٣- مؤشرات المناطق الحضرية ٩
٤- الحوكمة ١٠
٥- الاقتصاد ١٦
٦- السكان ٢٠
٧- الإسكان والأراضي وحقوق الملكية ٢٢
٨- الخدمات الأساسية ٣٢
٩- التراث والتماسك الاجتماعي ٣٧
١٠- البيئة وتغير المناخ ٤٠
١١-نحو بصرة صامدة ٤٣

تحديد الملامح الحضرية

يسعى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى تقديم توثيق وتحليل حديث وشامل لأثار الأزمة في المدن الأساسية من خلال التنميط الحضري عن المدن وتجميع معلومات ورؤى من المصادر الحالية والقطاعات ذات الأولوية وتدعم الأبحاث الميدانية المباشرة هذه المعلومات التي تقوم بها فرق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في كل مدينة. وهذا الملف هو جزء من تحديد الملامح الحضرية الإقليمية التي تهدف إلى تطوير الملامح الحضرية لمدن البصرة وسنجار ودرنة في ليبيا ومأرب في اليمن ودرعا في سوريا. حيث أسهمت خبرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في التحليل الحضري ونُهُج اشراك المجتمع وسياقات الأزمة في تطوير عملية جمع بيانات هذه المدن التي تتم من خلال التعاون الوثيق مع المحافظات والبلديات المعنية.

يقدم ملف التنميط الحضري بيانات أساسية عن وضع المدينة ما قبل الصراع والوضع الحالي لقياس تأثير الأزمة ولتقديم وصف وتحليل سردي، كما يستعرض الأداء الاقتصادي في المدينة وخدماتها وفهم القدرات وآليات التعايش ويحدد الأولويات الإنسانية وأولويات التعافي، ولا يقدم بيانات شاملة عن موضوعات فردية بل يسعى إلى تقديم نظرة عامة متزنة. وتمنح هذه البيانات الموجزة فرصة للأطراف المعنية لتقديم تشخيصهم عن الوضع في المدينة وتقدم أساس للنقاشات المحلية فيما يتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها وتساعد على إتاحة المعلومات المحلية وتوصيل آراء الأشخاص إلى الأطراف المعنية الخارجية التي تسعى إلى تقديم المساعدة للاستجابة الإنمائية.

١.ملخص تنفيذي

تحظى البصرة بتاريخ طويل وحافل باعتبارها إحدى أهم المدن في الشرق الأوسط وخاصة في الخليج العربي باعتبارها ميناء رئيسي ومركز تجاري يقع في الدلتا حيث يلتقي نهري الفرات ودجلة العظيمين ويصبا في البحر. وكانت يطلق على المدينة في سابق عهدها فينيسيا الشرق لكثرة قنواتها ومبانيها الأنيقة ذات المشربيات أو الشناشيل بطول الشوارع المزدحمة بالتجار من الهند ومصر ومن جميع أنحاء منطقة الخليج.

وكانت البصرة من بين أبرز مدن الإمبراطورية العثمانية حتى تم دمج المحافظة في الإمبراطورية البريطانية في عام ١٩١٧، وبعد ذلك أصبحت ثاني أكبر مدينة في جمهورية العراق. على مدار السبعين سنة الماضية أو نحو ذلك، كانت البصرة في حالة من الفوضى إن لم تكن في حالة انهيار، فلم تكن قادرة على تحقيق الإندماج والتطوير اللائق بمكانتها باعتبارها مدينة رئيسية تمتلك موارد مالية وإمكانات كبيرة. ورغم ما تعرضت له من أحداث ومن تدخلات خارجية مثل غزو الحلفاء في عام ٢٠٠٣ وظهور داعش بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ الذين أثروا على مدينة البصرة، فإن البنية التحتية تأثرت وتضررت ضررًا أكبر بكثير بسبب العمليات التي حدثت داخل البصرة نفسها « التخريب الذاتي « وإحجام مسئولي ومدراء المدينة عن التصرف، ولم يكن الكثير من الضرر متعمدًا بل كان نتيجة الإهمال وعدم القدرة على التصرف. ولم يعمل هذا التخريب الذاتي على تكثيف وتوسيع تأثير الأحداث الخارجية فقط، بل أدى إلى احتجاج عام قام به أهل البصرة ضد حكومتهم على الصعيد الوطني وصعيد المحافظة والبلدية[١]. وتكمن قضية البصرة في فشل الحكومة الحضرية إدارياً مما أثر تأثير مضاعفاً على كلا من القوى الخارجية والبيئية.

المشكلات

قدمت مديرية التخطيط التابعة لوزارة التخطيط في البصرة وإدارة التنمية الإقليمية والمحلية الملخص التالي لبيان أسباب المشكلات في الإسكان والخدمات الحضرية - باستثناء السبب الأول والعاشر- فجميعهم نتيجة لإجراءات اتخذتها الحكومة أو تقاعسها عن العمل في المقام الأول.

١. ارتفاع معدلات النمو السكاني في محافظة البصرة إلى أكثر من ٣٪ وعدم وجود تعداد سكاني دقيق للسنوات الأخيرة.
٢. لا تُقدم أراضي سكنية (مخصصة) للمواطنين مما يشكل أمامهم عقبة لبناء المنازل.
٣. تعليق مشاريع الإسكان الحكومية في عام ٢٠١٤ بسبب الأزمة المالية.
٤. إضفاء طابع مركزي واضح (تباطؤ مستمر) وعدم تطبيق القانون رقم (٢١) بشأن توسيع نطاق سلطات المحافظات.
٥. تدهور المشاريع السكنية غير المكتملة وتعرضها للتخريب والسرقة.
٦. عدم وجود آليات واضحة وشفافة لتوزيع الشقق عند الانتهاء من بنائها وعدم استهداف الفئات الضعيفة لإعطائهم هذه الشقق.
٧. استخدام طرق البناء والوسائل القديمة والتقليدية.
٨. عدم كفاية المصانع التي تنتج مواد البناء المختلفة مثل المواد المناسبة للحفاظ على المباني التراثية.
٩. ضعف تخطيط صانعي سياسات الإسكان في الحكومة الفيدرالية وغياب السياسات الواضحة في قطاع الإسكان.
١٠. الأراضي السكنية غير كافية لأن معظم الأراضي مخصصة كبنية تحتية للتنقيب عن النفط أو كمواقع الأثرية (تحت الأرض).
١١. التعبئة غير الكافية للقطاع الخاص والآليات الضعيفة لتفعيل هذا القطاع.

الشكل (١) :شهدت البصرة تطورات كبيرة غير مخطط لها (مخطط وليس المواقع الحقيقية للمناطق)

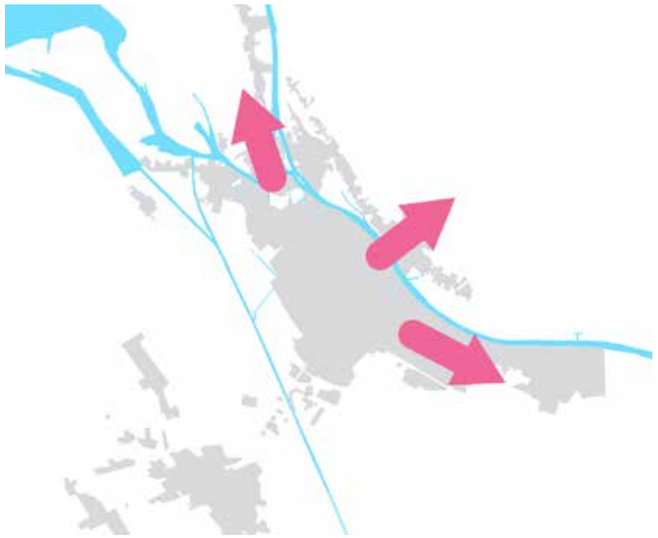

الشكل (٢): في ذلك الوقت، توسعت البصرة بشكل طبيعي على طول شط العرب

١. المجلس النرويجي للاجئين (أغسطس عام ٢٠١٨) «تقرير بعثة تقصي الحقائق في البصرة #١»

الوضع على أرض الواقع

رغم أن معظم الجهود المبذولة لتنفيذ الخطط الحضرية لم تكن فعالة إلى حد كبير، فلم يوقف هذا نمو المدينة، وتم إنشاء مناطق غير مخطط لها على طول الشوارع والأراضي العامة (حوالي ٢٤٠٠٠ وحدة سكنية)، وإحداث توسع حضري سريع في المناطق الزراعية المجاورة (حوالي ٨٤٠٠٠ وحدة سكنية)، وللاستجابة للاحتياجات المتزايدة للإسكان [٣] ، بدأ تقسيم الأراضي تقسيما فرعيا وأيضا الشقق بطريقة غير منظمة وعلى الرغم من أن هذا النمو نادرًا ما يلقى ترحيبًا من صانعي السياسات، فإنه لا يمكن تبديله بسهولة. وحتى لو لم نأخذ في الاعتبار التداعيات الاجتماعية لمحاولة تقويض هذا النمو، فمن الواضح أن التكلفة المهدرة في هذه المساكن وحدها التي لا يمكن مطابقتها من حيث الاستثمارات الحكومية بأي فترة زمنية أخرى يجب أن تكون مبررًا لشمل هذه التطورات في أي استراتيجية للإسكان باعتبارها أحد الأصول.

الإجراءات

١. إن البصرة تمتلك بالفعل خطط ومبادرات ينقصها التمويل وتحتاج إلى التنفيذ (معظمها مقدم من الحكومة المركزية)، وستستغرق معظم هذه الخطط والمبادرات المتمثلة في المدن الجديدة وامتدادات المدن من ٥ إلى ١٠ سنوات لتطويرها وليكون لها تأثير.

٢. وبالتوازي مع هذه الخطط والمبادرات، ينبغي إطلاق بعض المبادرات الإضافية لتعكس الوضع الحالي ويجب أن تشمل العديد من المناطق والمنازل غير الرسمية القائمة التي لا تتعارض مع التطور المستقبلي المحتمل للبصرة.

- المنازل في «الأراضي الزراعية» في الضفة الغربية، وذلك باستخدام قانون المناطق غير الرسمية المقترح باعتبارها أساس للتخطيط (التأسيس القانوني يمكن أن ينتظر سن القانون).
- المنازل المبنية دون إذن أو تصريح تخطيط.
- تحديد وتخطيط مواقع المناطق المركزية الحالية والمناطق التي تم إخلاءها بموجب الخطط السابقة ولكن لم يتم تطويرها حتى الآن.

٣. ولمساعدة وتعزيز الاستراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل، توجد مهام داعمة يمكن أن تزيد من تسهيل تطوير البصرة:

- إنشاء فريق عمل مشترك بين القطاعين العام والخاص لتحديد المجالات والإجراءات المحتملة لزيادة الاعتماد على الذات وزيادة صمود البصرة.
- صياغة خطة عمل للإصلاحات المؤسسية والقانونية والتنظيمية.
- تمكين بلدية البصرة من زيادة الاعتماد على الذات والصمود والوفاء بالتزاماتها والوفاء بولاياتها.
- زيادة مشاركة المجتمع المدني والمديريات المحلية في التخطيط المحلي وصنع القرار.
- تبسيط عملية الموافقة على التطوير، وتفويض الصلاحيات إلى المستوى المحلي.
- بدء برنامج شامل لبناء القدرات والتدريب من أجل التخطيط للتنمية الحضرية والعمل.

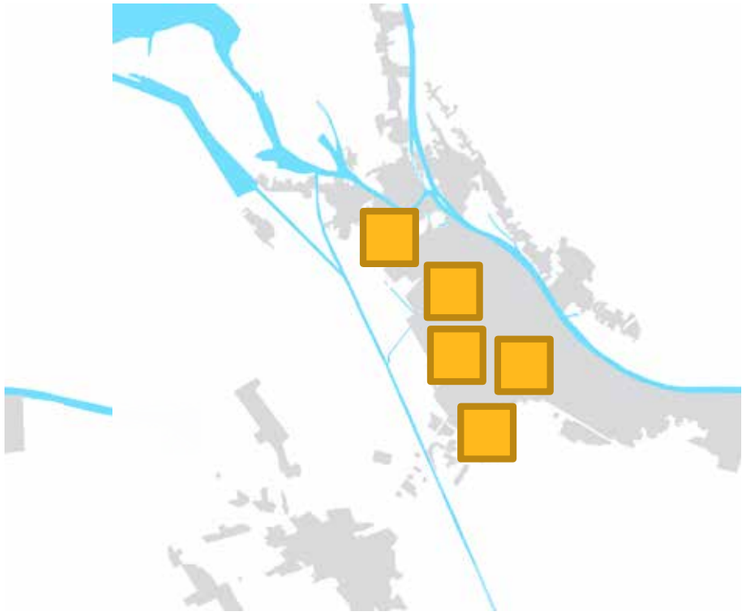

الشكل (٣) رفع مستوى المستوطنات غير المخطط لها وتكثيفها، انظر الصفحة ٤٦ للاستراتيجيات المقترحة.

الشكل (٤) إدارة النمو الحضري، انظر الصفحة ٤٦ للاستراتيجيات المقترحة.

٢. السياق

أزمات وقعت مؤخرا

يلتقي نهرا دجلة والفرات الكبيران مع شط العرب الذي يجري عبر البصرة ويصب في الخليج العربي. وفي الماضي كان يُطلق على البصرة «فينيسيا الشرق» وذلك لكثرة قنواتها المائية وأناقة مبانيها التي كانت مصطفة على جوانب شوارعها المزدحمة بحركة التجارة والتجار القادمين من جميع أنحاء الخليج العربي ومصر والهند، كما أكسبها موقعها الجغرافي المتميز تاريخًا حافلاً بوصفها أحد المدن الرائدة في الشرق الأوسط وميناءً رئيسيًا ومركزًا للتجارة.

وفي حقبة الإمبراطورية العثمانية، كانت البصرة من ضمن المدن الرائدة حتى تم ضم الحكومة في الإمبراطورية البريطانية في عام ١٩١٧ وأصبحت بذلك ثاني أكبر مدينة في جمهورية العراق. وعلى مدار السبعين سنة الماضية شهدت هذه المدينة الساحلية حالة من الانحدار؛ فبعد أن كانت شريان الحياة بمياهها العذبة، أصبحت مياهها الآن ملوثة وامتلأت قنواتها ببرك من المياه الراكدة، ولم تستطع البصرة أن توطد وتنمي مكانتها بوصفها مدينة كبرى بموارد مالية كبيرة.

اضطرابات خارجية

لقد تعرضت البصرة لسلسلة من أحداث غير متوقعة لم تكن مستعدة لمواجهتها مما أثر عليها سلبًا؛ وبدأت هذه الأحداث بالحرب مع إيران التي استمرت من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٩ للسيطرة على حقول النفط الواقعة على جانبي الحدود بين العراق وإيران على طول شط العرب، ونظرًا لأن البصرة قريبة جدًا من الحدود، كانت هدفًا سهلاً للمدفعية الإيرانية ولحق بها الدمار والاضرابات. علاوة على ذلك، كي يكون الجيش الإيراني مكشوفًا دون غطاء، قُطعت أشجار النخيل التي كانت ذات يوم فخر البصرة وداعم اساسي لاقتصادها، ولم يبقى منها سوى ١٢ مليون شجرة من أصل ٣٠ مليون، ولأسباب استراتيجية أخرى مماثلة، سُدت الأهوار ونضبت، وهذا ما جلب أول موجة من اللاجئين إلى المدينة.

وفي عام ٢٠٠٣، عندما غزت القوات الغربية العراق، شهدت البصرة أشرس المعارك مع القوات البريطانية وتوترات شديدة وتنافسات على السلطة بعدما انسحب البريطانيون.

واستقبلت البصرة أعداد أكبر من اللاجئين والسكان النازحين بعد هجمات داعش على كثير من المحافظات المجاورة. والأكثر من ذلك هو أن مواجهة داعش حتمت تحويل موارد الحكومة المركزية بعيدًا عن البصرة واحتياجاتها.

الابهار

المدينة القديمة

اضطرابات داخلية

حدثت العديد من الإضرابات منذ عام ١٩٩٠ بسبب اختلافات داخلية بين أهل البصرة وانعكست الاختلافات والاضطرابات التي تشهدها البلاد في البصرة، والتي ترجع – ضمن أسباب أخرى – إلى الهجمات التي شُنت ضد الشيعة ثأرًا لاحتجاجهم ضد النظام بعد انسحاب العراق من الكويت. ومنعت بغداد الاستثمار في البنية التحتية وحولت البصرة إلى «محافظة مُعدمة» في العراق. ومنذ ذلك الحين وهي تعاني من نزاعات الطائفية دائرة بين الشيعة والسنة وفيما بين هؤلاء الذين لديهم اتجاهات وانتماءات سياسية مختلفة.

ولكن في عام ٢٠٠٨، أطلق الجيش العراقي عملية لوضع حد لهذه النزاعات، ومنذ ذلك الحين تحررت المدينة إلى حد كبير من النزاعات الداخلية، إلا أن البصرة عاشت سنوات طوال من الإهمال والاضرابات ودمار في بنيتها الاجتماعية والمادية، مما ألحق بها أضرار جسيمة. ووصلت الأمور إلى ذروتها في عام ٢٠١٨ عندما حدثت أعطال كبيرة في الخدمات الحضرية والهيكل الأساسي وتعرضت البصرة لخطر تفشي وباء الكوليرا. وفي الوقت الذي كانت تعاني فيه البصرة من نقص في مصادر المياه لعقود، نشبت أزمة كبيرة في صيف عام ٢٠١٨ حيث دخل حوالي ١١٨,٠٠٠ شخص المشفى بسبب سوء جودة المياه [٤]. علاوة على ذلك، أدى اختلاط المياه المالحة بالماء العذب إلى تكوين ماء مسوس وخفض فاعلية الكلور في قتل البكتريا.

وبما أن نظام المياه لم يتم تحديثه منذ أكثر من ٣٠ سنة، تسربت مياه الصرف الصحي من المواسير المكسورة واختلطت بمياه الشرب، ما أدى إلى تكون البكتريا في المياه [٥].

وخلصت البعثة الميدانية التابعة للمجلس النرويجي للاجئين في أغسطس عام ٢٠١٨ [٦] إلى أن الاضطرابات الاجتماعية آنذاك كانت «نتاج تداخل تظلمات طال أمدها تجاه الفساد السياسي والإهمال الحكومي والبطالة وآثار أزمة المياه الاجتماعية والاقتصادية». وتفاقمت هذه المشكلة بسبب الضغط الذي سببته مؤخرًا الهجرة والتوسع العمراني، الناتج عن نقص المياه وفرص المعيشة.

أولويات

وفقًا لصحيفة الحقائق الصادرة عن وحدة التحليل المشتركة في عام ٢٠١٣، تحظى مسألة الحصول على تيار كهربائي سليم بأولوية (٥٢٪) من أهل البصرة، يليها مسألة الأمن (١٨٪) والمياه (١٢٪) والصرف الصحي (١٠٪). وأكدت الأحداث التي وقعت في البصرة مؤخرًا في عام ٢٠١٨ والأحداث التي تلتها في عام ٢٠١٩ أن جدول أعمال أي برنامج عمل ينبغي أن تتصدر أولوياته ضروريات الحياة البسيطة التي تتجاوز سياسات القوى وحتى الاقتصاد.

شكل رقم (٥) أولويات أهل البصرة. المصدر: وحدة التحليل المشتركة، عام ٢٠١٣.

٤- منظمة رصد حقوق الإنسان (يوليو عام ٢٠١٩)، («البصرة عطشانة: تقاعس العراق عن مُعالجة أزمة المياه»).
٥- ذي إندبندنت «الانتفاضة الكبرى في البصرة وجنوب العراق هي ما ينبغي أن يُقلق العالم في الشرق الأوسط الآن»
٦- المجلس النرويجي للاجئين (أغسطس عام ٢٠١٨)، «تقرير بعثة تقصي الحقائق #١».

٣. مؤشرات المناطق الحضرية

يضم قضاء البصرة حوالي ٥٠٪ من سكان المحافظة، ويعد قضاء البصرة من ضمن الأكثر تحضرًا في العراق حيث أن ٨٠٪ من سكانها – الذين يقرب عددهم إلى حوالي ١,٥ مليون – مصنفين بأنهم «حضريين»[٧]. وينقسم القضاء إلى قضائين فرعيين: مركز البصرة في الجنوب والهارثة في الشمال. ورغم أن مركز البصرة هو تقريبًا نصف مساحة الهارثة، إلا أن ٩٠٪ تقريبًا من السكان يقتنون بها. ويقع مركز البصرة مكان مدينة البصرة القديمة على طول القناة التي تطل على شط العرب وكذلك منطقتي الرباط والخليج العربي، وبه موانى وسفن شحن على طول شط العرب. يعود تصميم أغلب الشوارع ومباني المدينة القديمة. ورغم ظهور بعض المباني الجديدة، خاصة الحكومية والتجارية الحديثة، إلا أن هناك العديد من الأراضي الخالية والمباني المتهدمة، ليس فقط بسبب الأضرار الناجمة عن الأحداث الأخيرة ولكن أيضًا الناتج عن إهمال مشروع إعادة تأهيل المدن.

تركز أغلب معالم النمو الحضري في الجزء الجنوبي الشرقي من البصرة، حيث أظهرت صور تم التقاطها عام ٢٠٠٧ للأرض الواقعة على الضفة الجنوبية لشط العرب تواجد مساكن متناثرة، أغلبها داخل مناطق زراعية. ولكن في عام ٢٠١٧، ظهرت أنماط تطوير مختلفة, حيث توسعت البصرة بشكل خطي، باتباع منحنى النهر، وليس دائري أو نصف قطري، حيث كثفت أعمال إعادة البناء والتوسعات الحضرية على طول طريق ٨ بين مدينة البصرة ومنطقة الزبير المجاورة. أما على الشاطئ الشمالي للنهر، فهناك مدخلان على طول الطريق الدائري، بالإضافة إلى ممر متدرج على الأرض الزراعية باتجاه الشاطئ. وشهد مركز النمو الصناعي في الزبير توسعًا تدريجيًا باتجاه الجنوب الغربي يهدف إلى إقامة مباني في جميع أنحاء الأرض الواقعة بين الطريقين المؤديين إلى الطريق السريع غربًا وميناء أم قصر جنوبًا. وكُثفت كذلك أعمال التوسع الحضري في مثلث الأرض المحصور بين الطريق لزيادة رقعته المساحية. وعلى مدار ٩ أعوام، شهدت المنطقة الواقعة في شمال الطريق المؤدي إلى الطريق السريع حركة إعادة تشييد كبيرة، على عكس مركز القرنة الشمالي - الواقع عند التقاء نهري دجلة والفرات شمال البصرة – الذي يشهد نموًا حضريًا محدودًا.

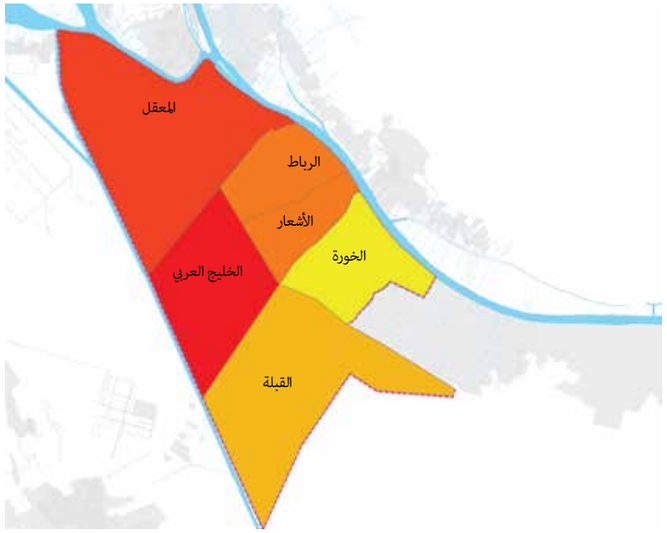

الشكل رقم (٦): سكان البصرة في كل قضاء

المباني القديمة
البيئة المبنية لسنة ١٩٨٤
البيئة المبنية لسنة ٢٠٠٢
البيئة المبنية لسنة ٢٠١٨

الشكل رقم (٧): المناطق العمرانية المبنية مع مرور الوقت

٧- المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٥-٢٠١٦)، «كتيب تحقيق استقرار المجتمع».

٤.الحوكمة

هيكل الحوكمة

تحمل «محافظات» العراق عادة اسم «العاصمة»، وتنقسم إداريًا إلى «أقضية»، التي تنقسم بدورها إلى أقضية فرعية أو «ناحية»، مثل مركز القضاء. والبصرة هو اسم يُطلق على ناحية قضاء البصرة ومركز القضاء وأيضًا عاصمة محافظة البصرة، وفي البصرة توجد منطقة تُسمى «المدينة» أو مدينة البصرة القديمة (الداخلية).
في أغلب الحالات, يوضح السياق نوع الهيكل المشار إليه حين يتم ذكر كلمة «بصرة»، إلا أن هذا الهيكل يصبح غامضًا في كثير من الأحيان، ورغم أنه يمكن وضع حدود لتحديد الولايات الإدارية والمواقع الجغرافية، فمن الصعب حصر الكثير من الأنشطة اليومية والأنظمة الاقتصادية لأن الكثير منها يحدث خارج هذه الحدود الإدارية والجغرافية. وتحقيقًا لأغراض التنميط الحضري لالبصرة، سيحدد هيكل لمنطقة البصرة الحضرية غير مألوف لرصد الأنشطة والهياكل التي تشكل بوضوح جزءً لا يتجزأ من «البصرة» خارج حدودها بالرغم من احتمالية فصل هذه الأنشطة لاحقا لأغراض قانونية وإدارية. هذه الحدود والتقسيمات موضحة في الشكل رقم (٨).
إن الوحدات المكانية الرئيسية للحكم في العراق هي «المحافظات».ويحدد القانون رقم ٢٠٠٨/٢١ لامركزية السلطة السياسية للمحافظات. ومع ذلك ، فإن تفويض السلطات لم يقترن بشكل كاف مع ما يلزم من اللامركزية المالية والإدارية على المستويات دون الوطنية.
تشغل محافظة البصرة مساحة تبلغ ١٩,٠٧٠ كلم مربع، أي ٤٪ من العراق[٨]. وحدودها الإدارية مشتركة مع محافظات ميسان وذي قار والمثنى، ولها حدود دولية مشتركة مع إيران من الشرق ودولة الكويت من الجنوب. ويحدها من الجنوب الشرقي الخليج العربي حيث يصب نهر شط العرب مياه نهري دجلة والفرات. وجدير بالذكر أن هذه المحافظة لها أهمية استراتيجية واقتصادية؛ فهي موطن لحولي ٧,٢٪ من سكان العراق (٢,٦٠٢,٥٧٧، وفقًا لإحصائيات عام ٢٠١٥)[٩]، كما تمتلك نسبة كبيرة من احتياطي النفط العراقي، وهي المنفذ الوحيد للبحر والشحن البحري في المنطقة.

إن العاصمة البصرة يتمركز بها أغلبية سكان الحضر حيث تبعد عن بغداد بمسافة ٥٤٠ كم وعن الأهواز في العراق بمسافة ١٧٠ كم وعن مدينة الكويت بمسافة ١٧٠ كم، في حين أن الجزء الجنوبي الغربي من المحافظة أرض قاحلة إلى حد كبير وبالكاد مأهولة بالسكان، وتتشارك البصرة جزءًا من أراضي منطقة الأهوار مع ذي قار وميسان كما تتشارك الصحراء مع المثنى.
تُقسم محافظة البصرة فرعيًا إلى سبع أقضية وهم: البصرة وأبي الخصيب والزبير والقرنة والفاو وشط العرب والمدينة و١٨ ناحية كما هو موضح بالجدول التالي.

#	القضاء	الأقضية الفرعية
١	القرنة	ناحية الثغر
٢	البصرة	الهارثة
٣	الزبير	مركز الزبير
٤	أبي الخصيب	مركز أبي الخصيب
٥	المحمودية	الحوير
٦	الفاو	البحار
٧	الزبير	أم قصر
٨	القرنة	مركز القرنة
٩	المحمودية	مركز المدينة
١٠	أبي الخصيب	السيبة
١١	القرنة	الدير
١٢	المحمودية	طلحة
١٣	شط العرب	مركز شط العرب
١٤	الزبير	صفوان
١٥	شط العرب	عتبة
١٦	البصرة	مركز البصرة
١٧	الفاو	مركز الفاو
١٨	شط العرب	النشوة

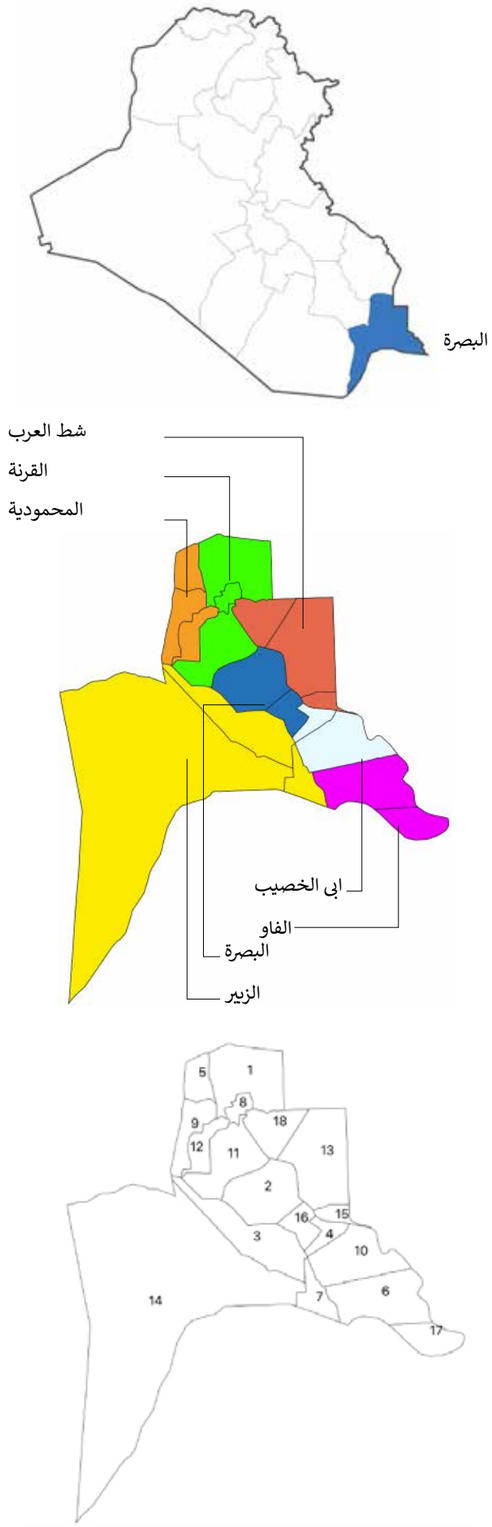

الشكل(٨): الحدود الإدارية

٨- وحدة التحليل المشتركة (نوفمبر عام ٢٠١٣)، «بيان موجز عن البصرة».

٩- المنظمة الدولية للهجرة، العراق (مارس عام ٢٠١٧)، (تقييم متكامل للموقع، الجزء الثاني: بيان موجز عن المحافظة) «Integrated Location Assessment Part II: Governorate Profiles».

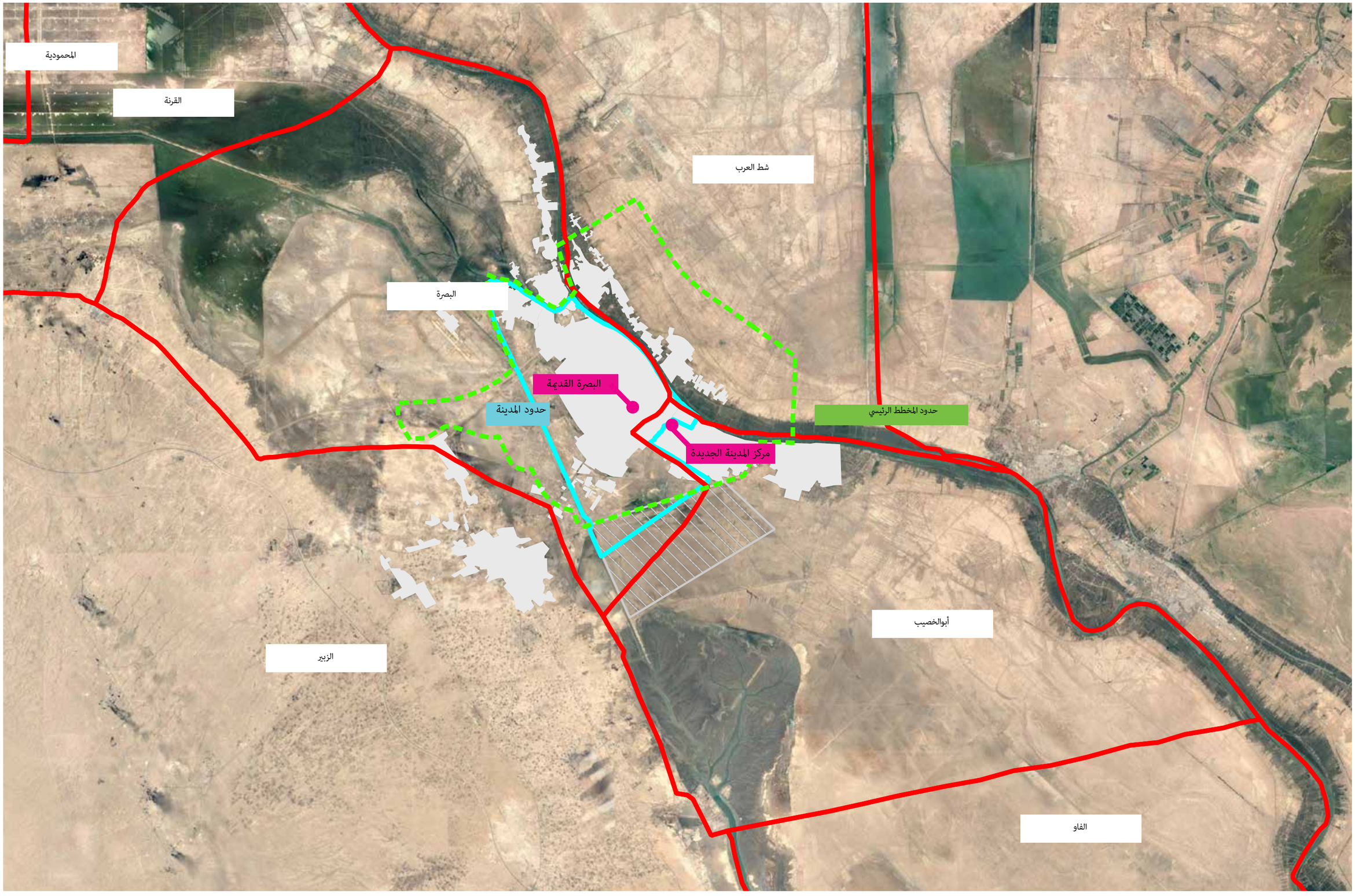
المحمودية
القرنة
شط العرب
البصرة
البصرة القديمة
حدود المدينة
حدود المخطط الرئيسي
مركز المدينة الجديدة
أبوالخصيب
الزبير
الفاو

عملية التخطيط متضمنة الخطط الرئيسية

بالرغم من أن العراق لطالما حظيت باقتصاد قوي مخطط له بشكل مركزي، لم تكن مراقبة الإدارة والتنمية الحضارية خاضعة للخطط الرئيسية الحضارية إلا بصورة شكلية فقط، ورغم أن قليل من تلك الخطط تم إلغائها قبل تنفيذها بالكامل، ظل أثرها باقيًا في أجزاء من المدن.بدءاً من أواخر خمسينيات القرن العشرين تم وضع الخطط الرئيسية للتنمية الحضرية لبغداد من قبل فرانك لويد رايت ومن بعده دوكسيأديس وامتدت العملية لتشمل العديد من المدن العراقية بما فيهم البصرة (قامت بها شركة بولسيرفيس).وفي سبعينيات القرن العشرين، تم البدء في عملية تخطيط إسكاني وطني لازالت تقدم اساسًا منطقيًا لخطط المناطق المحلية بالعراق.

وظلت عملية التخطيط كما هي: التكليف بإعداد خطة عن طريق إجراءات مناقصة ويتم تطويرها بدرجات متفاوتة من التفاعل المحلي. وعند تقديم الخطة لا تحصل على اعتماد قانوني، لكن تشير إليها مختلف الوكالات عند تنفيذ مشروعات معينة. وعلى غرار الخطة الأساسية، توجد استراتيجية لتنمية المحافظة وبرنامج لتنمية المناطق المحلية اللتان تحددان الأولويات الإقليمية أو أولويات المحافظات أو الحكومة المحلية متوسطة الأمد والفورية ضمن منظور تنموي محدد. وتؤثر هذه الاستراتيجيات على المكان بشكل أقل وتركز أكثر على تحديد المشاريع وتمتاز بمشاركة محلية في تنفيذها.

ومن ناحية أخرى، توجد خطط تنموية وطنية وقطاعية لها تأثير مباشر على التخطيط في البصرة. ويعتمد جزء من مدى تأثر البصرة على مستوي ومدي تنفيذ الخطة، ويعتمد الجزء الآخر على درجة ومدى ارتباط نطاقها وتنفيذها بالبصرة. باختصار، رغم تحضير ووضع الخطط الرئيسية والقطاعية والإشارة إليها ، تبقى فعاليتها باعتبارها أداة للتخطيط أو الإعداد أو الانتاج المستقبليين أمر مشكوك به حتى في أفضل الأحوال. في حين تمت بعض التقييمات فيما يتعلق بجدوى الخطط الحضرية الرئيسية على أساس الخبرة في أماكن أخرى، حيث أن الخطط على الأرجح يتم تنفيذها شريطة دعمها ماليا وقانونيا. ومن ثم، كلما كان تخطيط المنطقة اكثر تركيزًا على احتياجات المنطقة ومخصص لها كلما زادت فرص التنفيذ.

وبناءً على الأسباب السابقة بشكل جزئي وبسبب استمرار انعدام الأمن والظروف غير المتوقعة– على الأقل على المدى القريب – ،كانت الأداة الأكثر فعالية لإجراءات التخطيط للعمل هي الميزانية السنوية التي تشمل النفقات التشغيلية والتنموية. وعند تعميم التجربة، يقترح الجدول التالي معايير من المرجح أن تنتج خططًا ناجحة.

	جوانب الخطة	أكثر قابلية للنجاح	أقل قابلية للنجاح
١	أهداف الخطة	بسيطة	معقدة
٢	فترة تنفيذ الخطة	قصيرة	طويلة
٣	الأطراف المنفذة	قليلة	كثيرة
٤	المالية	ممولة ذاتيًا/ داخليًا	خارجية/ مستعارة
٥	التكاليف	قليلة	عالية
٦	التكنولوجيا	موجودة/ مألوفة	جديدة/ مبتكرة
٧	الاحتياجات	فورية	مستقبلية

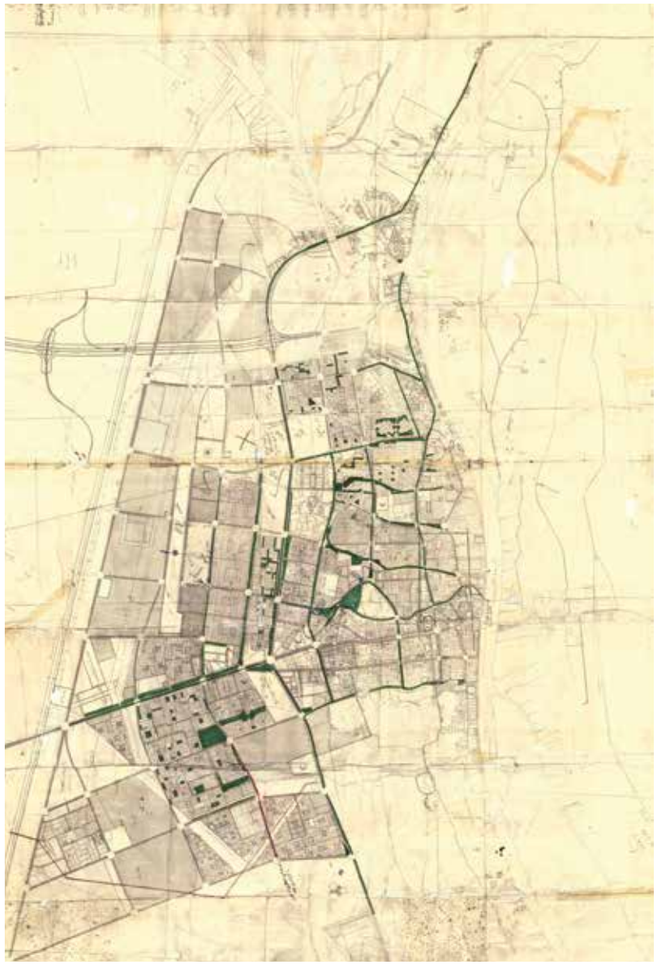

١٩٧٠ - ٢٠٠٠

الخطة الرئيسية للبصرة

انتهت الخطة الرئيسية للبصرة لعام ١٩٧٠ في عام ٢٠٠٠ ولم تغطي هذه الخطة سوى منطقة جنوب البصرة حتى القناة الجنوبية.

٢٠١٠-٢٠٣٥

الخطة الرئيسية للبصرة

غطت الخطة الرئيسية لعام ٢٠١٠-٢٠٣٥ تطور مدينة البصرة داخل حدود المدينة الموسعة، ولا سيما معالجة التحضر من شمال شط العرب حتى التوسعات في جنوب المدينة. ومع ذلك يواجه كلا القضائين تحديات عسيرة في تنفيذ الخطة بسبب اكتشافات النفط الجديدة، والتأثير على البنية التحتية الموجودة سابقًا، وتداخل المواقع التراثية تحت الأرض مع مواقع التطوير، وارتفاع تكلفة شبكات البنية التحتية المقترحة. ويجدر الإشارة إلى أن مواقع التطوير في شرق المدن سبق وتحولت إلى منطقة حضرية بشكل كبير بالفعل، مما يعرقل نجاح تنفيذ للبنية التحتية الأساسية بأثر رجعي لأنه يستلزم مصادرة العديد من الأراضي.

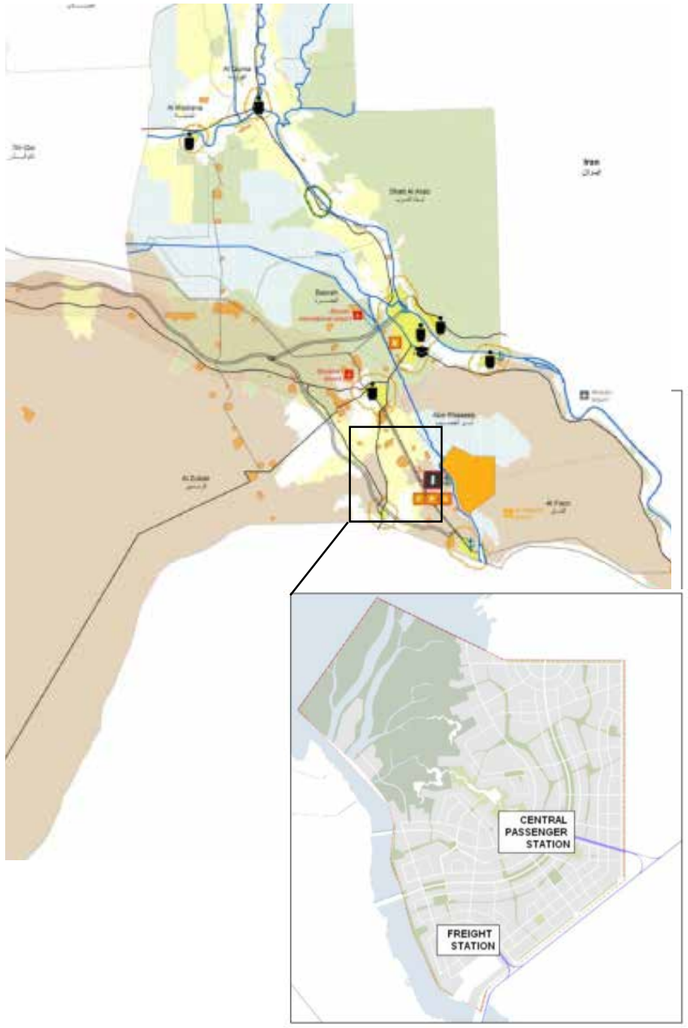

٢٠١٣-٢٠٣٣

الخطة الهيكلية لمحافظة البصرة لمدينة النخيل

تغطي الخطة الهيكلية لمحافظة البصرة نفس الفترة التي تغطيها الخطة الرئيسية. وتجدر الإشارة هنا إلى إدراج مدينة كبيرة جديدة إلى الخطة وهي «مدينة النخيل». يتوافق هذا مع رؤية الوزارات لتوفير الإسكان على نطاق واسع في المنطقة. ومع ذلك، اتضح أنه من الصعب العثور على مستثمرين لتبني الخطط حيث يصعب الوصول لهذ المنطقة إلى جانب أن تكلفة تنفيذ مشاريع البنية التحتية باهظة الثمن.

الميزانية وتطبيقها

تتكون الموارد المالية للمحافظة (وفقًا للقانون رقم ٢١) من:

١. ميزانيات محولة من الحكومة الفدرالية إلى المحافظة تكون كافية لتنفيذ مهامها ومسئوليتها بما في ذلك مشاريع التنمية وإعادة الإعمار وفقًا لسكانها ودرجة الحرمان لضمان توازن تنمية المناطق المختلفة في الدولة.

٢. إيرادات المحافظة –باستثناء الناتجة عن النفط والغاز- التي تشمل:

- إيرادات خدمات المحافظة ومشاريع الاستثمار
- العوائد من الضرائب والرسوم والغرامات وفقًا للوائح المحلية والفدرالية السارية في المحافظات بما في ذلك الضرائب التي يفرضها المجلس على الشركات العاملة في المحافظة تعويضًا عن تلوث البيئة والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ونصف الإيرادات المستحقة من المعابر الحدودية.
- العوائد من بيع وتأجير الممتلكات العامة المتحركة والثابتة بما في ذلك الأراضي المؤجرة للشركات.
- التبرعات والهدايا التي قد تتلقاها المحافظة بشكل لا يتعارض مع الدستور واللوائح الفدرالية.

٣. إيرادات النفط والغاز في المحافظة: تُحدد حصة إيرادات المحافظة سنويًا من خلال قانون ميزانية الدولة وبالتالي إنه يخضع للتعديلات والموافقة السنوية من البرلمان. يتم دمج إيرادات النفط مع إيرادات أخرى في الميزانية ولكن يتم توزيعها على المحافظات من خلال تطبيق مشتق يحسب مقدار إيرادات النفط مقارنًة لمستويات إنتاج الحكومة لتحديد حصة الدولار البترولي، وبخلاف قانون الموازنة السنوي في العراق، لا يوجد نظام قانوني منفصل لإيرادات النفط الحكومية دون الوطنية.

٤. حصة من إيرادات السلطات المحلية تكفي للقيام بمهامهم ومسئولياتهم وفقًا لتعداد سكان المحافظة.

وتتمثل إجراءات تحضير الميزانية السنوية في الآتي:

١. يقدم المحافظ مشروع ميزانية تطوير المحافظة وأقضيتها ونواحيها إلى مجلس المحافظة من أجل الموافقة، كما يجب أن يُصدق المجلس على مشروع الميزانية.

٢. يوافق المجلس على المشروع وفقًا للخطط المقدمة من مجلس القضاء ومجلس الناحية إلى وزارة التخطيط. ومن حيث المبدأ، يجب إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تأثرًا من النزاع، كما يجب توزيع مخصصات المحافظة على القضاءات والنواحي بالتناسب مع سكانها بعد استبعاد المشاريع الاستراتيجية التي تستفيد منها أكثر من قضاء أو ناحية شريطة ألا تتعدى تكلفة المشروع ٢٠٪ من مخصصات المحافظة.

٣. يتمتع المحافظ بالسلطة الحصرية لتنفيذ الميزانية الموافق عليها ويكون مجلس المحافظة مسئولًا عن المراقبة.

٤. بعد التدقيق الذي يقوم به المكتب الفيدرالي –وإذا لزم الأمر- يتم إجراء تعديلات الميزانية في ميزانية العام التالي. ولكن واقع عملية إعداد الميزانية فأهداف ونوايا المنصوص عليها في قانون رقم ٢١ لم تتحقق حيث يوجد قيود والتزامات أكبر للحكومة الوطنية ومواردها ومن ناحية أخرى إن المناورة السياسية والمالية لمجالس لمدينة والمحافظة محدودة للغاية وقد تكون منعدمة.

فباستثناء استهلاك الدين، بلغ إجمالي مصاريف البصرة في عام ٢٠١٦ وفقًا للمرحلة الثانية للبرنامج تنمية المناطق المحلية ٢١ مليار دينار عراقي (حوالي ١٦,٩ مليون دولار أمريكي) مما يعادل ما يقارب من ١٧,٠٠٠ دينار عراقي للفرد الواحد (أو ١٤ دولار أمريكي)، ولكن ٧٣٪ من هذا المبلغ يُستخدم للرواتب والأجور.

وتشكل إيرادات النشاط التجاري ١٢٪ فقط بينما تشكل الإيرادات المتعلقة بالخدمات ٣١٪ من الإجمالي الذي يتكون معظمه من إيرادات إيجار أصول العقارات، كما تشكل التحويلات من الحكومة المركزية ٤٨٪ من إجمالي الإيرادات ولكنها تُغطي رواتب وأجور كبار موظفي الوزارات الوطنية في البصرة.

لا يخضع دخل الخدمات المقدمة للأسر إلى رسوم وفقا للقانون، أو تفرض رسوم منخفضة للغاية أقل من التكلفة. وأخيرًا، لا يُمكن للبلديات الوصول مباشرًة للسكان ولذلك تقوم شركات المياه بجمع أي مستحقات. وغالبًا ما تلجأ البلديات إلى بيع الأراضي وعلى الرغم من ذلك، مازال يوجد القليل من الأراضي القابلة للبيع في البصرة ولكن لأن معظمها محمي من التنمية لاعتبارات اقتصادية (إنتاج البترول) أو بيئية (المستجمعات المائية).

ولذلك -دون تغيير كبير في طريقة فرض رسوم على الخدمات والمرافق- يجب أن تعتمد البصرة على تمويل مشاريع التنمية التي تتخطى الميزانية السنوية وتعتمد على تمويل الحكومة المركزية أو القطاع الخاص، ونظرًا لتردد أو ربما نقص عدد مستثمري القطاع الخاص الراغبين في الاستثمار في البنية التحتية يجب اتخاذ نهج جذرية لتطوير البنية التحتية في البصرة وتوسيعها.

	البصرة	الرميثة	الشامية	علي الغاربي
تعداد السكان لعام ٢٠١٦	١,٢١٨,٢٥١	٨٥,٣٨٢	٥٧,٦٢٥	١٧,٤٨٨
نفقات كل فرد لعام ٢٠١٦ (بالدينار العراقي)	١٧,٢٩٠	٤١,٠٧١	٣٨,٤٥٩	٥٥,٥٩٢
نفقات كل فرد لعام ٢٠١٧ (بالدينار العراقي)	١٧,٢٥٤		٣٨,٦٤٨	٥٥,٤٠٤
دخل الفرد لعام ٢٠١٦ (بالدينار العراقي)	١٩,٢٥٦	٥١,٤٠٦	٣٧,٩٣٣	٨٨,٩٢٩
دخل الفرد لعام ٢٠١٧ (بالدينار العراقي)	١٧,٦٧٣		٣٤,٥١٩	٦٥,٨٤٦
فائض الفرد لعام ٢٠١٦ (بالدينار العراقي)	١,٩٦٦	١٠,٣٣٥	٥٢٦	٣٣,٣٧٠
فائض الفرد لعام ٢٠١٧ (بالدينار العراقي)	٤١٩		٤,١٢٩	١٠,٤٤٣
النسبة المئوية لنفقات الرواتب لعام ٢٠١٦	٧٣	٣١	٦٠	٧٥
النسبة المئوية لنفقات الرواتب لعام ٢٠١٧	٧٤		٦٠	٨١

الشكل رقم (١١). مقارنة بين نفقات الأفراد ودخلهم والفائض بالدينار العراقي.

الخريطة رقم (3) – خط رئيسية جديدة للطرق

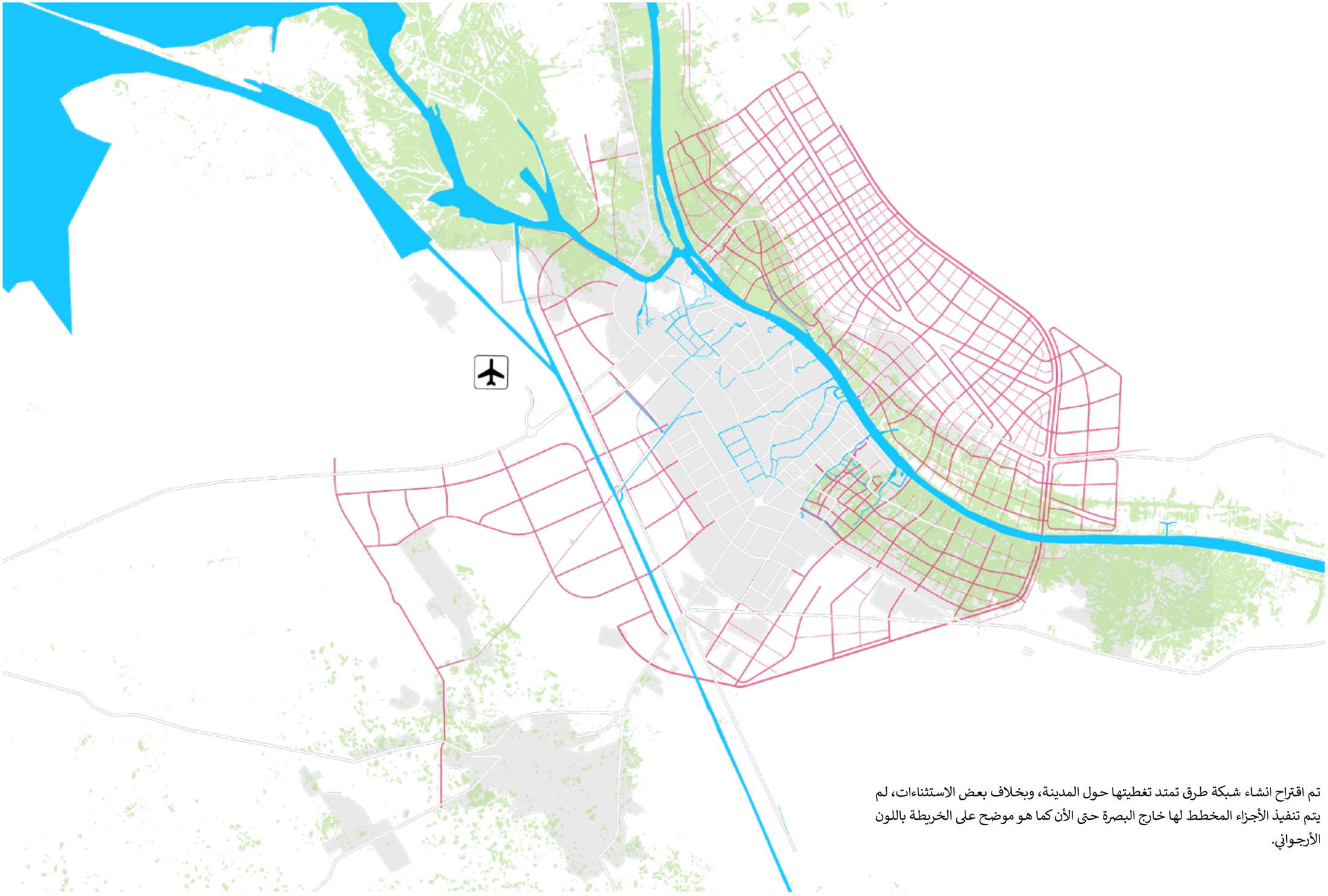

تم اقتراح انشاء شبكة طرق تمتد تغطيتها حول المدينة، وبخلاف بعض الاستثناءات، لم يتم تنفيذ الأجزاء المخطط لها خارج البصرة حتى الأن كما هو موضح على الخريطة باللون الأرجواني.

٥. الاقتصاد

تارخيًا, تتمتع البصرة بموقع جغرافي متميز على رأس الخليج العربي وضفاف شط العرب قبل أن تجف المياه في اثنين من أكبر الأنهار في الشرق الأوسط – دجلة والفرات – جعلها أحد أهم الموانئ في المنطقة[١٠]، وحيث أنها جذبت التجار من جميع أنحاء الخليج ومن مصر والهند أصبح لديها اقتصاد نشط تدعمه الزراعة (في التمور بشكل أساسي) واللؤلؤ.ومع اكتشاف أحد أكبر آبار احتياطي النفط والتوجه نحو التنقيب عن النفط والتوسع في هذا المجال منذ القرن الماضي هيمن قطاع النفط على اقتصاد البصرة وأصبحت الحكومة المُنتِج والمُعِد والمُصَّدِر الرئيسي لمنتجات البترول. [١١]

كما تتمتع البصرة بتعدد الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في الموانئ والأراضي ومحطات النفط والصناعات المتعلقة به والمجمعات الصناعية المتنوعة والامكانيات الزراعية والسياحية، ولكن تراجع اقتصاد البصرة في ظل وجود حكومة مركزية وفاسدة ومستبدة وبسبب الحروب والعقوبات بالإضافة إلى هيمنة الدولة على قطاعات الصناعة والزراعة والمالية والتجارة. [١٢]

وفيما يلي القضايا الاقتصادية الأساسية:

- تدمير قطاع الصناعة: أصبحت الأصول الاقتصادية الغنية في البصرة من موانئ وصناعات النفط والتمور والشركات المصنعة مُدَمَرَة ومُهمَلَة وفي حاجة إلى مصادر مالية كبيرة وخطط استثمارية لإعادة إحيائها ودعمها. [١٣]
- حاليًا لا يعمل سوى ميناءين فقط للشحن من أصل ٦ موانئ وهما خور الزبير وأم قصر.وفي عام ٢٠٠٤ تم اقتراح إنشاء ميناء جديد في خور عبد الله، وأعيقت حركة الشحن في الطرق المائية الداخلية الأساسية في شط العرب وشط البصرة بسبب تدمير البنية التحتية والسفن والجسور التي تمنع الوصول وتراكم الطمي ونقص الأمن، وانخفض مستوى المياه انخفاضًا ملحوظًا على مدار السنوات الماضية بسبب بناء السدود في تركيا.
- تُعتبَر البصرة المنفذ الأساسي لتصدير النفط ويرجع ذلك إلى توفر موانئها ولأن تكرير البترول من أهم الصناعات هناك، وتوفر شركات النفط مثل الجنوب وشركات التنقيب والتكرير ومصانع النفط والأنشطة ذات الصلة حوالي ٧٠٠٠ فرصة عمل في المنطقة. [١٤]

- في عام ١٩٧٢ اختيرت محافظة البصرة لتصبح نواة التنمية في العراق، وتم تأسيس عددًا من الصناعات مثل المحطات البتروكيميائية ومحطات إسالة الغاز الطبيعي وشركة الجنوب للغاز ومصانع الحديد والصلب والطوب وأجزاء البناء الجاهزة وأنابيب الأسبستوس ومصانع الأسمدة في خور الزبير.
- تم تأسيس منطقتين صناعيتين في المدينة للصناعات العامة والخاصة ولكن تم تطوير واحدة منهم فقط.

أ. حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي

يهيمن قطاع النفط على اقتصاد البصرة حيث يمثل حوالي ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تلعب الزراعة دورًا محوريًا في تلبية احتياجات المناطق الأكثر فقرًا في المحافظة ولكنها تمثل ٣٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تمثل القطاعات الأخرى نسبة ١٢٪ للصناعة و٣١٪ للخدمات من الناتج المحلي الإجمالي. [١٥]

وترتفع نسب مؤشرات الإنتاج في البصرة أكثر من أي محافظة أخرى في العراق، حيث يبلغ الدخل القومي الإجمالي لتكافؤ فرص الشراء للفرد ٤٤,٢٢٠ دولار أمريكي ويصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى حوالي ١٣,٧٨٥ دولار أمريكي، [١٦] ووفقًا لتقديرات الخبراء تنتج المحافظة حوالي ٥٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة، وأهم قطاع فيما يتعلق بالقيمة المضافة هو قطاع النفط لأنه القطاع الأساسي في اقتصاد البصرة وفي عام ٢٠١٠ أسهم وحده بنسبة ٨٨٪ في الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن على الرغم من تأثيره الواضح في المساحات والبيئة ما تزال فوائده الاقتصادية لسكان محافظة البصرة بشكل عام ومدينة البصرة محدودًا، ويسهم بنسبة بسيطة في فرص العمل والدخل والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

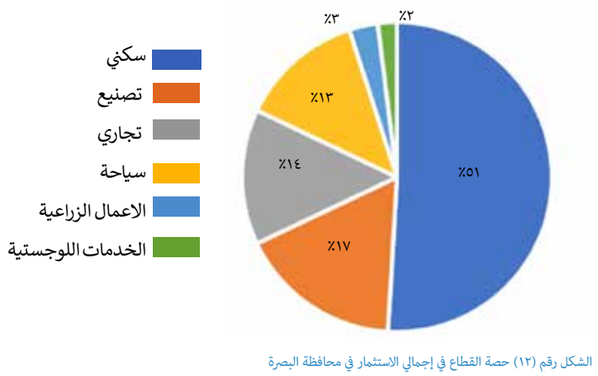

الشكل رقم (١٢) حصة القطاع في إجمالي الاستثمار في محافظة البصرة

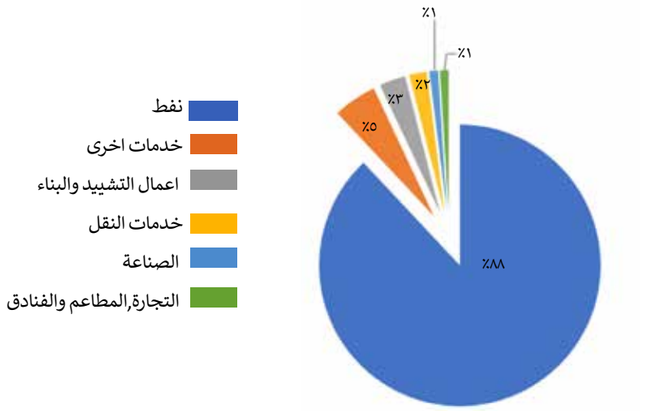

الشكل رقم (١٣): حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي في محافظة البصرة (عام ٢٠١٠)

المصدر: هيئة الاستثمار في البصرة، يونيو عام ٢٠١٩.

١٠- لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق (ديسمبر عام ٢٠١٥)، «بيانات موجزة عن محافظة البصرة»

١١- المكتب الأوروبي لدعم اللجوء (فبراير عام ٢٠١٩)، «تقرير معلومات دولة المنشأ: مؤشرات العراق الاقتصادية الاجتماعية الأساسية» ١٢- الجارديان (يوليو عام ٢٠١٦)، «البصرة بعد البريطانيين: حدوث انقسام وحلول اليأس في مدينة النفط في العراق»

١٣- لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق (ديسمبر عام ٢٠١٥)، «بيانات موجزة عن محافظة البصرة»

١٤- برنامج موئل الأمم المتحدة في العراق/سهر رسام (مايو عام ٢٠٠٦)، القطاع الحضري تعزيز تخطيط المشروعات والتحكم في التنمية في البصرة: الأنظمة القائمة واقتراحات التحسين.

١٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الاستراتيجية السكانية والتنموية للبصرة، النموذج النهائي ب.

١٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الاستراتيجية السكانية والتنموية للبصرة، النموذج النهائي ب.

الخريطة رقم (٤) البطالة في الحي

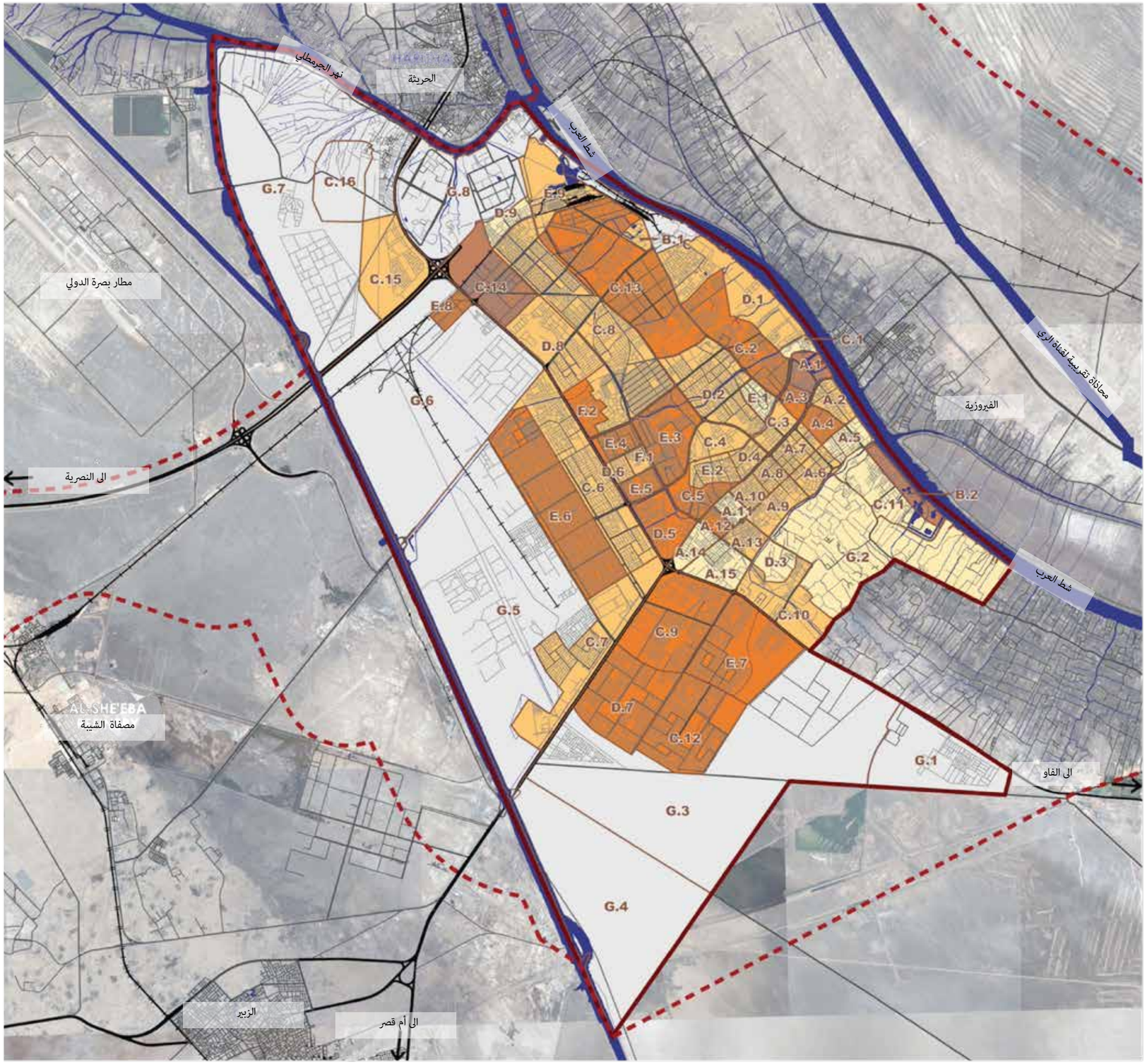

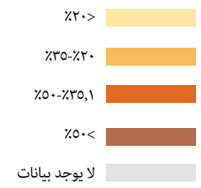

المصدر: تطوير استراتيجية البصرة والخطة الأساسية عام ٢٠١٢، وزارة البلديات والأشغال العامة.

ب. حصة قطاع الاستثمار

بعيدًا عن النفط، يهيمن القطاع العام على اقتصاد محافظة البصرة، بينما يساهم القطاع الخاص بشكل محدود على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المحلية والوطنية لتطويره.

ج. إسهام القطاعات في توفير فرص عمل

الحال في البصرة مثل باقي العراق حيث يعمل أقل من نصف السكان. نسبة عمل النساء في البصرة من أقل النسب في الدولة (١٠,١٪) وهي أقل من المعدل القومي الذي يبلغ ١٤,٧٪.تقل نسبة البطالة (١٠,٣٪) عن المعدل القومي الذي يبلغ ١١,٣٪ ولكن تختلف هذه النسبة من قضاء لأخر والنسبة في قضاء المدينة هي الأسوأ حيث يصل معدل البطالة إلى ١٥,٨٪، وتتركز معظم القوى العاملة في القطاع الزراعي بنسبة ٣٨,٦٪ ويعمل ٢٠٪ في قطاع التشييد والبناء و١٤,١٪ في قطاعات البيع بالجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بينما يعمل ١٢٪ في النقل والتخزين والاتصال. [١٧]

وعلى الرغم من إسهام قطاع النفط في الاقتصاد، يصل دخل الأسر في العراق إلى ١٨,٠٦٥ دولار أمريكي مما يجعل القضاء في المرتبة العاشرة. أما القطاعات الاخرى مثل «الخدمات الأخرى» بما في ذلك قطاعات الإدارة والصحة والأعمال الاجتماعية والخدمات الشخصية والأسر الخاصة والتأجير والوساطة المالية تساهم بنسبة ٥٪ فقط في الناتج المحلى الإجمالي للقضاء ولكن مع ذلك هو الأكثر استيعابًا للأيدي العاملة.

وفي البصرة يعمل ٢٧٪ من الموظفين في القطاع الخاص، ومعدل الموظفين في سن الخامسة عشرة وأكثر تتراجع عن المعدل الوطني (-٣٥٪) حيث أن جميع المحافظات المجاورة تزيد فيها نسبة العمالة في القطاع الخاص.

ويمثل تطوير القطاع الخاص تحديًا هائلًا في محافظة حيث يعمل ٧١٪ من موظفيها في القطاع العام أو القطاعات المختلطة (طبقًا لاستطلاع رأي شبكة المعرفة في العراق عام ٢٠١١)، ويغطي القطاع العام في البصرة قطاعات الإدارة والتعليم والصحة بالإضافة إلى جزء من قطاعات التصنيع والتجارة حيث أن هناك بالفعل عددًا من الشركات الحكومية النشطة في المحافظة.

الخريطة رقم (٥) استخدامات الاراضى

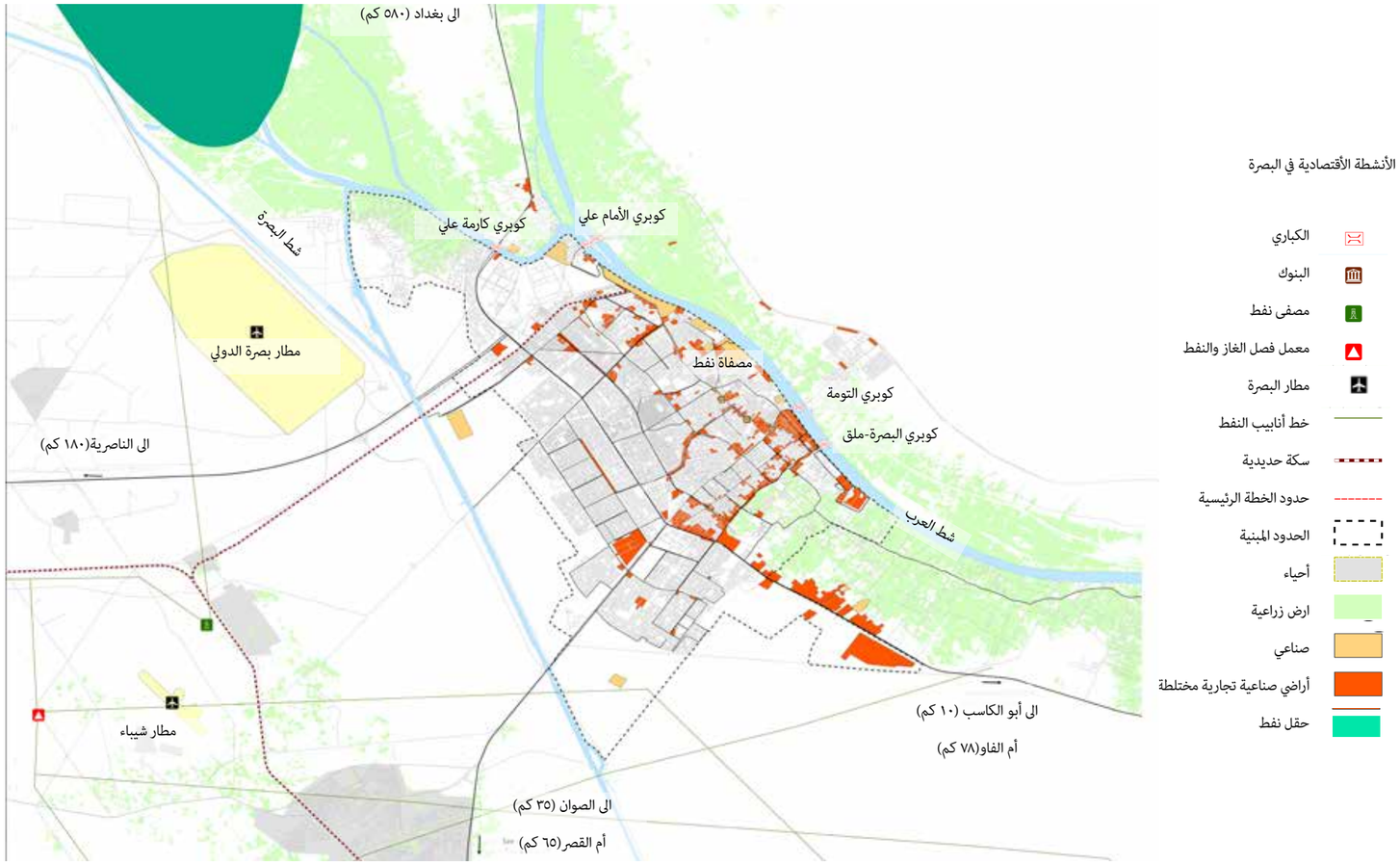

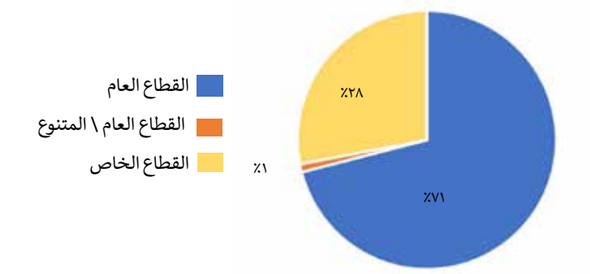

الشكل رقم (١٤): إسهام القطاع في توفير فرص عمل

١٧- وحدة التحليل المشترك (نوفمبر عام ٢٠١٣)، «بيانات موجزة عن محافظة البصرة».

د. قطاعات الصناعة الأساسية والمواقع والخطط

هناك أنشطة صناعية أخرى غير النفط مثل أنشطة الموانئ والنقل والتخزين الموجودة على الضفة الغربية من شط العرب، ولكن تراجعت أهميتها عن قبل في المطلق أو نسبيًا بسبب التفجيرات والدمار الذي حل على البصرة في هجوم عام ٢٠٠٦، وما تزال بعض المرافق مُدمَرَة أو في حالة يُرثَى لها مقارنة بما كانت عليه من قبل.

وحاليًا تتصل أنشطة التصنيع والتخزين والتوزيع بطرق النقل وتقع على طول طريق حمدان،وعلى سبيل المثال المنطقة التجارية جنوب البصرة. عانت التجارة نفس المعاناة وفقدت الأسواق والبازارات الموجودة على الضفة الغربية من شط العرب والمدينة رونقها.هناك بعض المحاولات لتطوير الأسواق التجارية مثل مجمع البصرة تايمز سكوير التجاري، ولكن على الرغم من وضع هذه الخطط لجذب الاستثمار فأنها لم تبدأ فعلياً، ومع ذلك يستمر التوجه نحو مجمعات صناعية جديدة خارج البصرة وهو اتجاه واضح لتطوير ناحية شط العرب المواجهة لمركز المدينة الحالي.

وتُظهر التحليل الليلية للبصرة أن المراكز الاقتصادية الرئيسية ما تزال حول منطقة الميناء والجامعات، وتظهر كذلك التوسعات الشمالية والشرقية ومناطق الأنشطة الناشئة. وبين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨، توضح نتائج التحليل الليلي بأن التوسع زاد بنسبة ثلاثة أضعاف مما ينعكس على النمو الاقتصادي.

الخريطة رقم ٦ – نتائج التحليل الليلي عام ٢٠١٩

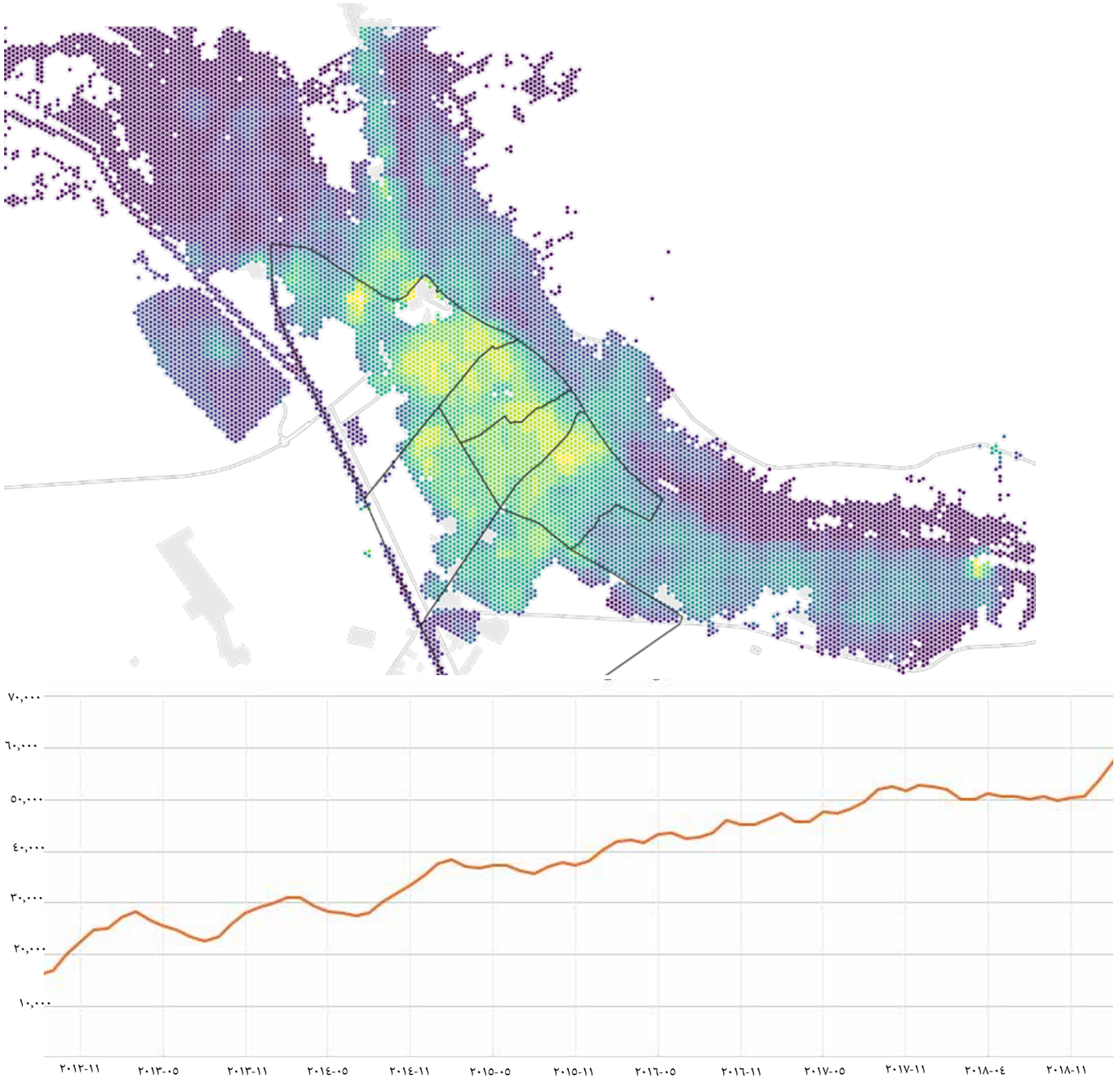

المصدر: مجموعة رصد الأرض، الإدارة الوطنية لشؤون المحيطات والغلاف الجوي، المراكز الوطنية للمعلومات البيئية، من خلال PNGK.

الشكل رقم (١٥) نتائج التحليل الليلي للبصرة نانو/وات/سنتيمتر مكعب/ستيراديان.

٦. السكان

استندت بيانات التعداد السكاني على مدار السنوات الماضية إلى تقديرات إجمالي عدد السكان، معتمدًا بشكل أساسي على معدل النمو لذا يتعين التعامل مع هذه المعدلات بحرص خاصة عند التخطيط للوحدات دون الوطنية وأيضًا تم استخدام حجم ثابت للأسر عند القيام بحسابات الإسكان مما يجعلها أقل موثوقية، وتزداد المهمة تعقيدًا بسبب نزوح السكان الناتج عن النزاعات السياسية والدينية على مدار العقدين الماضيين، لم ينعكس تلك التحركات في الإحصائيات الرسمية بشكلٍ كافٍ.

وتم إجراء آخر عملية للتعداد سكاني في العراق عام ١٩٩٧ ولكنه لم يشمل منطقة الكردستان. وتقدر الأرقام الحالية للسكان وفقًا للإحصائيات المقدمة من البرنامج الوطني للحصص الغذائية التي تكون في معظم الأحيان غير كاملة في المناطق التي يوجد بها نزاع. ويتم التخطيط لإجراء تعداد لعام ٢٠٢٠ لتعديل البيانات للوصول إلى أرقام أكثر دقة.

أ. معدلات النمو

وفقًا للإحصائيات الرسمية يتراوح معدل النمو الوطني بين ٢,٦ و٣,٠، أما بالنسبة للمناطق الحضرية فيتراوح بين ٣,٠٤ و٣,٤.

ب. الهجرة

يرجع السبب في العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه البصرة خاصة في قطاع الإسكان إلى وجود عدد كبير من المهاجرين الداخليين. ومع الأسف لا توجد إحصائيات كافية و لا تدعم البيانات الرسمية المتاحة هذا الرأي فيما يتعلق بالمنطقة التي تقع داخل حدود البصرة الرسمية. ولكن في «منطقة البصرة الأكبر» مثلما وُصِفَت من قبل تشير التحليلات الأولية إلى حدوث نمو هائل في الآونة الأخيرة مما يعكس هذه الظروف التي وصفها الأطراف المعنيين من أرض الواقع. وبالتماشي مع هذا تقترح استراتيجية تنمية البصرة عام ٢٠١٧ أن «الأمن والاستقرار النسبيين في البصرة جعلاها موقعًا جذابًا للنازحين داخليًا الهاربين من العنف الذي قضى على شمال غرب العراق عام ٢٠١٤».

تمثل العائلات النازحة ضغطًا على الموارد والخدمات ونظام التعليم وتؤثر على فرص العمل. منذ ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٧ تستضيف البصرة حوالي ٩,٥٧٦ نازحًا داخليًا (١,٥٩٦ أسرة نازحة داخليًا) من خارج المحافظة، وعلى الرغم من أن هذه الأرقام كبيرة وتسمح بتحركات أكثر مع إجمالي تعداد سكاني يصل إلى ٣ مليون نسمة في المحافظة و١,٥ مليون نسمة في البصرة الحضرية ما يزال هذا الرقم ضئيلًا نسبيًا.

وربما الحقيقة الأهم هي أن النية للاندماج في مجتمع النزوح (بدلًا من العودة) تزيد في البصرة عن العراق.

ج. هيكل العائلات والأسر وحجم الدخل والميزانيات

تُعتَبر البيانات المتاحة عن حجم العائلة وهيكلها ضئيلة للغاية، فمتوسط حجم الأسرة هو ٧,١ شخص وفقط ٦٪ من الأسر يتولى مسئوليتها إناث، [١٨] وتقدم البيانات الناتجة عن المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام ٢٠١٩ (الذي أجريَّ عام ٢٠١٨) بعض المعلومات المفيدة، ولكن مع الأسف الأرقام متعلقة بمحافظة البصرة ضئيلة على الرغم من أن بعضها مُقَسَم بين الحضر والريف مثل الشكل رقم (١٨).

د. دخل الأسر وميزانياتها

إن البيانات المتوفرة عن مستوى الدخل وميزانيات الأسر في البصرة قليلة للغاية وتتوفر تقييمات على مستوى المحافظة ولكنها لا تفرق بين الحضر والريف، وفي العديد من الاستطلاعات مثل التقييم العنقودي للاحتياجات (MCNA) تكاد تكون تغطية البصرة سطحية ربما لأن المحافظات الأخرى تزداد فيها احتياجات النازحين والأشخاص المتأثرين بالصراع.

وما تقترحه البيانات المتاحة أن الفقر هو أكبر تحدي يواجه أهل البصرة، فعلى سبيل المثال وفقًا لوحدة التحليل المشترك (عام ٢٠١٦) يقل دخل ١٦,١٪ من سكان البصرة عن المتوسط الطبيعي للفرد مقابل ١١,٥٪ في العراق، [١٩] ويقع ٨٪ من سكان قضاء البصرة تحت خط الفقر مما يعني أن العدد في مدينة البصرة أقل. ويمثل مستوى الفقر في البصرة شاغلًا كبيرًا مثل باقي مناطق العراق، ومن الصعب أن يفهم أهل البصرة سبب هذا الفقر لأنها معروفة بكونها المصدر الرئيسي لدخل الدولة خاصة قطاع النفط والقطاعات المتصلة، ويثير العدد القليل الذي يتم توظيفه في قطاع النفط تساؤلات كثيرة بين أهل البصرة.

ووفقًا لفحص عينة عشوائية تتجاوز نفقات ثلاثة من كل خمسة أسر الدخل الذي يحصلون عليه، وفي كل أسرة يعمل أكثر من شخص واحد (عادة يكون ابن بالغ) أو يعمل رب الأسرة في أكثر من وظيفة، ويتم إنفاق حوالي ٥٠٪ من دخل الأسرة على الطعام و٣٠٪ على الخدمات الاجتماعية والتنقل، وعلى الرغم من أن المياه والكهرباء من الخدمات العامة التي يتم توفيرها مجانًا يُنفَق عليها ١٠٪ من الأجر لتجنب حدوث أي نقص في الموارد أو الجودة.

وبشكل عام تمكنت جميع الأسر من تغطية نفقاتها من خلال وجود أكثر من مصدر للدخل وعدم الدفع مقابل السكن لأن معظم السكان لديهم مكان للإقامة أو لا يدفعون إيجار مقابل لذلك.

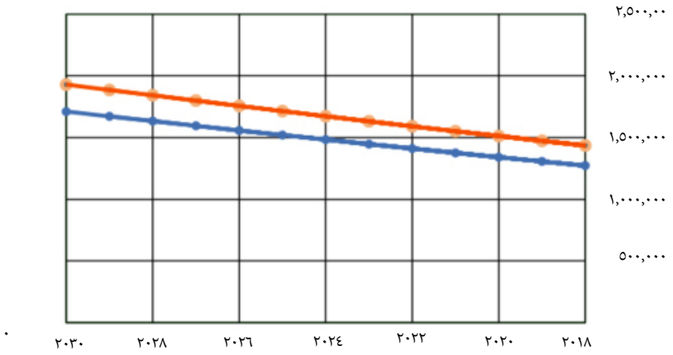

الشكل رقم (١٦): مقارنة بين مركز قضاء البصرة الفرعي والتعداد السكاني في قضاء البصرة بأكمله.

١٨- موئل الأمم المتحدة/هيثم عبيد (أغسطس عام ٢٠١٨)، نظرة عامة عن قطاع الإسكان في العراق ومحافظة البصرة.

١٩- وحدة التحليل المشترك (نوفمبر عام ٢٠١٣)، «بيانات موجزة عن محافظة البصرة».

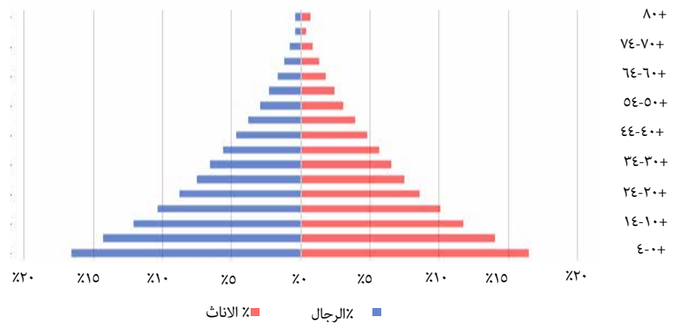

الشكل رقم (١٧) توزيع الأعمار في محافظة البصرة.

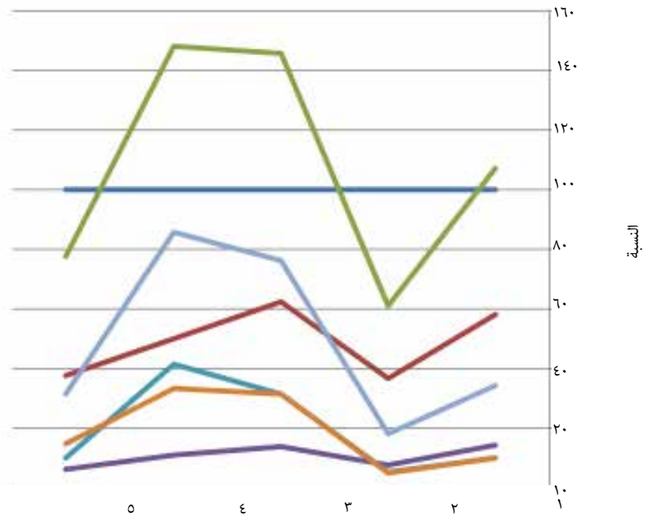

الشكل رقم (١٩) نفقات الأسر وفقًا لنوع الخدمة.

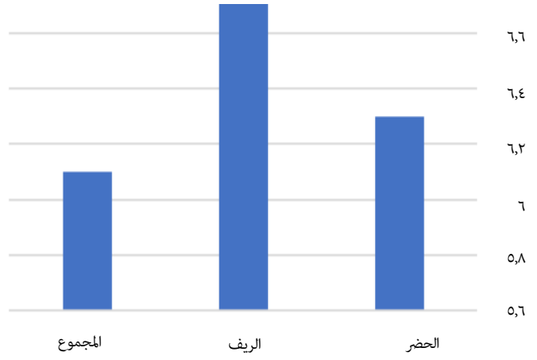

الشكل رقم (١٨) حجم الأسر الحالي في العراق.

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام ٢٠١٩.

الشكل رقم (٢٠) المباني غير الرسمية في منطقة البناء في البصرة.

المصدر: موئل الأمم المتحدة.

الشكل رقم (٢١) مقارنة بين دخل الأسر في البصرة وجنوب أو وسط العراق. المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام ٢٠١٩.

٧. الإسكان والأراضي وحقوق الملكية

أ. حيازة الأراضي وتطويرها وإدارته

- لا توجد اختلافات كبيرة بين الوحدات السكنية من حيث مساحات قطع الأراضي أو أسعارها.
- مساحات الأراضي في البصرة أكبر بكثير من غيرها في باقي مدن العراق، خاصة قطع الأراضي في المركز القديم (٣٨٠ متر مربع) والمناطق السكنية شبة المنفصلة (٣١٤ متر مربع).
- مضاعفات متوسط سعر الأراضي المخصصة للبنية التحتية متقاربة مع مضاعفات متوسط السعر في المدن العراقية الأخرى.
- السوق العقاري في البصرة على وجه الخصوص لديه قدرة عالية لاسترداد التكاليف المتكبدة في الاستثمار في البنية التحتية للأسكان.
- يمثل النقص في الأراضي القابلة للتطوير أكبر عائق أمام قطاعي الإسكان والعقارات في البصرة.
- لم يطور مقاولو البناء من القطاع الخاص سوى مساحات صغيرة جدًا من الأراضي السكنية، رغم التمويل الضخم والتشجيع المتوفران من جانب الحكومة. والكثير من المشاريع الكبيرة التي تدعمها الحكومة أو تمولها مازالت غير مكتملة وغير مناسبة للسكن.
- أهم أنواع الأراضي الخالية المخصصة للتنمية السكنية: الأراضي الخالية في المناطق المعمورة، والأقضية الفرعية غير المكتملة، والأراضي الزراعية في أطراف المدن.
- تفيد المصادر بكثرة التقسيمات الفرعية للأراضي.

ب. أسعار الأراضي في مناطق مختلفة

يشتري أغلب السكان (٩٠٪) الأراضي من الحكومة أو من ملاك سابقين، أغلبهم في الأساس حصلوا على تلك الأراضي من الحكومة. ودائمًا تقدم الحكومة أسعارًا منخفضة جدًا لأنها تعتمد على «الحاجة» أكثر من القيمة. ولذلك، على سبيل المثال، توزع الحكومة باستمرار الأراضي على موظفيها أو الأسر المستحقة بأسعار أقل بكثير من الأسعار المعروضة في السوق، وتقريبًا تكون ثابتة بفوارق صغيرة جدًا حسب التصنيف (إما المشتري أو الأرض). إن هدف الحكومة الرئيسي من سياستها كان ولا يزال توفير أراضي «ميسورة التكلفة» أولاً، وثانيًا محاربة أسعار السوق «غير الميسرة». ولكن مؤخرًا أضافت الحكومة «رسوم خدمة» إلى السعر الإجمالي للأرض، مع الأخذ في الاعتبار قدرة الأسر النسبية على تحمل التكاليف (انظر الجدول في الخريطة رقم (٧)).

ولا يزال هذا بعيدًا عن سعر السوق الذي يحدد بناء على موقع الأرض ومحيطها ومميزاتها البيئية والأمن والمواصلات وإمكانية الوصول إلى عدد متنوع من الخدمات التجارية وفرص العمل وما إذا كان لديها تصريح للتخطيط وجودة خدمات البنية التحتية. والشكل رقم (٢٥) يوضح موقع الأرض ومسافتها عن المركز على أسعار الأراضي؛ ففي الطبيعي، كلما اقتربت قطعة الأرض من المركز، ارتفع سعرها.

ب. توفير أراضي ميسورة التكلفة و سهولة الحصول عليها

في السابق، كان القطاع العام هو مصدر جميع الأراضي الحضرية؛ فبموجب النظام آنذاك، يرجع قرار بيع الأراضي السكنية إلى وزارة البلديات والهيكل السابقة، وتبيع الحكومة المحلية الأراضي في مزاد أو توزعها على مجموعات مختارة. وبمجرد أن تُحول ملكية الأراضي إلى ملكية خاصة، يجوز بيعها في سوق الأراضي الحضرية في العراق، ويشتريها ويبيعها جهات القطاع الخاص. وبالتالي يكون ملاك الأراضي المستقبليين قد اشتروا أراضيهم إما من الحكومة أو القطاع الخاص. انظر الشكل رقم (٢٨) المأخوذ من دراسة استقصائية أجريت عام ٢٠٠٦، ولكن الوضع العام لا يزال نسبي.

إن الأراضي التي توفرها الحكومة بتكلفة ميسرة ينتظرها الأسر بصبر لأنها تمثل أفضل خيار لهم. من ناحية أخرى اغتنم آخرين الفرص المتاحة وشغلوا المساحات العامة الخالية، خاصة تلك التي تقع على طول الطرق السريعة بالقرب من مناطق سكنية قائمة لبناء مساكن غير مخططة، فوفقًا للمسئولين في الحكومة المحلية، تتراوح مساحات المناطق الغير مخططة في البصرة من ١٥٠-٤٥٠ متر مربع.

الضغط المتزايد على الإسكان يدفع الأسر لشراء الأراضي مباشرة من المزارعين، خاصة الأراضي على الضفة الغربية لنهر شط العرب، رغم افتقار هذه المنطقة للخدمات واحتمال عدم وجود تصريح للتخطيط والتنمية، زاد عدد تلك المساكن بسرعة إلى ما يتجاوز ٨٠,٠٠٠ وحدة تقريبًا. ولمواجهة هذا الاتجاه، بذلت حكومة البصرة جهود كبيرة لشمول المطورين من القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الإسكان - من خلال اعتماد عملية رائدة نجحت في حكومة إقليم كردستان، ولكنها حققت نجاحًا أقل في البصرة؛ فمستويات الاستثمار العالية المطلوبة، وطول مدة العائد على الاستثمار وانخفاض معدلاته، خاصة في الوحدات السكنية لذوي الدخل المنخفض أو المتوسط، لم تجذب سوى القليل من المستثمرين.

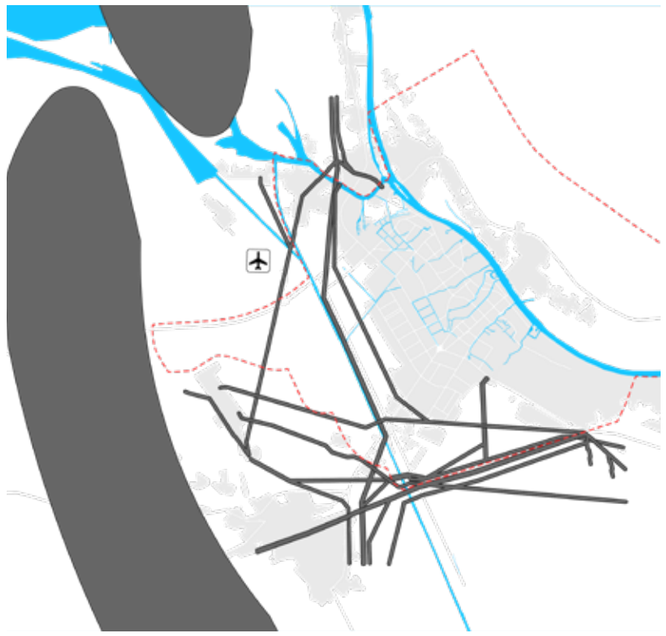

الشكل رقم (٢٢): قيود التنمية الناجمة عن النفط والبنية التحتية

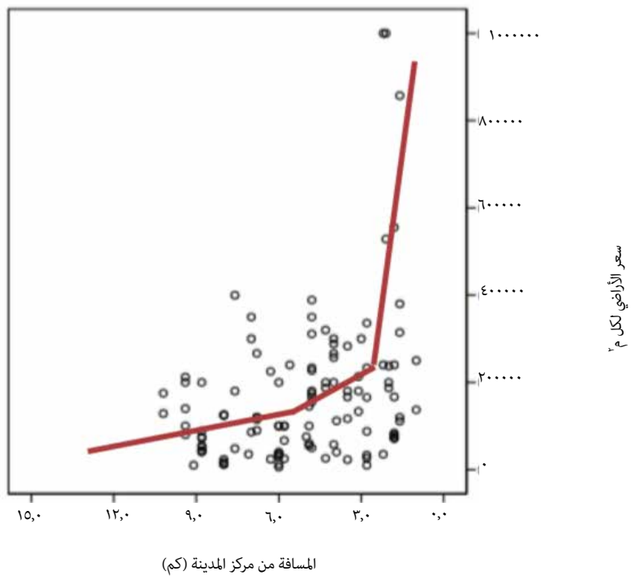

الشكل رقم (٢٣): الأسعار المرتبطة بالبعد عن مركز المدينة

خريطة رقم (٧): معوقات التطور

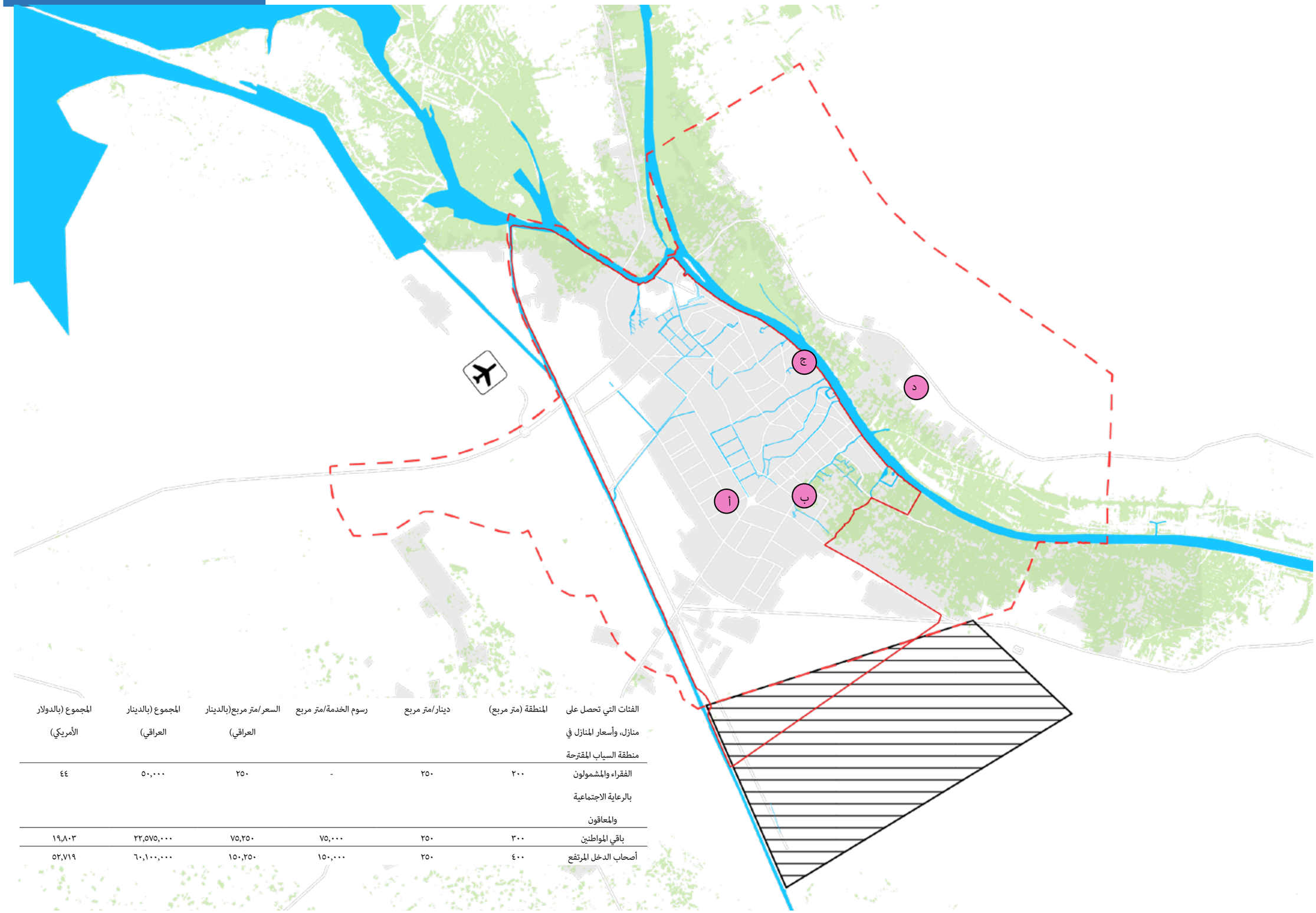

الفئات التي تحصل على منازل، وأسعار المنازل في منطقة السياب المقترحة	المنطقة (متر مربع)	دينار/متر مربع	رسوم الخدمة/متر مربع	السعر/متر مربع(بالدينار العراقي)	المجموع (بالدينار العراقي)	المجموع (بالدولار الأمريكي)
الفقراء والمشمولون بالرعاية الاجتماعية والمعاقون	٢٠٠	٢٥٠	-	٢٥٠	٥٠,٠٠٠	٤٤
باقي المواطنين	٣٠٠	٢٥٠	٧٥,٠٠٠	٧٥,٢٥٠	٢٢,٥٧٥,٠٠٠	١٩,٨٠٣
أصحاب الدخل المرتفع	٤٠٠	٢٥٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٢٥٠	٦٠,١٠٠,٠٠٠	٥٢,٧١٩

د)لتطلعات والخيارات السكنية

إلى جانب تأجير المساكن أو مشاركتها، هناك ٥ طرق رئيسية تستطيع الأسرة بها أن تحصل على منزل، جميعها - ماعدا أول نقطة – يقدم مع المنزل التصميم و شكل الأرض والبنية التحتية.

١- البناء من قبل الاسرة
٢- الأراضي الموروثة.
٣- الشراء من مطور عقاري أو المالك مباشرة أو سمسار.
٤- الشراء من الحكومة أو اراضي منحتها الحكومة لأسرة
٥- الحصول عليها من جهة تعاونية.

الرسم البياني على اليسار يمثل مسح لعام ٢٠٠٦، وعلمًا بأنه لم يتم تنفيذ سوى القليل –بل ربما لم يتم التنفيذ في المطلق- من مخططات الحكومة للإسكان، ولم يقم المطورين من القطاع الخاص الذين حصلوا على تسهيلات من الحكومة ببدء

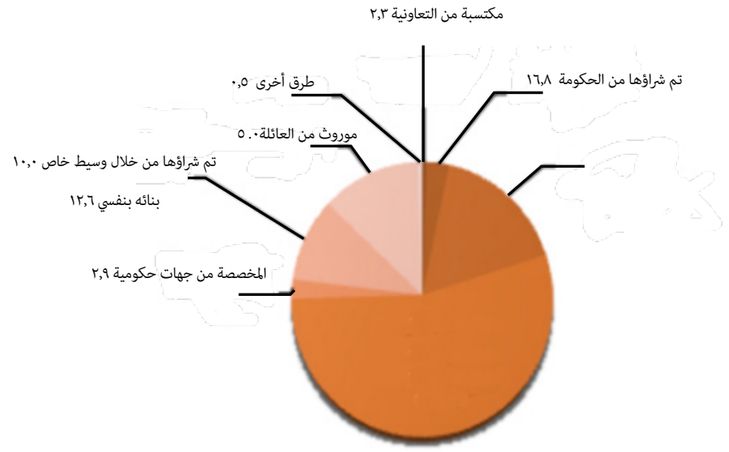

شكل رقم (٢٤): كيف حصلت على منزلك؟ (٢٠٠٦)

عملية الإنشاء، فالوضع الحالي لم يتغير كثيراً.

الواقع،هو أن كل هؤلاء السكان الذين بنوا منازلهم أو امتلكوها دون تدخل مباشر من «الحكومة»، حوالي ٨٪، هم من الفئة ١ أو ٢ أو ٣، وهو ما يناقض تمامًا استراتيجيات الإسكان الرسمية التي طالما كانت دعامة سياسة الإسكان في العراق. وبصورة مماثلة، ٢٣٪ فقط من الأراضي تم الحصول عليها من خلال المخصصات وعمليات البيع الحكومية، و٧٪ فقط من التمويل كان إما من الحكومة أو قروض المؤسسات، أما النسبة الباقية (٩٣٪) فأتت من مدخرات الأسر الخاصة أو «قروضها». انظر الشكل رقم (٢٤).

الأدوار والحصص في قطاع الإسكان في العراق

هذا الجزء يسلط الضوء على الحاجة إلى الوعي بتطورات قطاع الإسكان. فإن «المفهوم» السائد حاليًا عند أغلب المسئولين وحتى المهنيين في البصرة، كما هو الحال في العراق، هو أن الحكومة حتى وإن لم تكن المصدر الوحيد لتوفير المنازل فهي المصدر الوحيد لتوفير «السكن ميسور التكلفة». وعلى هذا الأساس، لا يتم فقط التأكيد على أن الحكومة هي المورد الأساسي للوحدات السكنية، بل أيضًا لا يحصل متعهدي القطاع الخاص على أي دعم أو مخصصات، ولا يكتفي الأمر بتجاهلهم، بل يُمنعون أيضًا من المشاركة في بناء المساكن وتقديمها للعامة.

الأدوار والحصص في قطاع الإسكان في العراق

وفقًا لمديرية الإسكان، يمثل الآتي أهم قضايا الاسكان:

١- عدم توفر أراضي سكنية.
٢- ارتفاع تكلفة مواد البناء.
٣- عدم كفاية الاستثمارات وضعف أداء القطاع الخاص.
٤- عدم توفر خدمات وبنية تحتية في الاراضي السكنية.
٥- ارتفاع معدلات انتهاك ملكية الأراضي السكنية لأسباب متعددة منها الهجرة المتكررة من المناطق المجاورة.

استراتيجيات الإسكان المقترحة لمحافظة البصرة

١- إيلاء الأولوية إلى توفير المساكن:
- اعتماد قوانين قطاع الإسكان من جانب مجلس النواب العراقي.
- التركيز على تطوير قطاع الإسكان من خلال القطاعين العام والخاص.

٢- إعادة النظر في القيود المفروضة على الأراضي من أجل توفير أراضي للإسكان:
- مراجعة قانون حماية المواد الهيدروكربونية وحماية الأثار.
- إعادة مسح حقول النفط في البصرة وتحديد مداها.
- إعادة مسح الأراضي الزراعية في البصرة وتحديد مداها.

٣- خفض أسعار الأراضي السكنية لجعلها ميسورة التكلفة:
- ارتفعت أسعار الأراضي بشكل أسرع من الدخل السنوي لمواطني البصرة، وهذا يتطلب اعتماد قرارات وتعليمات لخفض أسعار الأراضي والسيطرة على زيادتها.
- استخدام طرق بناء حديثة وسريعة.

٤- جذب الاستثمارات وتوجيهها إلى تطوير قطاع الإسكان:
- تفعيل دور الاستثمار من خلال جذب الشركات وزيادة سيطرة الحكومة على المشاريع الجارية.
- تحديد المبالغ الاستثمارية للشركات وتشجيعها على بناء عدد مناسب من المساكن ذات الجودة العالية وتقديمها بأسعار مناسبة للأسر ذات الدخل المنخفض.

٥- تنفيذ برنامج مدروس للبنية التحتية في محافظة البصرة:
- عدم وجود سياسة عامة لمحافظة البصرة لوضع برامج الخطط الإستراتيجية وتنفيذها لتطوير البنية التحتية (والتي يجب أن تحدد البرامج التنفيذية السنوية) للمحافظة، عوضاً عن تنفيذ المشاريع بصورة عشوائية كل سنة.

٦- سن لوائح وتطبيقها للسيطرة على الهجرة وأنماط الإسكان:
- اعتماد قوانين صارمة لحد من ظاهرة انتهاك ملكية الأراضي العامة والخاصة، والعمل على تطبيق هذه القوانين.
- اعتماد القوانين واللوائح اللازمة للحد من ظاهرة الهجرة من المحافظات المجاورة للبصرة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أعداد تتجاوز مساحة الأراضي، وبناء العشوائيات التي ضاعفت الضغط على البنية التحتية والخدمات المقدمة لأهل البصرة.
- تنشيط نمط التشييد الرأسي لمواكبة النمو السكاني المتزايد في المحافظة.

ولكن الصعوبات التي صاحبت المساعي لوضع استراتيجيات ومشروعات مماثلة في الماضي هي سبب من الأسباب التي أدت إلى استراتيجية مديرية الإسكان الحالية؛ ألا وهي نسيان البصرة وإيلاء التركيز إلى تشييد منازل في «مدن جديدة». وهذه المدن إما ستكون جديدة أو قائمة بذاتها أو «مدن تابعة» في ضواحي المناطق المعمورة في البصرة. وستظل العملية الفعلية تعتمد على جذب استثمارات القطاع الخاص وخبراته إلى المناطق الريفية - ليس بالضرورة الزراعية – الكبيرة التي من السهل امتلاكها وتخطيتها وتطويرها تحت إشراف مديرية الإسكان.

التقييم

إن ما سبق ذكره ليس مجرد استراتيجيات مقترحة، بل هو قائمة من الأمنيات المبنية على التفاؤل أكثر من الخبرة والنتائج الفعلية. ورغم أن الاستراتيجيات السابقة قد حققت النتائج المرجوة للقضاء على الاستحواذ على الأراضي بغير حق والتعدي على ملكية الغير وتحقيق استثمارات ضخمة من القطاع الخاص كما هو الحال في دبي، لا يوجد شيء في التجربة السابقة للعراق أو البصرة يشير إلى إمكانية تحقيقها بالفعل في المستقبل القريب. وكما يوضح الشكل رقم ٢٥، لم تكن محاولة ضم القطاع الخاص مشجعة للغاية.كما أن الموقف الاجتماعي الاقتصادي العام لا يُظهر إذاكان الوضع الحالي لعلاقات الحكومة المركزية سيتغير أو أن انتقال الملكية والتنسيق بين المديريات سيحدث في أي وقت قريب.
وأثناء ذلك ورغم من كل الصعوبات والعقبات تم بناء المساكن. وبفهم وتقدير ما يحدث الآن بشكل أفضل، يمكن تطوير سياسات أكثر دعمًا لإحداث تغيير في الإسكان وبالطبع المساحات الحضرية من خلال استثمار قليل نسبيًا في التكنولوجيا والمواد والتمويل.

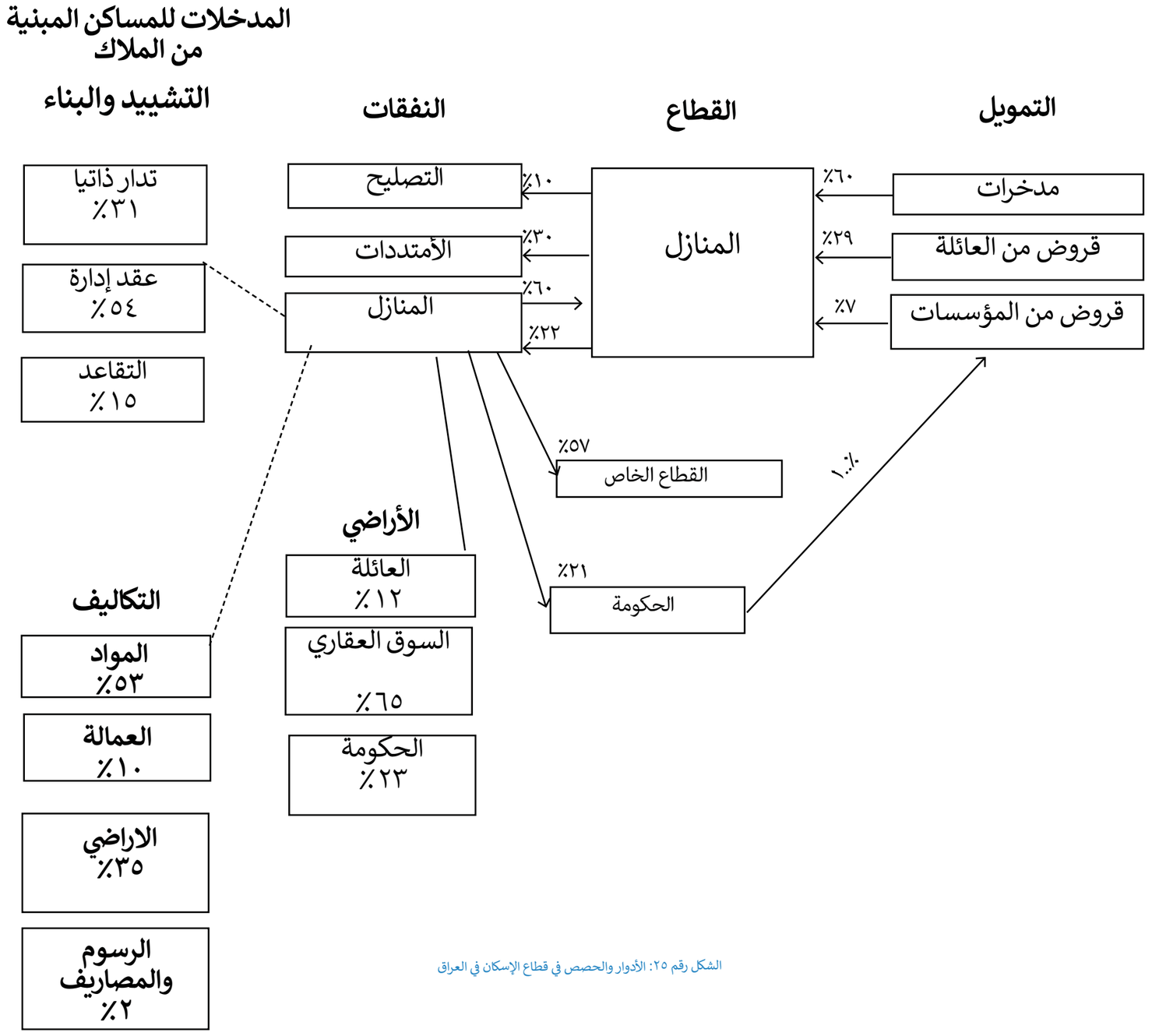

الشكل رقم ٢٥: الأدوار والحصص في قطاع الإسكان في العراق

هـ. المناطق العشوائية

إن المناطق العشوائية – وهي إنشاء مساكن سيئة البناء على أراضي ليست مخصصة لها أو لم تُمنح بشكل قانوني – دليل واضح على:

أ. النجاح النسبي للمدينة (لأن السكان لا ينتقلون إلى لمكان أسوأ من مد ينتهم) .

ب. فشل نظام التخطيط القانوني في إعداد وتوفير الأراضي المناسبة للإسكان بشكل ملائم.

ج. فشل تشريعات وصناعات البناء للاستجابة لمتطلبات وواقع الإسكان ميسور التكلفة.

د. استعداد الأسر ذات الدخل المنخفض وقدرتهم على الاستثمار في الإسكان والمرافق الأخرى حتى تحت التهديد بالطرد والهدم.

ومن هذا المنظور، من الممكن النظر للأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية بصفتهم بداية عملية يمكن البناء عليها لتوفير إسكان مقبول عوضًا عن الحاجة إلى هدمها وإزالتها. ويمكن أن يؤدي الاعتراف بهذه المناطق وتوفيرها وإسكانها إلى تحويلها إلى إسكان مقبول في المناطق الحضرية الرسمية بتكاليف أقل بكثير وبوتيرة أسرع.

والبيانات المتعلقة بالإسكان إما ناقصة أو قديمة أو تم جمعها بناءً على تقديرات مبسطة منذ ١٠ إلى ١٥ عامًا، على سبيل المثال، المشكلة التي ذُكرت بشكل شائع نقص عدد المساكن مبنية على نمو سنوي بنسبة ٣٪ مقسومًا على «متوسط حجم العائلة وهو ٦,٦ على أساس أن كل عائلة يجب أن تحصل على منزل بدلًا من حصول كل أسرة (بمتوسط ٧,١ شخص) على منزل. وتستند الأرقام غالبًا إلى مجموع السكان في محافظة البصرة – حتى عند استخدام قضاء البصرة – حيث يتم الافتراض أن ٥٠٪ فقط من السكان موجودين بالفعل في «مدينة البصرة»، ولا يؤخذ في الاعتبار احتمالية الإنجاب المستمر وحتى أشكال الإسكان «العشوائي» غالبًا تستند إلى حصة ثابتة من التقديرات الوطنية.

والنهج الحالي هو أن «الإسكان» يتكون فقط من مساكن «رسمية» أو مصرح بها رسميًا وأن «الحاجة إلى الإسكان» من الممكن تعريفها على أنها الاختلاف بين أعدادهم وأعداد «العائلات». وفي المجتمع العراقي مفهوم «الأسرة « هو مفهوم أفضل من «العائلة "حيث يعيش الأطفال والآباء في الغالب سويًا باختيارهم وليسوا مضطرين بسبب الظروف (الاقتصادية) فقط.

وعلى نفس المنوال، ينبغي إدراك الواقع الاقتصادي، فعملية «الإسكان» من الممكن أن تستغرق سنوات كما تبين في التجربة العراقية، لهذا ينبغي أن تعترف سياسات الحكومة بهذا فتسهّل العملية بدلًا من إحباطها. كما أن توفير المنتجات المالية الملائمة والإرشاد الفني لن يُعجل من العملية فحسب ولكنه سيجعلها أكثر نجاحًا وأقل إهمالًا عما هي الآن حيث يتعين على الأسر التأقلم مع العبء الإضافي والخوف من هدم منازلهم وإزالتها.

وفي إطار هذا النهج، بدلًا من أن يصبح الإسكان رسمي (مقبول) أو عشوائي (غير مقبول)، سيتم النظر إليه وتقسيمه إلى رسمي (مقبول) في طور التنفيذ (يتم دعمه). وبعبارةٍ أخرى، سيتم الاعتراف بالعمليات غير الرسمية التي تعتمد عليها الأسر المعيشية لتطوير منازلها وإكمالها وتيسيرها ماليًا وفنيًا لضمان أن يكون التحول أسرع وأكثر نجاحًا.

باستخدام صور القمر الصناعي والتحقق الميداني وعمليات الفحص العشوائية، قد يصل أعداد المنازل المؤقتة في «المنطقة الزراعية» على الضفة الغربية من شط العرب التي لا تمتثل لمعايير الإسكان الرسمية إلى ٨٤,٠٠٠ منزلًا. ويتم توفير الإسكان لحوالي ٦٠,٠٠٠ شخص أو حوالي ٣٠٪ من إجمالي عدد سكان البصرة أي بمعدل ٧,١ شخص لكل أسرة.

وحتى في أكثر المنازل تواضعًا، كل متر مربع من الإنشاء يساوي ٢٥٠,٠٠٠ دينار عراقي، فالمنزل الذي تبلغ مساحته ٢٠٠ متر مربع (يتكون من طابقين كلًا منهم ١٠٠متر مربع ويعتبر اقتصاديًا) يصل إلى حوالي ٥٠ مليون دينار عراقي (أي ٤٢,٠٠٠ دولار أمريكي)، وهذا يعني أن القطاع الخاص (الأفراد) استثمروا على الأقل ٣,٥ مليار دولار أمريكي (٤٢*٨٤ ألف) في المنازل بالمناطق الزراعية، وقد تزيد هذه المقاييس والأرقام في مناطق أخرى في البصرة التي تمتلئ «بالمناطق العشوائية» أو «الأحياء الفقيرة» بنسبة ٥٠٪ على الأقل.

لهذا فإن اقتراح هدر هذه «الاستثمارات» (بالمقارنة بشكل إيجابي بما يعمل مجلس الاستثمار جاهدًا لجذبه إلى البصرة) لن يبدو اقتراحًا معقولًا. ومن ثم، إذا تم تنفيذ هذا الحجم من الاستثمارات بالرغم من الحواجز والعوائق الرسمية، فمن الممكن أن تستطيع الحكومة تيسير استغلال هذه الطاقة والمشاريع.

مصدر قطعة الأرض	بغداد	البصرة	الحلة	الموصل	النجف	السليمانية
حكومية	١٢,٢	٤٠,٨	١٢,٨	١٢,٨	٢٣,٧	١٨,٤
تعاونية	٢,٦	٤,٥	٠,٠	٠,٠	٦,٩	٠,٠
مالك خاص	٦٣,٣	٥٠,٨	٦٩,٥	٧١,٦	٥٨,٨	٨٠,٩
إرث/ هبة	٢١,٨	٣,٤	١٦,٣	١٢,٨	٩,٩	٠,٧
آخرين	٠,٠	٠,٦	١,٤	٢,٨	٠,٨	٠,٠

الشكل رقم (٢٦) كيف حصل مالكي الأراضي على قطع الأراضي الخاصة بهم (عام ٢٠٠٦)

المناطق العشوائية وغير المخطط لها	عدد السكان	المصدر	التاريخ
المناطق العشوائية في محافظة البصرة	٦٢,٦٠٢	وزارة التخطيط	٢٠١٧
المناطق العشوائية في قضاء البصرة (٥٠٪)(٥٠٪)	٣١,٣٠١	وزارة التخطيط	٢٠١٧
المناطق العشوائية في مدينة البصرة	١٥,٠٠٠	وزارة التخطيط	٢٠١٧
المناطق العشوائية غير المخطط لها في البصرة و هريثة والخصيب على أراضي زراعية	٨٠,٠٠٠	تحليل صور القمر الصناعي	(غير مصدق ٢٠١٩)
المناطق العشوائية وغير المخطط لها في مدينة البصرة	٢٤٧٥٥	تحليل صور القمر الصناعي	(غير مصدق ٢٠١٩)

الشكل رقم (٢٧) مناطق غير رسمية وغير مخططة في البصرة

خريطة (٨) -منازل في أراضي زراعية وبناء مناطق غير المخطط لها في عام ٢٠١٩

	الوصف	قابليــة ا لتحد يــث	النوع	الأرض	قابلية النقل
النوع (أ)	داخل المدينة مع أنماط شوارع منتظمة.	ممكنة	عام	أرض حضرية	مكلفة للغاية
النوع (ب)	على منطقة مخصصة للخدمات، في منطقة مغمورة وبها هيكل لطريق.	ممكنة	عام	أرض حضرية	مكلفة بشكل متوسط
النوع (ج)	بامتداد طريق، بعيدًا عن مركز المدينة.	صعب	عام	أرض غير محددة	مكلفة بشكل متوسط
النوع (د)	على أرض زراعية.	ممكنة	خاص	أرض زراعية	مكلفة للغاية

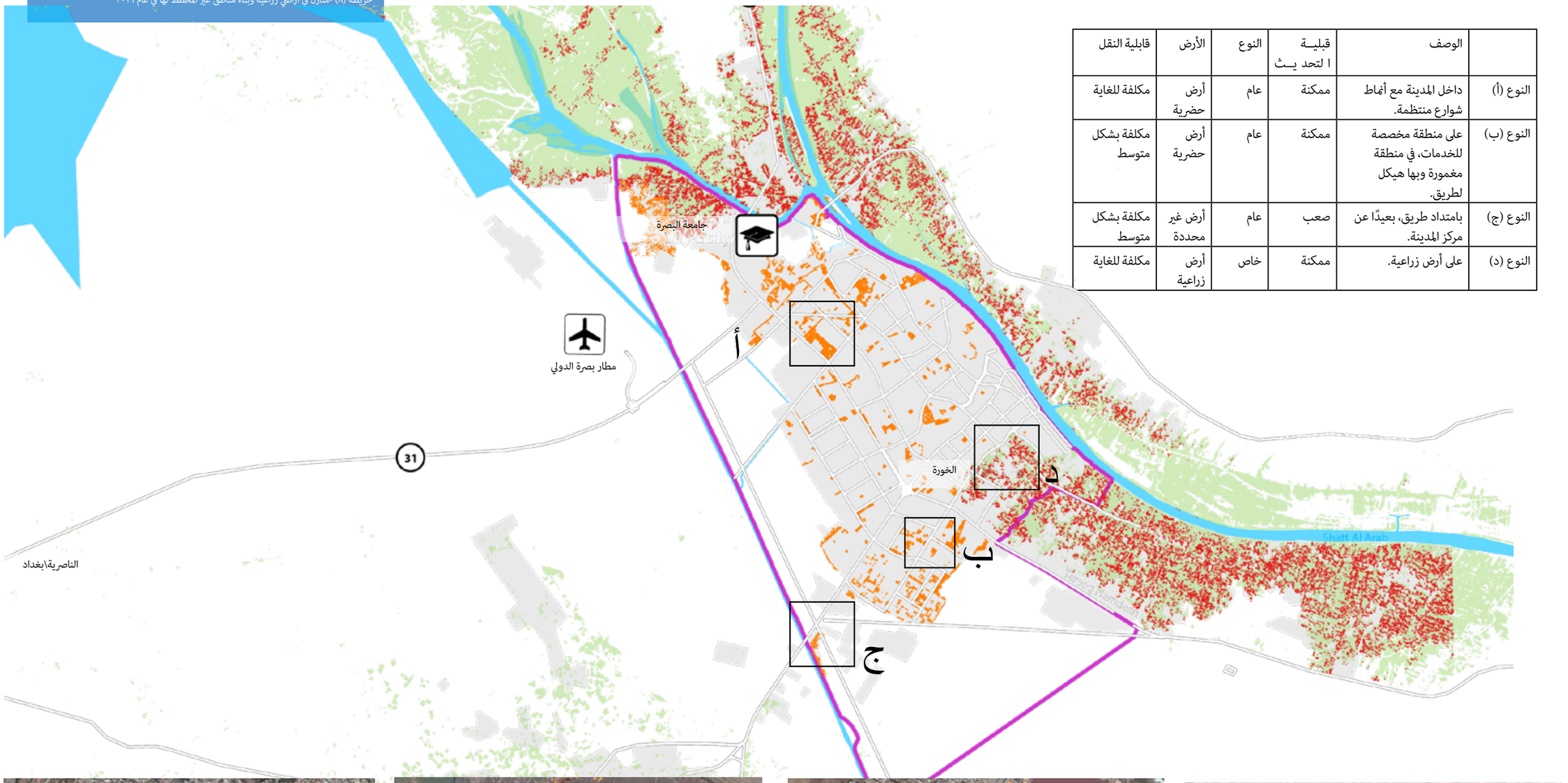

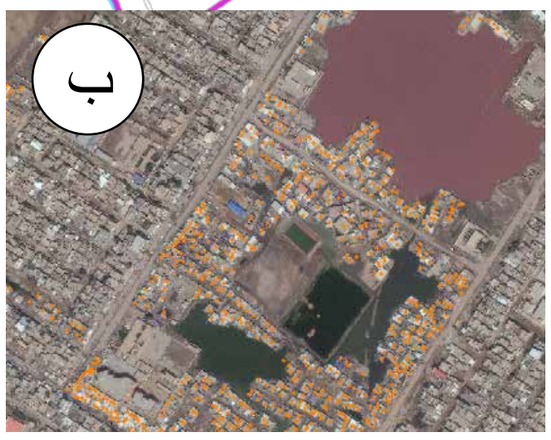

الشكل رقم (٢٨) التطورات العمرانية الحديثة في ياسين خاريبات، البصرة، (٤٧,٧٦٣٠٨٧, ٣٠,٥٢٢٩٨٩). برنامج الأمم المتحدة للمسطوطنات البشرية.

أقر مجلس الوزراء بالحاجة لوضع استراتيجية لمعالجة المناطق غير الرسمية في عام ٢٠١٥، وبالتالي، تم صياغة تشريعات ومناقشتها ولكن بسبب الأحداث والاهتمامات الأخرى، تأخر تفعيل هذه القوانين. يتناول مشروع التشريع الوضع القانوني للمناطق غير الرسمية وفقًا للمبادئ التالية:

- لا يتضمن التشريع التشجيع على استمرارية هذه الظاهرة كما يشمل قيود لمنع تكرارها في المستقبل.
- لا ينطبق التشريع والتيسير إلا على المناطق غير الرسمية وهو موجه إلى العائلات الفقيرة.
- ترتبط معالجة الوضع القانوني للمناطق بمتطلبات تطويرها لتتوافق مع نسيج المدينة ولا ينبغي أن تتعارض مع قيود واستخدامات الخطة الرئيسية.
- يشمل التشريع أليات لتوفير تمويل المستدام الذي يسمح بتطوير الأحياء الفقيرة وتوصيل الخدمة.
- يشمل التشريع أليات التنفيذ والإطار الزماني والمكاني ويضمن عدم السماح بالتجاوزات في المستقبل.
- تشمل أليات تنفيذ التشريعات سبل إشراك المجتمع المحلي في تحديد الأولويات ومشاريع إعادة التأهيل والتطوير المطلوبة لتطوير المناطق.

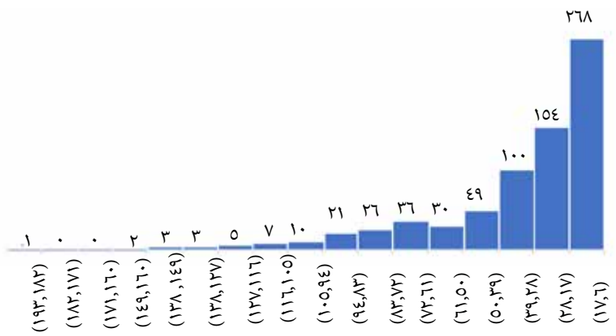

الشكل رقم (٣٠). رسم بياني للبلاط مع عدد X من المساكن غير المخطط لها داخل حدود المدينة.

الخريطة رقم (٩) - الانشاءات غير المخطط لها

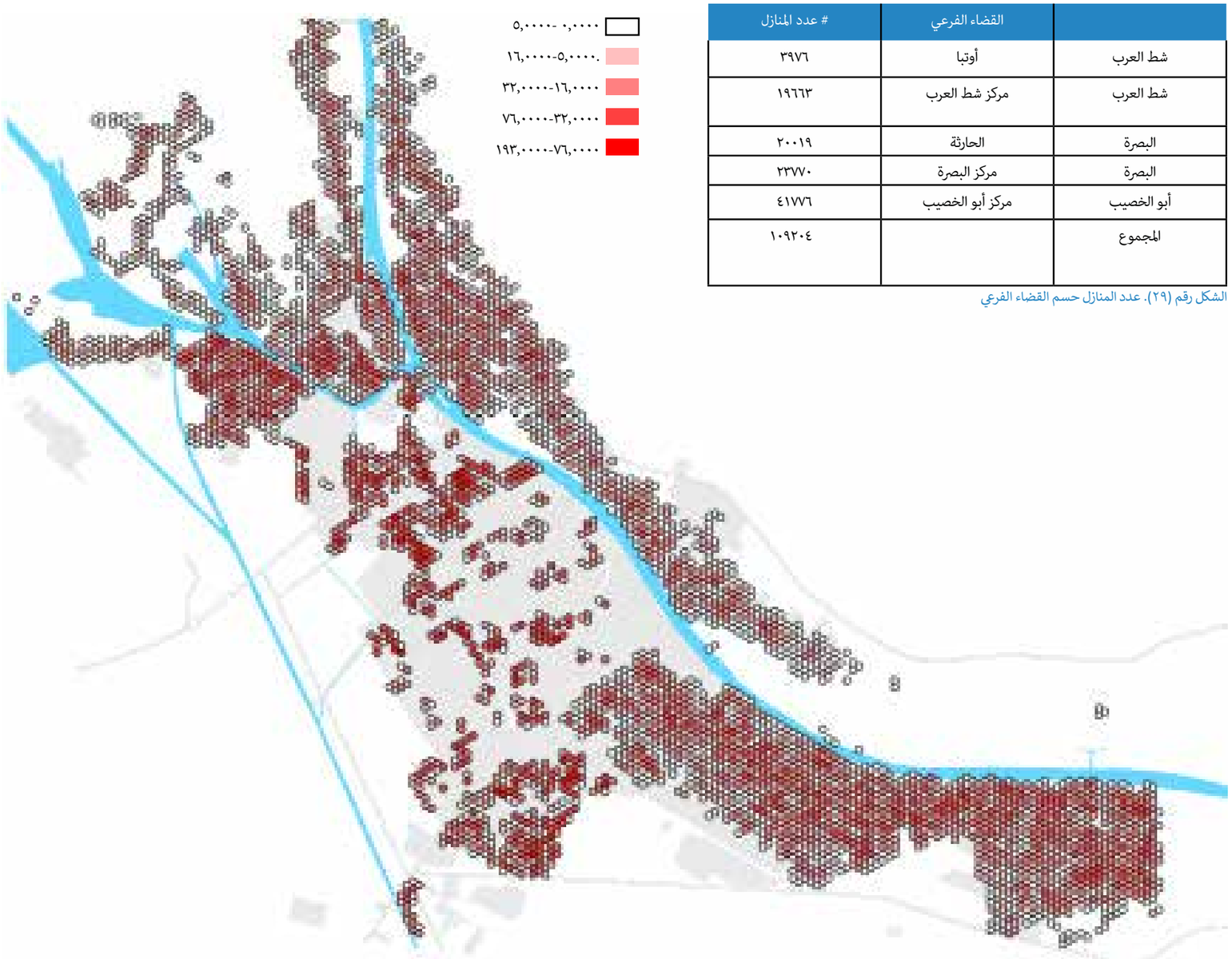

	القضاء الفرعي	# عدد المنازل
شط العرب	أوتبا	٣٩٧٦
شط العرب	مركز شط العرب	١٩٦٦٣
البصرة	الحارثة	٢٠٠١٩
البصرة	مركز البصرة	٢٣٧٧٠
أبو الخصيب	مركز أبو الخصيب	٤١٧٧٦
المجموع		١٠٩٢٠٤

الشكل رقم (٢٩). عدد المنازل حسم القضاء الفرعي

الخريطة رقم (١٠) – العناوين والكثافة حسب استخدام الأراضي

٣,٧٣
هكتار

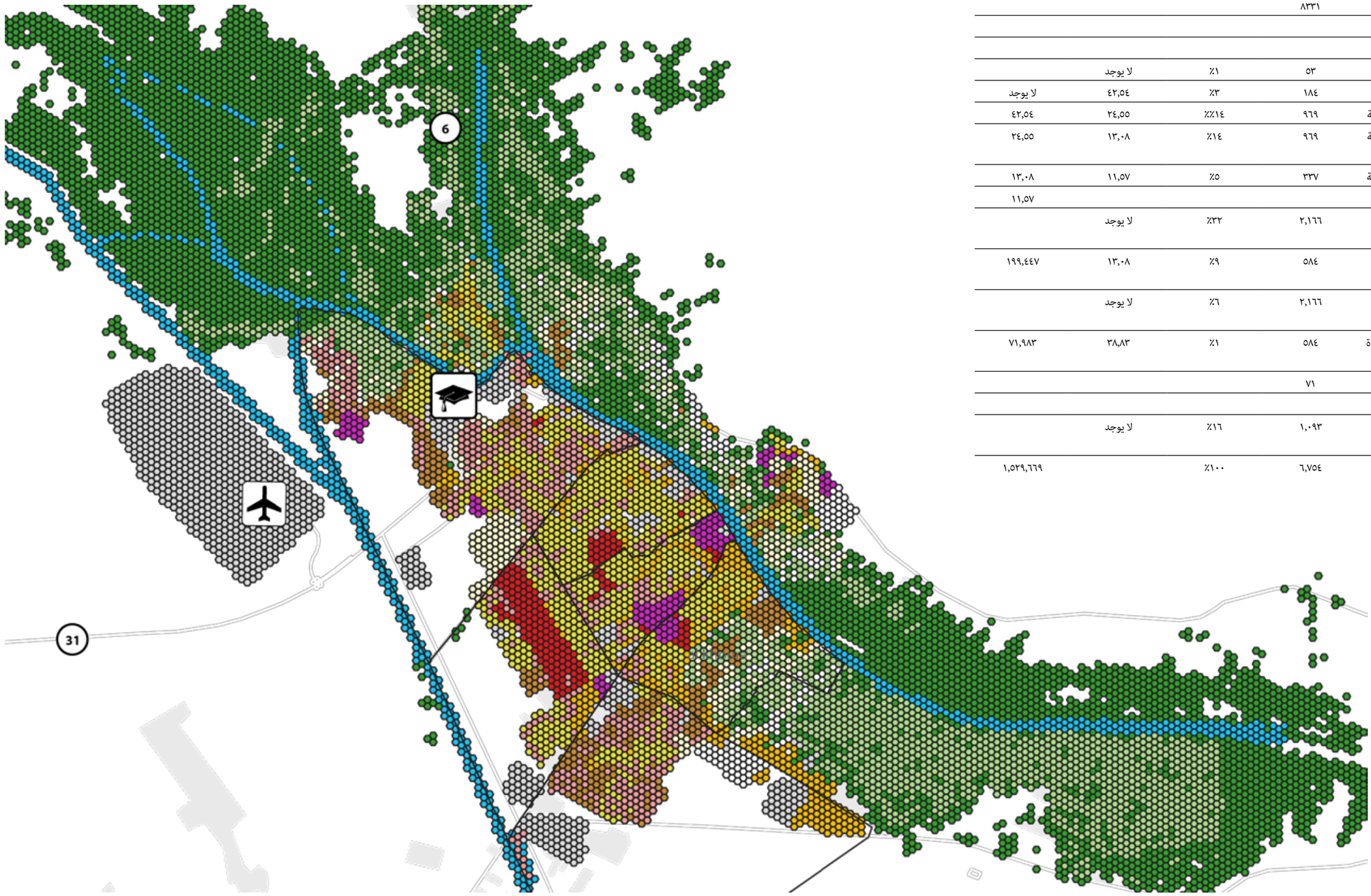

الطبيعة	١٠٣٠	٪	الكثافة	عدد السكان
الماء	٨٣٣١			
الزراعة				
سكني				
مجمع سكني	٥٣	٪١	لا يوجد	
كثافة سكانية عالية	١٨٤	٪٣	٤٢,٥٤	لا يوجد
كثافة سكانية متوسطة	٩٦٩	٪١٤٪	٢٤,٥٥	٤٢,٥٤
كثافة سكانية متوسطة منخفضة	٩٦٩	٪١٤	١٣,٠٨	٢٤,٥٥
كثافة سكانية منخفضة	٣٣٧	٪٥	١١,٥٧	١٣,٠٨
غير رسمي				١١,٥٧
مباني عشوائية في الحقول الزراعية	٢,١٦٦	٪٣٢	لا يوجد	
١٠< مباني عشوائية داخل المدينة	٥٨٤	٪٩	١٣,٠٨	١٩٩,٤٤٧
مباني متعددة الاستخدام	٢,١٦٦	٪٦	لا يوجد	
مناطق تجارية متعددة الاستعمال	٥٨٤	٪١	٣٨,٨٣	٧١,٩٨٣
مدن قديمة	٧١			
غير سكنية				
مجمع صناعي غير سكني	١,٠٩٣	٪١٦	لا يوجد	
المجموع	٦,٧٥٤	٪١٠٠		١,٥٢٩,٦٦٩

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

النوع	الكثافة	الكود الجديد	الكود 1	عدد المباني	جودة البناء	معدل الطوابق	البنيةالتحتية	حالة الطريق
كثافةسكانية مرتفعة	٥٢,١٢	H 1	B 6	١٩٥	سيئة	٢	مقبولة/أعمدة الكهرباء مرئية	مقبولة
غير رسمي*	٤٥,٤٤	I 1	R 8	١٧٠	سيئة للغاية	٢	مقبولة/أعمدة الكهرباء مرئية	مقبولة
غير رسمي	١٣,٦٣	I 2	R 5	٥١	سيئة للغاية	١	سيئةللغاية/أعمدة الكهرباء مرئية	سيئة للغاية
غير رسمي	١٣,٩٠	I 3	R 3	٥٢	سيئة	٣	سيئة للغاية/أعمدة الكهرباء والأسلاك الهوائيةمرئية	سيئة للغاية
غير رسمي	٣٤,٧٥	I 4	R 6	١٣٠	سيئة للغاية	٢	سيئةللغاية/أعمدة الكهرباء مرئية	سيئة للغاية
غير رسمي	٧٤,٣١	I 5	R 7	٢٧٨	سيئة للغاية	١	سيئةللغاية/أعمدة الكهرباء مرئية	سيئة للغاية
غير رسمي	٢٧,٠٠	I 6	B 4	١٠١	سيئة	٢	سيئةللغاية/أعمدة الكهرباء مرئية	سيئة للغاية
غير رسمي	٣٣,٤١	I 7	R 9	١٢٥	سيئة للغاية	١	سيئةللغاية/أعمدة الكهرباء مرئية	سيئة للغاية
غير رسمي	٣٩,٠٣	I 8	R 10	١٤٦	سيئة للغاية	١	سيئةللغاية/أعمدة الكهرباء مرئية	سيئة للغاية
كثافةمنخفضة	١٠,٩٦	L 1	B 9	٤١	سيئة	٣	سيئةللغاية/أعمدة الكهرباء مرئية	سيئة للغاية
كثافةسكانية متوسطة	٣٢,٦١	M 1	B 7	١٢٢	سيئة	٢	سيئة / أعمدة الكهرباء وخزانات الماء مرئية	سيئة
كثافةسكانية متوسطة	٢٩,٤٠	M 2	B8*	١١٠	مقبولة	٣	سيئةللغاية/أعمدة الكهرباء مرئية	سيئةللغاية
كثافةسكانية متوسطة	٢٦,١٩	M 3	B 10	٩٨	مقبولة	٢	سيئة / أعمدة الكهرباء مرئية	سيئة
المدينةالقديمة	٤٨,٦٥	O 1	B 5	١٨٢	مقبولة	٣	سيئة / أعمدة الكهرباء مرئية	سيئة
المدينةالقديمة	٤٤,٦١	O 2	B 3	١٦٧	سيئة	٢	سيئة للغاية / أسلاك الهوائيات مرئية	سيئة للغاية
مجمعسكني	٩,٣٦		C 4	٣٥	غير مكتملة	٣	غير مكتملة/متوقفة	غير مكتملة
كثافةسكانية منخفضةللغاية		V 1	B 1				غير مكتملة/متوقفة	

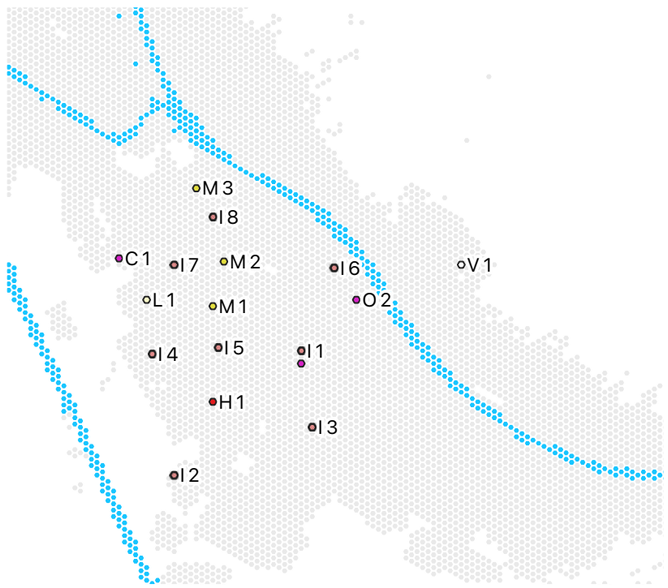

تُعتبر البلاطة غير رسمية إذا كانت تحتوي على أكثر من ١٠ هياكل غير مخطط لها*

منطقة تحتوي على هياكل غير رسمية

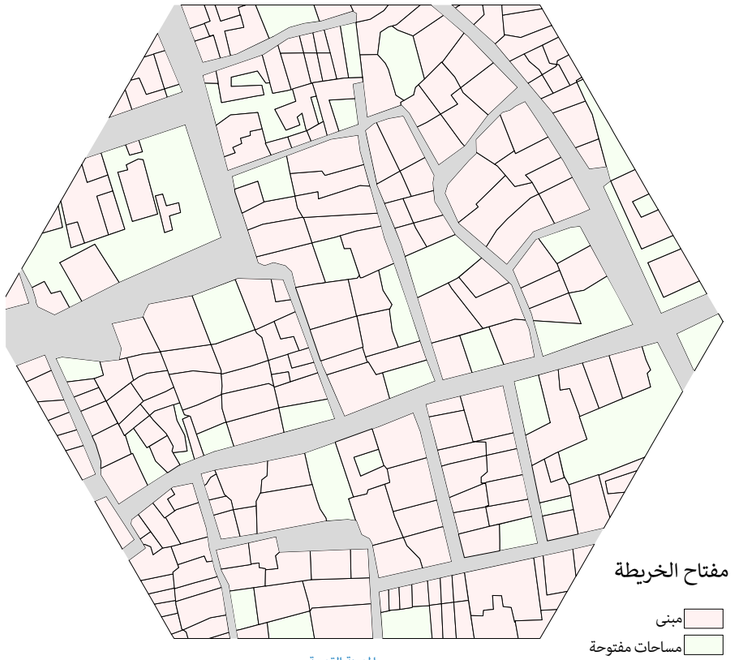

المدينة القديمة

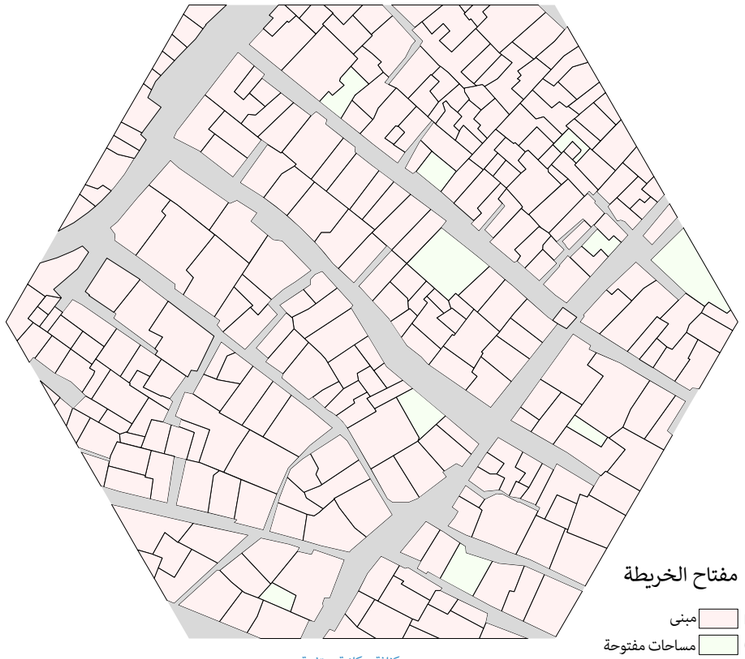

كثافة سكانية مرتفعة

٨. الخدمات الأساسية

تقع مسئولية توفير الخدمات للبلدية مثل الماء والصرف الصحي والكهرباء والتعليم والصحة على عاتق القطاع العام وأكملت هذه الخدمات من خلال القطاع الخاص لا سيما في التعليم والصحة والماء والنظافة حيث تكون–أو تعتبر- هذه الأمدادات غير كافية.

كما تلبي مدينة البصرة احتياجات المناطق الريفية المحيطة بها وبقية المحافظات للحصول على خدمات على مستوى عالٍ مثل المياه والتعليم وبالتالي يجب أن تسمح إمداداتها تلبية هذا الطلب الأوسع نطاقًا. وحتى قبل حوالي عشرين عامًا، بدا النظام - رغم أنه غير مثالي ولا يغطي جميع الاحتياجات - قادرًا على تلبية المستويات المطلوبة من تقديم الخدمة من خلال توفير خدمات مركزية أو مجانية أو مدعومة بدرجة كبيرة.

ومنذ ذلك الحين، تعاني معظم النظم لتلبية احتياجات السكان بسبب تدهور شبكات الخدمات وزيادة الطلب على الشبمانت لاسيما مع ارتفاع نسبة السكان. أما بالنسبة لشبكات وإمتدادات المياه، فساء حالها بسبب انخفاض كمية المياه ونوعيتها في شط العرب، وهو المصدر الرئيسي للمياه. ومع بناء السدود في إيران وتركيا،تم سحب المياه ولم يتم اتخاذ أي تدابير لتوفير المياه في العراق . سبب ذلك في انخفاض نسبة الماء المتاحه للأسر وساءت جودتها أيضًا بسبب ارتفاع مستويات الأملاح، وزاد الموقف سوءًا انخفاض معدل سقوط الأمطار مما أدى إلى المظاهرات العامة عندما تلوثت المياه التي تنقلها الشاحنات وتسببت في مشاكل صحية.

وفي خلال الخمس أعوام الماضية وضعت المديريات خطط لتطوير ولتوسيع للعديد من الخدمات الحضرية، ولكن لم يتم تنفيذ هذه الخطط بسبب قيود على الميزانية. فيجب اعتماد وتمويل جميع ميزانيات المحافظة من الحكومة المركزية أولا مما يصعب عملية التخطيط التي تتعقد أكثر بسبب عدم التنسيق والسيطرة داخل كل مديرية.

هناك تشابه واضح بين أسباب وتعقيدات توفير خدمات البلدية وفقًا لكل مديرية (أنظر أسفل). وعلى الجانب الأخر، عدم القدرة على إجراء أي تغيير جذري يعني أن أوجه القصور في توفير الخدمات والبنية التحتية في البصرة لن يتم التغلب عليها قريبًا.

عندما يتم اتخاذ قرارات في المستقبل بشأن الخدمات الحضرية، يجب الأخذ في الاعتبار الاقتراحات التالية لزيادة قدرة المدينة للتعافي:

- زيادة اللامركزية في مسؤولية صنع القرار والتخطيط والتنفيذ
- زيادة الاعتماد على المرافق اللامركزية وصغيرة الحجم لمنع الاضطرابات على مستوى النظام وتمكين النظم والعمليات المحلية ذات صلة.
- زيادة تفاعل المجتمع والمستخدمين ومشاركتهم بما في ذلك توفير معلومات عن رسوم توفير الخدمات وفترات السماح.
- زيادة الاعتماد على الموارد المولدة داخليًا أو محليًا بدلاً من تمويل الحكومة المركزية.
- زيادة التركيز على خيارات الطاقة المتجددة.

أ. المياه: التوفير والتغطية والمشاكل واحتمالات النجاح

يعتمد نظام إمدادات المياه في محافظة البصرة بشكل كبير على الوحدات الصغيرة بدلًا من محطات معالجة المياه التقليدية، ويعتمد القطاع على كيانات بالدولة. ويوجد –تحت مديريات المحافظات- مكاتب مياه في مناطق القضاء والقضاء الفرعي (وحدات توصيل) التي تدير خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الإدارية الخاضعة لولايتها.

وبشكل عام، تعمل هذه الهيئات في إطار مجموعة من التبعيات التي تحد من سيطرتها على جودة المياه وأسعار الخدمات حيث لا يسمح الهيكل المؤسسي الحالي بأي تفويض أو استقلال لمقدمي الخدمة، وفي الواقع لا يتمتع مقدمو الخدمة بالحرية أو المسئولية فيما يتعلق بالتخطيط للتمويل أو الاستثمار أو البناء أو الصيانة، مما يحد من التحسينات في الخدمات والصيانة والعمليات.

تأتي المياه المستخدمة في محافظة البصرة من شط العرب (البنية التحتية لإمدادات المياه التي تقع في شمال الأقضية تصل إلى الفرات ودجلة). تُستخدم مياه النهر باعتبارها موارد مياه الشرب للمناطق الحضرية والريفية في المحافظة كما تُستخدم لأغراض زراعية في المناطق التي تطل على الأنهار والقنوات الرئيسية. تتأثر جودة المياه بارتفاع نسبة الملوحة. فبسبب جودة المياه المنخفضة، يجب معالجة المياه قبل وصولها للمناطق السكانية. تم تركيب العديد من محطات المعالجة والوحدات الصغيرة أو وحدات تحلية المياه لتقديم المياه التي يحتاج إليها المناطق السكنية، ويتم توفير معظم المياه من الوحدات الصغيرة (أكثر من ٧٩٪) ويتوفر المتبقي من محطات معالجة المياه التقليدية (١٨٪) ووحدات التحلية (٢٪)

تستخدم المنازل موارد مختلفة لشرب المياه؛ يحصل الأغلبية (٩٥,٥٪) على المياه من الاتصال بشبكة المياه العامة، وتتراوح تغطية خدمات التزويد بالمياه بين ٨٠-٩٥٪ وتبلغ نسبة متوسط التغطية حوالي ٩٢,٨٪، وتعد هذه النسبة مقبولة ولكن يجب تحسينها في المستقبل نظرًا لأهمية خدمات المياه. ويتم توفير المياه للمناطق الحضرية غير المخدومة بواسطة الشاحنات.

ولا توجد أية عدادات مياه للوصلات الخاصة وتعتمد الفواتير على تعريفة ثابتة ولا تمثل أي دليل على الاستخدام السليم والدقيق للمياه من العملاء.

والمشكلة الرئيسية هي جودة المياه التي تتأثر بشُح المياه في نهر الفرات وارتفاع معدلات الأملاح والتلوث وتسريبات شبكة الإمداد القديمة. ويبلغ ما يقرب من نصف سكان المحافظة أن مياه الشرب سيئة أو سيئة للغاية، ويحصل أقل من نصف الأشخاص فقط الذين تتصل منازلهم بشبكة المياه العامة على المياه طوال اليوم. ويرتبط توافر مياه الشرب بشكل محدود ارتباطًا مباشرًا بعدد من المشكلات البيئية التي تهدد مصادر إمداد المياه العذبة في البصرة. وأدى إقامة مشاريع السدود والري على نهري دجلة والفرات إلى تحويل مسار جزء كبير من تدفق المياه المتجه إلى شط العرب، ومع انخفاض مستويات المياه في الأنهار تصل المياه المالحة من الخليج العربي إلى المناطق الداخلية، وتتدفق مياه الصرف من كل من الصناعات في العراق وإيران والأسر بالعراق إلى الأنهار دون معالجة، مما يزيد من تلوث مصادر إمدادات المياه.

ويسبب الفصل بين كل من العمليات والصيانة والتخطيط للاستثمار والتمويل والتنفيذ إلى العديد من المشاكل الحالية. بالإضافة إلى ذلك تؤدي مشاركة العديد من الوزارات والهيئات الحكومية التي تتحكم بأشكال مختلفة إلى تداخل المسئوليات في القطاع مما يخلق المزيد من المشاكل وقلة الكفاءة.

وهنا تظهر الحاجة إلى:

- تحديث شبكة إمدادات المياه القديمة ورسم الخرائط لها.
- تحسين نظام الإبلاغ وجمع الرسوم لمستخدمي الشبكة.
- تحديث النظام لرصد حالة شبكة إمدادات المياه.
- تمكين أصحاب المصلحة من تحديد المشاكل في الوقت المناسب وتحسين التخطيط.

وحددت محافظة البصرة القيود التالية باعتبارها ما يعرقل تحسين إمدادات المياه:

- الافتقار إلى وجود سلطة مسئولة عن معالجة القضايا الحقيقية.
- الافتقار إلى وجود مخصصات مالية وعدم كفاية الموارد.
- الإجراءات المعقدة لعمليات الاستحواذ وضعف التنسيق.
- نقص عدد المهندسين والفنيين وضعف التدريب.
- تقادم المشروعات والشبكات وخطوط النقل المركزية.
- التوصيلات غير مصرح بها وإضافة الأحياء الفقيرة إلى شبكة إمدادات المياه.
- التدخلات السياسية والمحسوبية في تقييمات الموظفين وتعييناتهم.
- عدم كفاية الأراضي المخصصة لتحديد مواقع المشاريع الاستراتيجية.
- ضعف تعاون المواطنين.
- ارتفاع نسبة الأملاح في مصادر المياه.

الخريطة رقم (١١) – قطاعات المياه

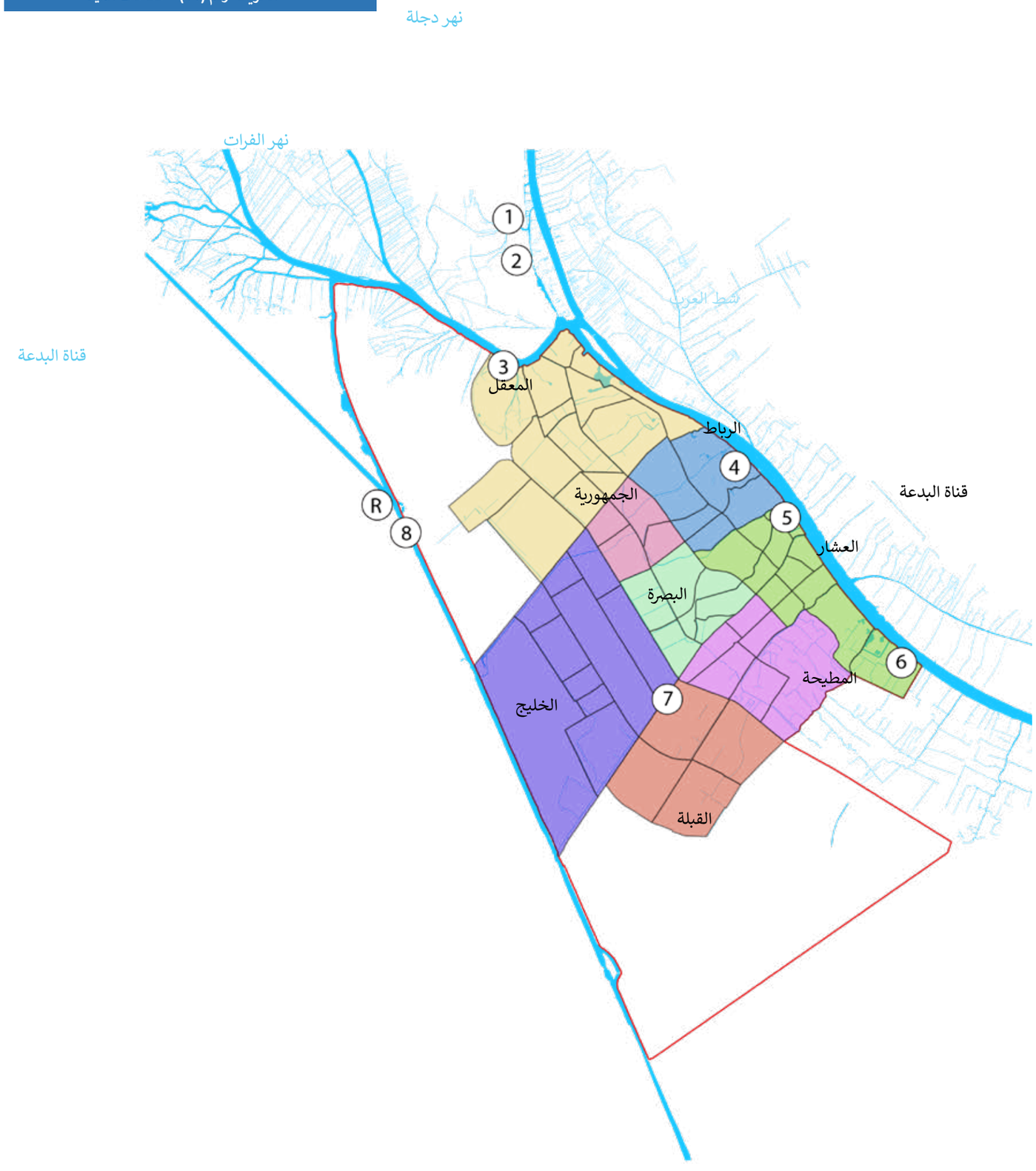

	العدد التقديري السكان	تعداد السكان غير الرسمي	النسبة المئوية غير الرسمية
العشار	١٠٥,٣١٦	٧٩١	٪١
البصرة	٩٤,٧٨٥	١٧٦٦١	٪١٩
الجمهورية	٨٢,٤٢٤	٤٢٤٢	٪٥
الخليج	٢٤٣,١٠٦	١٩٠٤٠	٪٨
المعقل	١٢٩,٢٤٢	٥٦٨٨٩	٪٤٤
المطيحة	٩٣,٩٠٤	٣٨٤٣	٪٤
القبلة	٨٢,٥٦٦	٤٣٣٩٣	٪٥٣
الرباط	١١٢,٧٨٦	٥٨١٠	٪٥

الشكل (٣٢) العدد التقديري للسكان في كل قطاع

	محطات معالجة المياه	النوع	القدرة	الوحدة
1	الهارثة	وحدة مدمجة	٦,٢٠٠	متر مكعب/ ساعة
2	البصرة الموحدة	محطة معالجة مياه	٥,٢٠٠	متر مكعب/ ساعة
3	الكرمة	وحدة مدمجة	٣,٨٠٠	متر مكعب/ ساعة
4	مشروع الجبيل	محطة معالجة مياه	٢,٨٠٠	متر مكعب/ ساعة
5	الرباط	وحدة مدمجة	١,٦٠٠	متر مكعب/ ساعة
6	مشروع البراضعية	محطة معالجة مياه	٥,٠٠٠	متر مكعب/ ساعة
7	الحسين	وحدة مدمجة	١,٢٠٠	متر مكعب/ ساعة
8	أبو شعر	وحدة مدمجة	٨,٦٠٠	متر مكعب/ ساعة
	الإجمالي		٣٤,٤٠٠	متر مكعب/ ساعة
	إجمالي عدد اللترات في اليوم الواحد		٨٢٥,٦٠٠,٠٠٠	لتر/ اليوم

الشكل (٣٣) محطات معالجة المياه

المصادر الرئيسية للمياه	المشكلات
نهر دجلة / شط العرب	ارتفاع نسبة الأملاح والمواد الصلبة المذابة
نهر الفرات	؟
قناة البدعة	انخفاض كمية المعالجة (فقط ٥-٧ متر مكعب/ ثانية). هناك حاجة إلى معالجة ١٢ متر مكعب/ ثانية.
	نمو نباتات الأسنة والشمبلان.

الشكل (٣٤) :مصادر المياه

ب. المرافق الصحية

تفتقر البصرة بشكل عام إلى شبكات جمع مياه الصرف الصحي ومحطات المعالجة[٢٠] ، حيث توجد محطة واحدة فقط لمعالجة مياه الصرف الصحي في قضاء البصرة. ورغم أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن ٩٣,٦٪ من سكان البصرة يحصلون على خدمات مرافق الصرف الصحي المحسنة، فإن ٢٤,٨٪ منهم فقط يعتمدون على شبكات الأنابيب للتخلص من مياه الصرف الصحي، في حين أن ٣٧,٨٪ يعتمدون على قنوات مغطاة خارج منازلهم[٢١] . وعلى غرار ذلك تُقدم خدمة شبكة الصرف الصحي إلى ٦٠٪ من السكان، وتُقدم خدمة خزانات الصرف الصحي إلى ٣٥٪ و٥٪ من السكان غير متصلين بشبكات للصرف الصحي .[٢٢ئ]

وتقترب نهاية نظام الصرف الصحي في البصرة نتيجة تدهور وفشل بعض الشبكات وخطوط الصرف الصحي وتقادم محطات المعالجة رغم إجراء عمليات الصيانة المستمرة لهذه المحطات، ويعزى هذا إلى حد كبير إلى فشل تنفيذ أي مشاريع جديدة على مدار ٣٥ سنة ماضية خاصةً بسبب عدم تخصيص الأرض اللازمة لبناء محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وعلاوة على ذلك لم يكن هناك أي محاولة لتحسين الأداء أو تجديد بعض المحطات المتدهورة، وقد أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة تدهور خدمة الصرف الصحي في البصرة.

ونتيجة لذلك، أصبحت بعض المناطق التي تخدمها شبكات الصرف الصحي عبر الأنابيب غير قادرة على التخلص من نفاياتها، وزاد اعتماد الأسر على خزانات الصرف الصحي التي تحتاج إلى تفريغ من قبل مركبات البلدية باستمرار.

وفي الوقت نفسه أدت زيادة السكان والهجرة من الريف والمحافظات الأخرى إلى المدينة إلى زيادة المساحة التي تتطلب تصريف مياه الأمطار ومياه الصرف، ونتيجة لذلك فإن الشبكات الحالية لا تتحمل الصرف المستمر، وقد تفاقمت المشكلة بسبب نقص المعدات المتخصصة والفنيين للقيام بالعمل والعبء الإضافي الناجم عن زيادة الطلب على النمو الحضري وزيادة عدد الأحياء الفقيرة غير المتصلة بشبكات الصرف وتسبب عبئًا إضافيًا على شبكات تصريف مياه الأمطار والقنوات مما أدى إلى زيادة تلوث المسطحات المائية.

٢٠- وحدة التحليل المشترك (عام ٢٠١٣) «ملف محافظة البصرة».

٢١- لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق (ديسمبر عام ٢٠١٥) «ملف محافظة البصرة».

٢٢- الجهاز المركزي للإحصاء (عام ٢٠١٥) «البيئة في العراق».

ج. الكهرباء

كما هو الحال في الدول الأخرى، يعتمد العراقيون بشكل متزايد على الكهرباء في العديد من احتياجاتهم المنزلية ويزداد الطلب عليها بشكل مستمر. وشبكة الكهرباء العامة هي المصدر الرئيسي للكهرباء لجميع الأسر تقريبًا في البصرة. وتعرضت البنية التحتية للطاقة الكهربائية في العراق لأضرار جسيمة خلال حرب الخليج وكان على معظم الأسر تدبير أمورها بما يتيسر من الإمدادات المحدودة من المولدات المحلية التي يديرها القطاع الخاص. ورغم الجهود المبذولة لإعادة إمدادات الكهرباء بنفس مستوياتها السابقة، فقد عانت من نقص الاستثمار ونقص المعدات، وكان عدد قليل فقط من الأسر تضمن الحصول على الكهرباء بانتظام على مدار ٢٤ ساعة.

وبفضل توفر النفط، فالمشكلة لا تكمن في الوقود الأساسي أو الطاقة بل تكمن في الحصول على نظام توزيع وتحويل موثوق به وتتم صيانته جيدًا ويعمل بكامل طاقته. ومن المفارقات، أنه بالرغم من وفرة الطاقة الشمسية لم يتم استغلالها حتى الآن، ولم تتمكن المجتمعات من تسخير الطاقة الشمسية لأغراض الإضاءة أو الطهي باستخدام أنظمة توليد الطاقة الشمسية على أسطح المنازل، ربما بسبب عدم توفر الأمن الذي يحول دون استخدام الثروة أو المعدات بشكل عام.

وفقا للمديريات التابعة للمحافظات يمثل التي مشاكل قطاع الكهرباء:

- عدم كفاية الميزانية المخصصة وعدم وجود سلطة مسئولة عن التعاقد على الأعمال.
- تقادم الشبكات.
- الطلب الزائد للحصول على خدمات الشبكة.
- الافتقار إلى التخطيط المهني والتقني للمشروعات.
- نقص عدد المهندسين والفنيين.
- تقادم محطات الطاقة.
- قلة الاستجابة لشكاوى المواطنين.

د. التعليم: توفيره والتغطية والمشكلات واحتمالات التقدم والنجاح

إن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة الذي يبلغ ٨١,٩٪ أعلى من المتوسط الوطني ويختلف باختلاف النوع الاجتماعي والمنطقة. ففي عام ٢٠١١، ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من ٩٠,١٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٩١,٤٪ وهو أعلى من المتوسط الوطني البالغ ٩٠,٤٪. ولا يزال هدف الوصول إلى نسبة ١٠٠٪ بعيدًا خاصة بالنسبة للإناث اللواتي تبلغ نسبة التحاقهن بالمدارس ٨٩٪ فقط مقارنة بنسبة ٩٣,٩٪ للذكور. وفي عام ٢٠١١، انخفض صافي الالتحاق بالتعليم الثانوي من ٤٥٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٣,٦٪ وهو أقل من المتوسط الوطني (٤٨,٦٪). [٢٣]

إن المديرية العامة تعاني من نقص حاد في عدد المدارس في جميع أنحاء المحافظة بسبب نقص الأراضي المخصصة لبنائها، وكذلك من الأماكن المكتظة بالسكان مثل مركز المحافظة ومناطقها الحضرية.

وتعتمد استراتيجية قطاع التعليم في المحافظة على محاولة سد الفجوات التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية والأحياء الفقيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، كما تتناول التنسيق بين الخريجين وسوق العمل من خلال إعداد مناهج مهنية عالية التخصص وبرامج تدريب مصممة لهم خصيصًا. ومن بين أهداف الاستراتيجية تخفيض عدد الطلاب في بعض المدارس المكتظة، وحل مشكلة توفير الأراضي لبناء مدارس جديدة، وتحسين تواصل نظام التعليم مع قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة المتنامية التي تبحث عن عمال إضافيين يمتلكون المهارات والكفاءات لتلبية الاحتياجات المتغيرة والمتنامية للمحافظة.

إن الجهود التي بذلت لتدريب المعلمين على تعليم النساء كانت تقريبًا ضعف الجهود التي بذلت لتعليم الرجال، وحاليًا ينقص عدد المعلمين بشكل كبير في جميع المدارس المخصصة للذكور لأن المدرسات لا ترغبن في العمل في الوضع الاجتماعي الحالي، كما تعاني مدارس البصرة أيضا من نقص عدد العاملين في بعض التخصصات.

وحددت المحافظة الأسباب التالية باعتبارها مسئولة عن استمرار مشاكل التعليم الثانوي في البصرة:

- عدم كفاية الموارد المالية والافتقار إلى وجود سلطة على مستوى المحافظة مسئولة عن إدارة وتخطيط العمليات.
- سوء توزيع أعضاء هيئة التدريس بين المؤسسات والتلاميذ.
- ضعف مؤهلات أعضاء هيئة التدريس.

٢٣- لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق (ديسمبر عام ٢٠١٥) «ملف محافظة البصرة».

الخريطة رقم (١٢) – المراكز الصحية

- النقص الحاد في عدد المدارس وتضرر الكثير منها.
- سوء استخدام التقنيات التربوية الحديثة.
- نقص عدد المهندسين والفنيين وموظفي الصيانة.
- النقص في الأراضي المخصصة لبناء المدارس والمؤسسات.
- التدخلات السياسية في تشغيل وإدارة الخدمات التعليمية.

نوع المدرسة	الحاجة	المباني الحالية	الفجوة
روضة أطفال	٦٦	٦١	٥
ابتدائي	١١٢٨	٦٨٩	٤٣٩
ثانوي	٥٣٣	٢٥٩	٢٧٤
مهنية	١٨	١٤	٤
معاهد	٧	٤	٣
الإجمالي	١٧٥٢	١٠٢٧	٧٢٥

الشكل (٢٥) مدارس مدينة البصرة

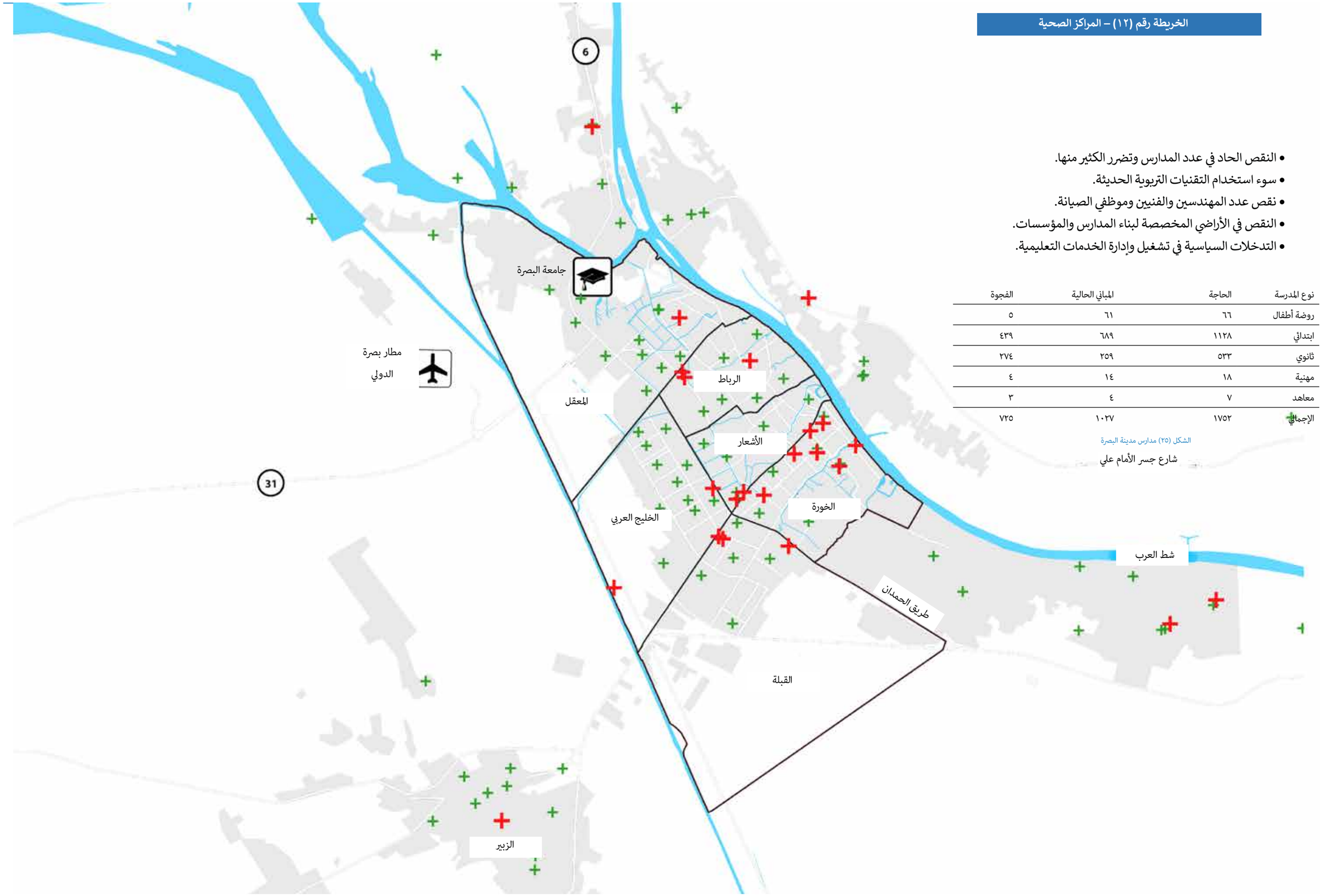

شارع جسر الأمام علي

هـ. الصحة

إن المستشفيات الحكومية هي المرفق الصحي الأكثر استخدامًا في حالة مرض فرد من أفراد الأسرة بنسبة ٥٤,٣٪ وتليها العيادات ومراكز الصحة الحكومية بنسبة ٢٩٪ والعيادات أو المجمعات الطبية الخاصة بنسبة ١٢٪، ويستطيع ٩٨,٤٪ من السكان الوصول إلى أقرب مركز صحة في أقل من ساعة، ولكن أكبر عقبة تواجههم هي نقص الأدوات الطبية وانشغال الأطباء وعدم وجود طبيبات أو ممرضات، وبالتالي يقيم ٢٣,٣٪ من السكان الخدمات الصحية على أنها "سيئة" و٤٧,٢٪ يعتبرونها "ليست جيدة وليست سيئة".

ووفقًا لمحافظة البصرة تتمثل القضايا الأساسية المتعلقة بقطاع الصحة فيما يلي:

- نقص الموارد المالية وعدم منح تفويضات لجهاز الخدمات الصحية.
- مركزية التقديم في المؤسسات التعليمية وفقر التوزيع.
- قلة الأراضي المخصصة لمراكز الصحة.
- غياب نظام التأمين الصحي.
- قانون التدرج الطبي يمنع استمرار الموظفين في العمل.
- عدم الفصل بين القطاعين الخاص والعام.
- ضعف كفاءة العمل الإداري والاستمرار في الطرق البيروقراطية.
- نقص الأجهزة الطبية المتخصصة.
- عدم وجود موظفين فنيين مدربين.
- عدم وجود رقابة على الأدوية والصيدليات الخاصة.
- نمو القطاع الخاص في المستشفيات الصغيرة والعيادات والصيدليات دون وجود رقابة كافية أو تنسيق مع وزارة الصحة.
- نمو ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب والعاطلين التي تأتي مع الواردات من إيران ودول أخرى.

المشاكل والمعوقات

ملخص المشاكل والمعوقات التي تواجه كل مديرية:

أ. المياه

- الافتقار إلى وجود سلطة مسئولة عن معالجة القضايا الحقيقية.
- الافتقار إلى وجود مخصصات مالية وعدم كفاية الموارد.
- الإجراءات المعقدة لعمليات الاستحواذ وضعف التنسيق.
- نقص عدد المهندسين والفنيين وضعف التدريب.
- تقادم المشروعات وشبكات النقل المركزية.
- التوصيلات غير مصرح بها وإضافة الأحياء الفقيرة إلى شبكة إمدادات المياه.
- التدخلات السياسية والمحسوبية في تقييمات الموظفين وتعييناتهم.
- عدم كفاية الأراضي المخصصة لتحديد مواقع المشاريع الاستراتيجية.
- ضعف تعاون المواطنين.
- ارتفاع نسبة الأملاح في مصادر المياه.

ب. المرافق الصحية

- نقص الأدوات والأجهزة المتخصصة.
- نقص الموارد المالية.
- قلة عدد المهندسين وفريق العمل الفني ونقص التدريب.
- عدم وجود سلطات مالية وإدارية وفنية.
- هلاك الشبكات وخطوط النقل والمشروعات الخاصة بالمعالجة.
- زيادة الطلب على الشبكات.
- عدم القدرة على تبني التكنولوجيات الحديثة.
- قلة عدد الشركات المتخصصة وذات الكفاءة لأداء المهام.

ج. الكهرباء

- عدم كفاية الميزانية المخصصة وعدم وجود سلطة مسئولة عن التعاقد لالأعمال.
- تقادم الشبكات.
- الطلب الزائد للحصول على خدمات الشبكة.
- الافتقار إلى التخطيط المهني والتقني للمشروعات.
- نقص عدد المهندسين والفنيين.
- تقادم محطات الطاقة.
- قلة الاستجابة لشكاوى المواطنين.

د. التعليم

- عدم كفاية الموارد المالية والافتقار إلى وجود سلطة على مستوى المحافظة مسئولة عن إدارة وتخطيط العمليات.
- سوء توزيع أعضاء هيئة التدريس بين المؤسسات و على التلاميذ.
- ضعف مؤهلات أعضاء هيئة التدريس.
- النقص الحاد في عدد المدارس وتضرر الكثير منها.
- سوء استخدام التقنيات التربوية الحديثة.
- نقص عدد المهندسين والفنيين وموظفي الصيانة.
- النقص في الأراضي المخصصة لبناء المدارس والمؤسسات.
- التدخلات السياسية في تشغيل وإدارة الخدمات التعليمية.

هـ. الصحة

- نقص الموارد المالية وعدم منح تفويضات لجهاز الخدمات الصحية.
- مركزية التقديم في المؤسسات التعليمية وفقر التوزيع.
- قلة الأراضي المخصصة لمراكز الصحة.
- غياب نظام التأمين الصحي.
- قانون التدرج الطبي يمنع استمرار الموظفين في العمل.
- عدم الفصل بين القطاعين الخاص والعام.
- ضعف كفاءة العمل الإداري والاستمرار في الطرق البيروقراطية.
- نقص الأجهزة الطبية المتخصصة.
- عدم وجود موظفين فنيين مدربين.

٩. التراث والتماسك الاجتماعي

تتمتع البصرة مثل باقي المدن العراقية بتراث ثقافي غني. ولا يظهر ذلك فقط في مبانيها الفخمة بل أيضًا في ذهاب عدد كبير من الأشخاص إلى الأضرحة وأماكن العبادة. وهذه ليست مجرد عادات ولكنها ترجع إلى عصر ما قبل التاريخ ويظهر ذلك في تراثها الأثري، وعلى الرغم من استكشاف بعض هذا التراث ما يزال المزيد مدفونًا تحت الأرض ولم يتم اكتشافه بعد.

ولا شيء يضاهي التراث الفريد من نوعه في بصرة القديمة المركزية بالقنوات الموجودة فيها والمماشي ومبانيها والشناشيل بشرفاتها وشبابيكها الخشبية المزخرفة، ولكن أدى التطور الحديث وعدم كفاية الموارد المالية إلى تدهور البصرة القديمة ودمارها.

وهذان الجانبان من تراث البصرة هما أساس المخططات التي تم إطلاقها لحماية التراث والحفاظ عليه بدعم مالي وبمساعدة الخبراء الفنيين والحكومة، لذا فهناك أمل لمعالجتهما في البصرة(انظر بالأسفل).

وفيما يتعلق بمستقبل البصرة يجب دمج هذه الجوانب في الإدارة والعمليات اليومية من جانب الحكومة والقطاع الخاص والمطورين والمجتمعات، وحماية التراث الثقافي ليس شيئًا يتم فصله للحفاظ عليه بل يجب استغلاله بشكل صحيح باعتباره وسيلة لجذب الاستثمارات والزائرين، ومن أجل أن تستعيد البصرة رونقها باعتبارها واحدة من المدن الرائدة في المنطقة يجب بذل جميع الجهود الممكنة لدعم مبادرات التراث باعتبارها جزءًا من مبادرات التطوير اليومية، سواء من خلال محاكاة بعض المبادئ التي جعلت البصرة «فينيسيا الشرق» في الماضي أو دمج الأماكن المعمارية والأثرية المدفونة في التصميمات الحضرية والمناطق السكنية الجديدة لتضيف قيمة كبيرة إلى مدينة البصرة بأكملها.

أ. التراث الأثري

بما أن البصرة تتمتع بتاريخ غني لا يزال هناك العديد من المواقع التراثية غير الظاهرة لأنها مدفونة تحت الأرض، ويتعاون قسم التراث مع العديد من الجامعات الدولية للأبحاث والتنقيب عن هذه المواقع، ولكن لا يشارك القسم الإحداثيات الدقيقة مع العامة خوفًا من أن تقع المعلومات في يد الأشخاص الخطأ ويتم نهب هذه المواقع، وبالتالي اقترح القسم إجراء عملية مقاصة كجزء من عملية الموافقة على المشروعات المقترحة، وحاليًا تم تأجيل بعض مشروعات البناء التي تمت الموافقة عليها بسبب اكتشاف مواقع أثرية تحت الأرض في موقع المشروعات مما أحبط تسليم العديد من المشروعات.

ب. الشناشيل

وتشهد البيوت القديمة المصنوعة من الطوب على طول جداول المياه والشوارع في مقر البصرة القديمة بأروقتها الخشبية الراقية والشناشيل المتشابكة والمداخل المزخرفة على تألق البصرة في الماضي، وبينما كان يسكن فيها في ذلك الوقت العائلات الثرية والتجار أصبحت اليوم مهجورة ونرى ذلك في الكرانيش المكسور والشبابيك المتشابكة المعلقة والألواح الزجاجية المكسورة والنوافذ التي يغطيها الطوب.

وفقدت المدينة عدد لا يُحصى من بيوت الشناشيل وصفوف من المتاجر والمخازن التقليدية والقصور التي ترجع إلى العصر العثماني وفترة الاستعمار الغربي «الراج البريطاني» في الثلاثينيات من أجل إنشاء طرق جديدة واسعة على طول القنوات والمباني التجارية المتباينة متوسطة الطول، وتعاني جداول المياه من الإهمال البيئي وتراكم المخلفات الصلبة وانخفاض مستوى المياه التي طالما كانت محاطة بالنخيل وأصبحت الآن محاطة بجدران عامودية خرسانية.

وتتدهور المباني التاريخية في المدن التاريخية بسرعة حيث يسكنها المستأجرون الفقراء غير القادرين على القيام بأعمال الصيانة المكلفة مما يوفر فرصة مجدية لإعادة تطويرها.والبصرة القديمة ليست استثناءً، فتعي الحكومة أنه دون مساعدة مالية حقيقية وخطة إدارية قائمة لن يتمكن أصحاب المنازل من تجديدها لتتوافق مع المعايير الدولية.

ولكن طالما لجأت السلطات حول العالم بما فيها العراق إلى مصادرة التراث الحضري وطرد سكانه بسبب التعقيد الهائل الذي يواجهونه عند التعامل مع أصحاب الأملاك والمستأجرين الطموحين، ومع الأسف لم تحقق هذه العمليات النتائج المطلوبة قط.

فدون السكان تصبح المناطق التراثية مهددة بالتحول إلى «متاحف مفتوحة» جدباء ودون حياة وغير مستدامة، وعلى الصعيد الأخر تثبت الخبرات الدولية أن المناطق التاريخية تقدم فرص اقتصادية وسياحية مستدامة حيث يتم دمج التراث الثقافي في التنمية الاجتماعية الاقتصادية وفي برامج التطوير الحضري.

وبالطبع يمكن أن يصبح إرث البصرة الثقافي ركيزة من ركائز استراتيجية تعزيز النمو الكلي بالمنطقة باعتبارها مصدر للوظائف التي تحتاج مهارة أو الوظائف كثيفة العمالة التي لا تحتاج أي مهارة مما سيسهم في الحد من الفقر بشكل عام.

وتقيم خطة الحفاظ على البصرة وتطوير المناطق التاريخية فيها التي تم تقديمها إلى مجلس البلديات في أواخر عام ٢٠١٧ مقترحات إعادة التأهيل المقدمة على مدار العشرين عامًا السابقين وتركز على المعوقات الأساسية التي تحول دون تنفيذ أي مشروعات حتى الآن في هذه المنطقة الأثرية المدمرة ولكن ما تزال فريدة من نوعها المحيطة بقناة العشار.

وفي البداية يجب أن تتخذ المؤسسات المعنية خطوات ملموسة. وتهدف الخطة المقترحة إلى الحاجة الملحة لتأسيس لجنة للبصرة القديمة تعمل بتمويل من المحافظة والحكومة المركزية أو أيهما، ووضع الإطار المؤسسي، والتحديد الرسمي للمنطقة التراثية والمنطقة الفاصلة، وتنفيذ تدابير قانونية فورية (رادعة للمضاربة العقارية)، وإعداد مبادئ إرشادية للبناء سياقها محدد ومُلزِمة قانونيًا، وتعزيز الإجراءات الخاصة بالحصول على تصريح بناء في المنطقة التراثية المحددة.

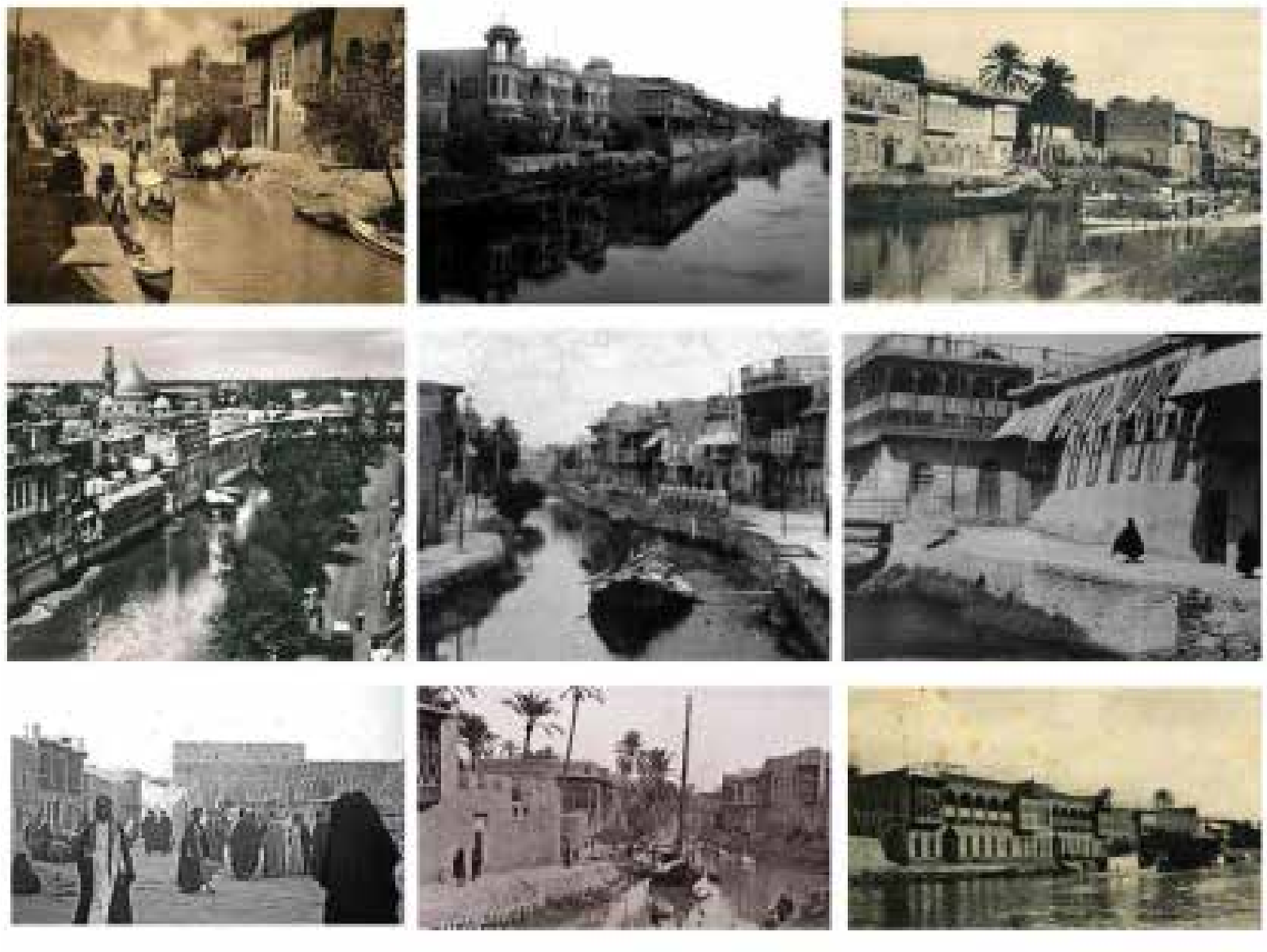

الشكل رقم (٣٨) صور تاريخية للبصرة.

الشكل رقم (٣٩) البصرة، شعيبة، الزبير. التقط سلاح الجو الملكي هذه الصور عبر الجو عام ١٩٣٩، الدراسة الاستقصائية للهند، جمع ثلاث خرائط ويمكن الاطلاع عليها من خلال oldmapsonline.org.

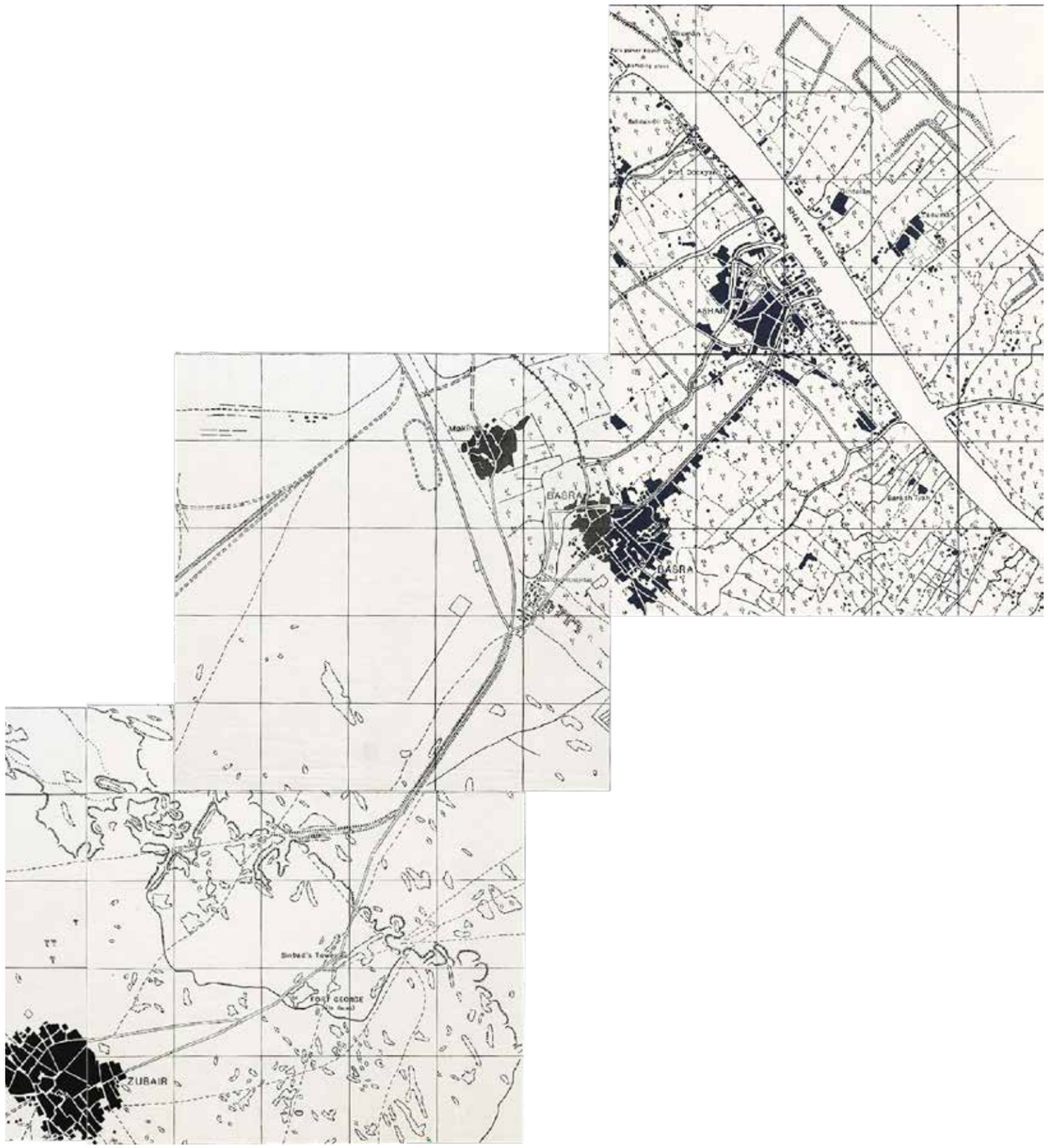

الشكل رقم (٤٠) موانئ البصرة، المصدر: الجمعية الجغرافية الملكية. تصوير سلاح الجو الملكي. بترخيص من موقع عالمي (Alamy) للصور.

١٠. البيئة وتغير المناخ

وفقًا لدراسة المخاطر المناخية في العراق التي أجراها النظام العالمي للرصد البيئي في عام ٢٠١٧[٢٤] ، فإن العراق هي ثاني أعلى دولة في الشرق الأوسط بعد مصر من حيث آثار تغير المناخ. وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يزيد متوسط درجة الحرارة السنوي بنسبة ٢ درجة مئوية، مصحوبة بموجات متكررة من الحرارة العالية وظواهر جوية شديدة وأمطار غزيرة وفيضانات وجفاف وانخفاض في معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة ٩ ٪. وإذا ارتفع منسوب مياه الخليج العربي بمقدار ٣ متر، سيُغمر بالمياه معظم أراضي جنوب العراق بما فيها البصرة. وفي الوقت ذاته، سيؤدي انخفاض سقوط الأمطار، وبالتالي نقص مساحة الغطاء النباتي، إلى زيادة العواصف الرملية.

والأنشطة الصناعية سيزيد الأمر سوءًا أيضًا، بوجه خاص، وأنشطة العامة المؤذية للبيئة مثل: انتاج المخلفات، واستخدام المواد الهيدروكربونية والوقود الحفري، وسوء الصيانة. ونظرًا إلى أن الكثير من آثار تغير المناخ سببتها أنشطة وتصرفات عالمية وليس محلية فقط، أي أثر محلي في البصرة لن تكون نتيجته كافية لحمايتها، مثلاً، من ارتفاع مستوى البحر. ومع ذلك، من خلال الاستعداد بشكل أفضل، من الممكن الحد من التغير المناخي أو القضاء عليه، إن لم يكن منعه، ولذلك يجب إدراجه في أي تخطيط للبصرة.

أ. أثر التغير المناخي على الزراعة

لقد قل نسبيًا عدد الأسر العاملة في الزراعة مباشرة بعد أن أصبحت الزراعة أقل جاذبية بسبب انخفاض تكلفة المنتجات الإيرانية وغيرها من المنتجات المستوردة، ما جعل عدد متزايد من الناس يتوجهون إلى قطاعات أخرى لكسب رزقهم. ورغم أن تجارة المنتجات الزراعية وتسويقها في أسواق البصرة هما نشاطان اقتصاديان مهمان في هذه المنطقة، فسيتأثران بارتفاع الأسعار، مما سيؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بوجه عام -وفي أسوأ سيناريو- ونقصها من السوق.

ومن المحتمل كذلك أن يدفع قلة النشاط الزراعي في العراق بوجه عام مزيد من الناس إلى الانتقال إلى المدن، ومن المرجح أن يتوجه الأغلبية إلى المدن الأقرب لهم وليس بالضرورة إلى البصرة، ولكن هذا الأمر من شأنه أن يؤثر على جوانب الاقتصاد الأخرى.

٢٤- وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (مارس عام ٢٠١٧)، «ملف بشأن مخاطر تغير المناخ في العراق» USAID (March) ٢٠١٧,
"Climate Change Risk Profile - Iraq").

وعليه، ينبغي أن تنادي البصرة بزارعة المزيد من المحاصيل التي تتحمل الملوحة، وبأسواق االحدائق الحضرية، وأن تتوقع عمومًا استمرار الهجرة الداخلية.

ب. الموارد المائية

شهدت البصرة مؤخرًا الآثار المترتبة على سوء جودة المياه لارتفاع نسبة الملوحة بها وقلتها. ومع استمرار سوء الوضع وظاهرة التغير المناخي فمن المتوقع أن تصبح المياه من أكبر مشاكل البصرة. وبالتالي يجب أن تستعد البصرة من خلال إعادة استخدام المياه وحث جميع القطاعات على ترشيد استهلاكها، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطبيق نظام دقيق للدفع. وينبغي كذلك البحث في أمكانبة استخدام الأجهزة المنزلية لتقطير المياه بالطاقة الشمسية لتقليل الاعتماد العام على المياه المعبأة في زجاجات، خاصة للشرب.

ويما أن البصرة قائمة على أهوار منخفضة، فهي معرضة لفيضانات موسمية من النهر وارتفاع مستويات البحر.كما أفادت دراسة جديدة[٢٥] أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيؤثر ارتفاع مستوي البحر على ثلاث أضعاف الأعداد المقدرة سابقًا ، وسيمحو غالبية المدن الساحلية في العالم.كما أن البصرة تم تصنيفها باعتبارها منطقة عالية الخطورة ومن المتوقع أن تغمر المياه أغلب أراضيها بحلول عام ٢٠٥٠. [٢٦] لإضافة إلى ذلك، ارتفاع مستويات البحر في الشرق الأوسط سيؤدي إلى موجات أكبر من الهجرة، وفي المقابل يمكن أن يؤدي إلى صراعات أو يزيد من حدتها في المنطقة ويزيد من تدهور أزمة اللاجئين. ومن ثم فإن خسارة أهم المناطق الساحلية أمثال البصرة، يمكن أن يكون له تداعيات أمنية خطيرة لن تتوقف عند الحدود العراقية، ولن يكون ذلك حينئذ شاغل بيئي فقط، بل أيضًا قضية إنسانية وأمنية. [٢٧]

إن تناول مشكلة ارتفاع مستويات البحر هي عملية صعبة، ولكن تقليل أثر ذلك على مدن مثل البصرة هو أمر ليس بالمستحيل، إذا كان الارتفاع الفعلي محدود (ونجحت التدخلات العالمية)، فيمكن في هذه الحالة أن يفي بالغرض إقامة نوع من أنواع السدود (مثل رصيف ميناء مسور أو سد صخري أو سد ترابي) لحماية البصرة من الفيضانات.

٢٥- جريدة ناتشر كوميونيكاشنز(Nature Communications) (أكتوبر عام ٢٠١٩)، «بيانات جديدة تفيد بزيادة احتمال التعرض لارتفاع مستوى البحر والفيضانات بثلاث مرات».

٢٦- نيو يورك تايمز (أكتوبر عام ٢٠١٩)، «وفقًا لبحث جديد، فإن ارتفاع البحار سوف يمحو المزيد من المدن بحلول عام ٢٠٥٠».

٢٧- المرجع السابق ذاته.

آثار تغير المناخ المتوقعة على البصرة

آثار تغير المناخ المتوقعة على البصرة

المناخ في المستقبل	أثره على العراق	أثره على البصرة
•زيادة في درجة الحرارة السنوية الرئيسية بمعدل ٢ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠. •زيادة في موجات الحرارة متكررة أكثر وقلة الأيام الباردة •انخفاض في المتوسط الرئيسي السنوي لسقوط الأمطار بمعدل ٩٪ بحلول عام ٢٠٥٠، مع احتمال انخفاض شديد (-١٧٪) في ديسمبر ويناير وفبراير. •انخفاض مدة الأمطار التي تستمر لخمسة أيام، وزيادة في كثافة الأمطار بوجه عام. •انخفاض معدل المياه الجارية بقدر ٢٢٪ (المتوسط القطري)	الزراعة	
	•انخفاض الإنتاج الزراعي •تصحر الأراضي الصالحة للزراعة	•بعض الأثر على الإنتاج •آثار كبيرة على التسويق •زيادة أسعار المنتجات الغذائية
	الموارد المائية	
	•زيادة ندرة المياه •موجات جفاف أطول وأصعب •تدهور جدودة المياه	•سوء جودة المياه أكثر
	صحة الإنسان	
	•انخفاض الأمن الغذائي •انتشار الأوبئة بشكل مكثف (مثل الكوليرا) •مشاكل مضاعفة في الجهاز التنفسي	•زيادة الضغط على المرافق
	الطاقة والبنية التحتية	
	•انخفاض توليد الكهرباء من الطاقة الكهرومائية •تضرر البنية الحتية بمستويات مختلفة	•آثار صغيرة على الطاقة •آثار خطيرة على قطاع النفط والبنية التحتية

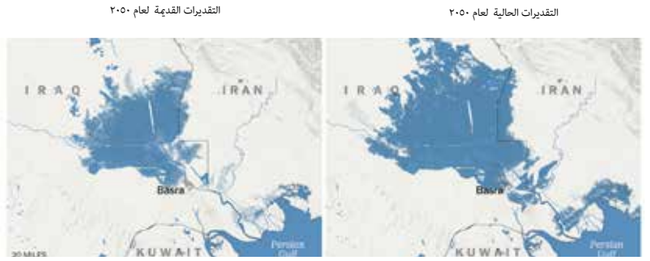

الشكل رقم (٤١): تخطيط قديم مقابل تخطيط جديد للآثار المترتبة على ارتفاع مستويات البحر في البصرة بحلول عام ٢٠٥٠.

المصدر: نيو يورك تايمز (New your Times)/ Open Street Map

ج. صحة الإنسان

الأمراض التي تنتقل من خلال المياه والتلوث مثل الكوليرا وأمراض الشعب الهوائية ستزداد حتمًا وستزداد سوءا ما لم يتم تطبيق ممارسات صحية أكثر فعالية. وهنا اللجوء إلى تقنية إعادة التدوير والاستخدام والترشيد ليس فقط حلاً سليمًا، وإنما سيساعد أيضًا على الوقاية من المخاطر الصحية.

د. الطاقة والبنية التحتية

نظرًا إلى أن البصرة هي المنتج والمعالج الرئيسي للنفط والمنتجات المرتبطة به، من المتوقع أن تتأثر بأي اضطراب في قطاع الطاقة. ولن يقتصر الأمر على المرافق المخصصة للتنقيب والإنتاج، وإنما سيشمل الأثر المخازن ومرافق النقل. وفي الوقت ذاته ستتعرض أغلب البنيات التحتية للمدن – بداية من النقل إلى المياه والصرف الصحي – إلى ضغط كبير بسبب الزيادة السكانية.

هـ. الأهوار ومزارع النخيل

تمثل الأهوار في بلاد ما بين النهرين وبساتين النخيل في البصرة مثالين على التفاعل بين القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتأثيرها على التدخلات المادية وطرق استخدمها لتبرير تلك التدخلات. وهما أيضًا مثالان يوضحان كيف تتغير الأمور على أرض الواقع مع مرور الوقت، مؤدية إلى عواقب غير مقصودة.

الأهوار

في الماضي، كانت الأهوار عبارة عن سلسلة أراضي رطبة دائمة وموسمية متشابكة إلى حد ما، وبحيرات عميقة وضحلة تغذي كل منها الأخرى بالمياه، وسهول طينية تُغمر بالمياه كل مرة يرتفع فيها منسوب المياه. وخلال فترات الفيضانات العالية، تُغمر أجزاء كبيرة من الصحراء بالمياه، وهكذا تندمج بعض الأهوار التي سبق أن انفصلت عن بعضها لتشكل أهوار أكبر تكون موطنًا لعدد متنوع من أشكال الحياة ولها سمات إيكولوجية متنوعة.

وفي الخمسينات، بدأ بناء نظام الصرف الصحي الرئيسي (MOD) بهدف التخلص من البعوض وتحويل المياه المالحة بعيدًا عن الأراضي الزراعية. ولقد استغرق بناء هذا الصرف سنين طويلة، وأثناء عملية البناء، كان التركيز يتحول بالتدريج تجاه استصلاح الأهوار، ولكن هذه المشاريع توقفت بسبب الصراع بين إيران والعراق، ولذلك ظلت الأهوار حتى منتصف الثمانينات كما هي نسبيًا.

شكل (٤٢) : تقليص مساحات بساتين النخيل بناءً على مقارنة صور الأقمار الصناعية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٨

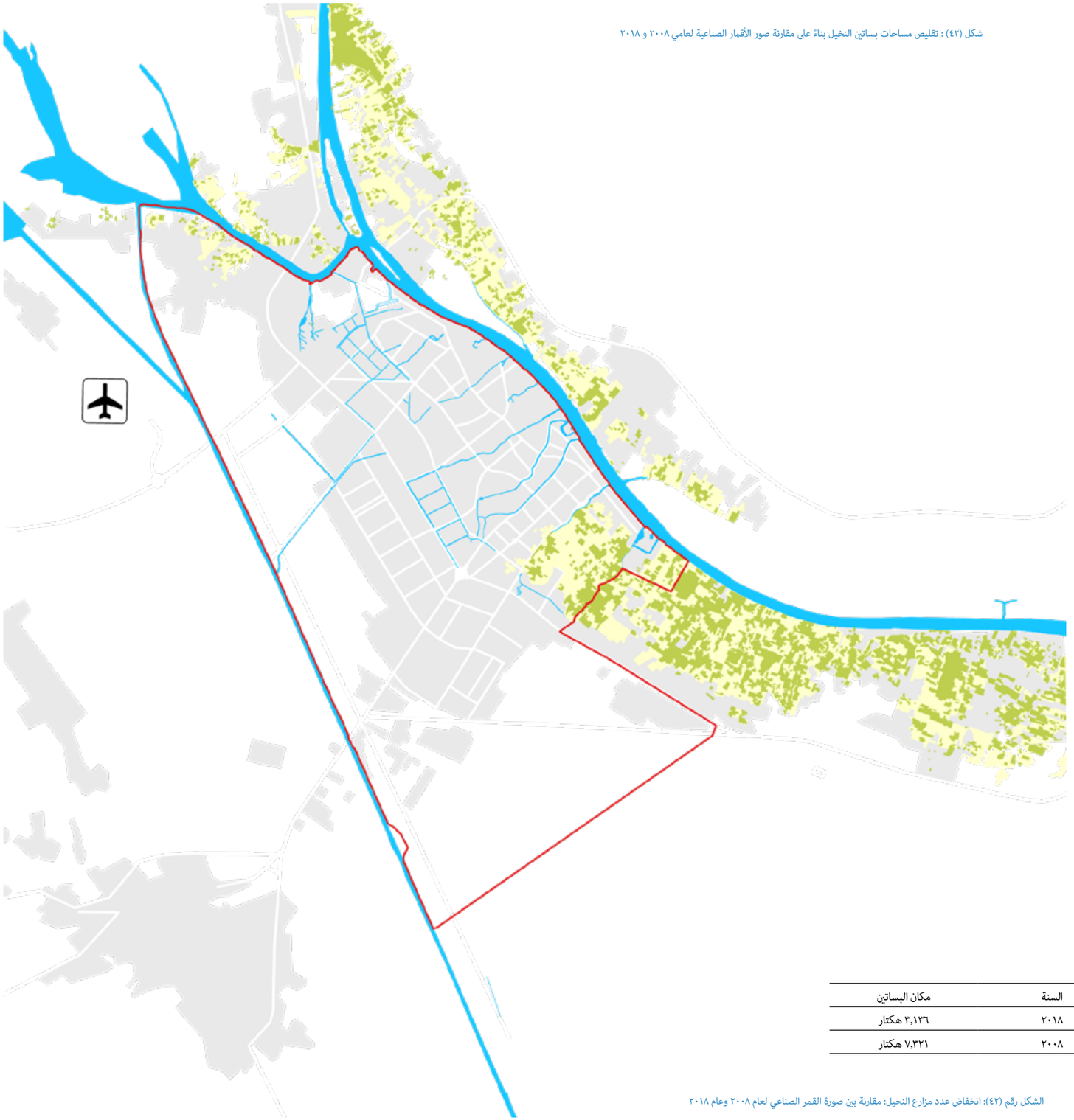

السنة	مكان البساتين
٢٠١٨	٣,١٣٦ هكتار
٢٠٠٨	٧,٣٢١ هكتار

الشكل رقم (٤٢): انخفاض عدد مزارع النخيل: مقارنة بين صورة القمر الصناعي لعام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٨

مزارع النخيل

كانت البصرة مشهورة ببساتينها المزروعة بأكثر من ٣٠ مليون نخلة، ولكن مع الأسف أسقطتها القذائف أثناء حرب العراق وإيران وهبط عددها إلى ١٢ مليون بحلول عام ٢٠٠٠. وأثناء غزو عام ٢٠٠٣، رشت القوات الأمريكية هذه المزارع بالمبيدات الحشرية لكي لا يتمكن المتمردون من أن يستخدموها كساتر. وبعد أن كانت العراق دولة مصدرة لثلاثة أرباع تمور العالم، أصبحت الآن تصدر ٥٪ فقط، حيث حولت اقتصادها إلى النفط بعد عقود من صراعات دمرت مزارعها، الأمر الذي يمثل كارثة، ليست فقط اقتصادية بل أيضا بيئية. ولهذا وضعت الحكومة برنامجًا يهدف إلى زيادة عدد الأشجار إلى ٤٠ مليون خلال ١٠ أعوام.

الشكل رقم (٤٣): أشجار نخيل مهملة في مزرعة بالبصرة. المصدر: وكالة فرانس برس

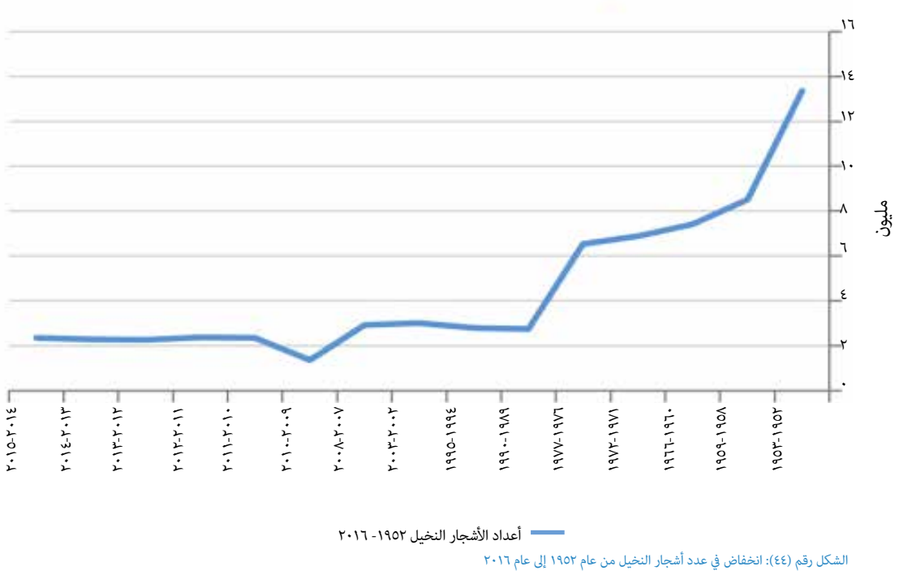

الشكل رقم (٤٤): انخفاض في عدد أشجار النخيل من عام ١٩٥٢ إلى عام ٢٠١٦

١١.نحو بصرة صامدة

أ. الحوكمة والأرض والبنية التحتية

في الأقسام المذكورة أعلاه، تم تقديم العديد من الاقتراحات حول ما يمكن عمله وكيفية القيام به لضمان مستقبل أفضل للبصرة، وشملت هذه الاقتراحات الحوكمة والأراضي والبنية التحتية، ومعظمها -إن لم يكن جميعهم- ليست معروفة فحسب بل قدمتها العديد من المحافظات والعاملين في هذه القضايا بالبصرة حيث يوجد خيط مشترك بينهم مما يُعزز التحليل والتوصيات.

أولًا، يجب زيادة اللامركزية. تم الوعد بذلك وتم دمجه في العديد من المستندات القانونية والوثائق الإدارية ولكنه لم يطبق، وحتى إن تم تطبيقه فهو لا ينفذ فعلياً. وسواء كانت تكمن المشكلة في التمويل أو السلطة المفوضة أو تحويل السلطة إلى المنظمات والمؤسسات الحكومية المطلعة بالأحوال المحلية، كانت الحكومة المركزية مترددة بشأن هذا التغير أو ربما لا تشعر أنها قادرة على القيام بذلك، ونتج عن ذلك التأجيل ،تفاقم للالقضايا المطروحة وظهور مخاوف جديدة.

ولا يقتصر الأمر فقط على الموارد المالية والصلاحيات التنظيمية، بل أدت السيطرة المركزية على كبار موظفي الوزارات والإدارات أيضًا إلى منع ظهور قدرة محلية حقيقية على العمل، ومما يؤدي إلى عدم تمكن العديد من الأقسام من التفاعل بسهولة مع زملائهم في المحافظة كما هو مطلوب لتطوير القدرات المحلية.

وكانت النتيجة الرئيسية هي إضعاف السلطة المحلية وجعل مهمتها -المتمثلة في تحقيق النتائج المحلية- أكثر صعوبَة لأن الأمر ليس متعلق فقط بالقدرة على جمع واتخاذ القرار بشأن التمويل والأموال الخاصة بهم بل سيتطلب تحديد وصياغة اللوائح والأنظمة الإدارية. وإذا نجحت البصرة في تحقيق طموحاتها في أن تصبح إقليم، فستصبح هذه المهمة ممكنة، وفي نفس الوقت مع زيادة الاستقرار والاعتماد على الذات ستتمكن من تخفيف بعض القيود.

ولكن في الوقت الحالي يجب أن تبذل البصرة قصاري جهدها لزيادة فرصها في من خلال البحث عن طرق للقيام بأشياء تعتمد أكثر على الدعم المحلي بدلاً من الدعم الخارجي، و من ضمن أشياء أخرى، يجب على المدينة التواصل مع السكان المحليين والتفاعل معهم بشكل أكبر وإشراكهم وإدماجهم في صنع القرار المحلي حيث أن الأشخاص هم من يصنعون المدينة.

.

ب.الإسكان

لا شيء يجسد «العمل المحلي» أكثر من الإسكان، وفي حين أن النظم القانونية والمالية الشاملة تُعد حاسمة في تطوير المساكن النابضة بالحياة وإنتاجها، فإنها ليست أساسية لنجاحها بقدر أهمية العمل المحلي ونية السكان.

وستقوم الإستراتيجية المقترحة - بشكل أساسي- بفحص كل قطعة من الأرض بها «سكن غير رسمي» وتحديد ما يجب تغييره لجعل السكن «مقبولاً»، وفي كثير من الحالات، يكون التعريف الرسمي للأرض وفقًا لاستخدامها أو لخريطة تقسيم المناطق هو ما يجب تعديله، وفي الكثير من الحالات أيضًا لا يُعد هذا تغييرًا جوهريًا ويمكن إجراؤه في البصرة ولكن ربما بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الوزارة الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك العديد من التغييرات التي يجب إجراؤها في الهيكل من حيث الحجم والمواد والتشطيبات، ومن السهل إتخاذ هذه الإجراءات (ربما مع مرور الوقت) ولكن قد يتطلب بعضها تيسير لوائح البناء، وعلى الرغم من أنها مسألة محلية إلا إن الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة الوطنية سيكون أكثر فاعليّة.

وفي نفس الوقت، وفي بعض الحالات لن تكون الهياكل قابلة للتغيير بفعالية وقد يتعين هدمها لصعوبة تكبير حجمها على سبيل المثال، وفي حالة إتاحة الأراضي، قد يكون هناك فرصة لتحديد ما ينقص لاستخدامها أو تعزيز الموجود حاليًا.

يُمكن تطوير كُتيب بشأن هذه الحالات مما يُسهل عملية التطبيق على مدار الوقت ولكن ليكون فعال يجب أن يُنفذه –على أرض الواقع-من خلال فرق محلية من الرجال والنساء الذين يعرفون المنطقة ومعروفين في المجتمع، ويمكن تشكيل هذا الكادر من خلال تدريب سريع أثناء العمل حيث يُمكن أن يصبحوا ميسيرين دائمين للمدينة باعتبارهم وسيلة فعالة وغير مُكلفة نسبيًا للتفاعل مع المجتمع وإشراكهم في بناء المدينة.

كما سيحتاجون لنظام –بسيط ولكن فعال- ادخار وقروض للسماح للادخار من أجل الإسكان للحصول على أموال متجددة دون اللجوء مباشرَة لنظم البنوك الرسمية، وسيتيح الادخار من أجل الإسكان للمقيمين توفير الأموال من أجل التحسينات السكنية في مراحل منفصلة تتراوح من سنتين لثلاث سنوات، وستكون مجموعة الأموال متاحة للمقترضين الأخرين بالتناوب، كما سيتم استخدام المجموعة النهائية من القروض طويلة المدى (على سبيل المثال ٥ سنوات) لشراء ملكية الأرض.

الاستراتيجيات الحالية

١. المشاريع السكنية

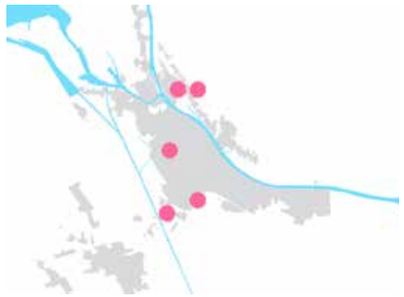

+- ٢٠,٠٠٠ مسكن

باعتبار الحكومة الدعامة المركزية لاستراتيجية الإسكان، قامت بإجراء مناقصات بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٩ من القطاع الخاص لثمان مشاريع إسكان على مساحة ١٠٠٠ دونم من الأراضي العامة لإنتاج ١٧٠٠٠ شقة وفيلا (٨٪ من إجمالي الحاجة) وحقق أربعة منهم فقط تقدمًا بأكثر من ٤٠٪ بينما حقق ثلاثة منهم ١٠٪ فقط، وعلى نحو فعال تم إلغاء جميع المشاريع أو التخلي عنها وتسببت المشاكل الفنية والمادية للمقاولين في هذا الفشل. تم إعادة تنفيذ بعض من المشاريع الأن.

٢. الامتدادات الحضرية

+- ١٠٠,٠٠٠ مسكن

ردًا على فشل المحاولات السابقة، تتمثل الاستراتيجية الحالية للحكومة في تمديد «موقع صديق للبيئة» على مساحة ٧٦٠٠ هكتار بجنوب البصرة في مدينة السياب المخطط لها حديثًا وذلك بناءًا على النجاح العقاري بقيادة شركات التطوير العقاري في دول الخليج، وحتى الآن أظهر المطورون الأجانب اهتمام قليل للمشروع ليس فقط بسبب عدم الاستقرار ولكن بسبب انخفاض معدل العائد على مدى فترة طويلة، وتعتمد الخطة الحالية اعتمادًا يكاد أن يكون كليًا على مشاركة الحكومة ماديًا أو من خلال توفير المرافق والبنية التحتية.

الحقائق الحالية

ا. المناطق غير الرسمية

+- ٢٥,٠٠٠ مسكن

استمرت عملية بناء المنازل الفردية على الأراضي المخصصة للحكومة حيث نفذت مساكن مخططة على قطع داخل المنطقة الحضرية الحالية خلال الفترة ٢٠١٠-١٩، ومع ذلك، نظرًا لعجز المشاريع والاستراتيجيات الحكومية لتوفير مساكن كافية أو دعم إنتاج الإسكان وتزايد عدد السكان فضلاً عن الهجرة، لجأ الناس إلى أساليب غير رسمية لتلبية احتياجاتهم، وبالإضافة إلى تقسيم الأراضي والمباني وبناء الامتدادات، لجأت الأسر أيضًا إلى الامتلاك غير الرسمي للأراضي العامة والمساحات المفتوحة في المناطق السكنية الرسمية ومجاورة لها. وقد نتجت عن هذه العملية بناء أكثر من ٢٥٠٠٠ منزل ربما ساعدها الافتقار إلى السلطة والشرطة على المستوى المحلي في تنفيذ ذلك.

ب. النمو في الزراعة

+- ١٠٠,٠٠٠ مسكن

استمرت عملية بناء المنازل الفردية على الأراضي المخصصة للحكومة حيث نفذت مساكن مخططة على قطع داخل المنطقة الحضرية الحالية خلال الفترة ٢٠١٠-١٩، ومع ذلك، نظرًا لعجز المشاريع والاستراتيجيات الحكومية لتوفير مساكن كافية أو دعم إنتاج الإسكان وتزايد عدد السكان فضلاً عن الهجرة، لجأ الناس إلى أساليب غير رسمية لتلبية احتياجاتهم، وبالإضافة إلى تقسيم الأراضي والمباني وبناء الامتدادات، لجأت الأسر أيضًا إلى الامتلاك غير الرسمي للأراضي العامة والمساحات المفتوحة في المناطق السكنية الرسمية ومجاورة لها. وقد نتجت عن هذه العملية بناء أكثر من ٢٥٠٠٠ منزل ربما ساعدها الافتقار إلى السلطة والشرطة على المستوى المحلي في تنفيذ ذلك.

٣. التكثيف

تعتمد استراتيجية التكثيف في البصرة على ثلاث تدابير تُيسر بناء المساكن:

١.بناء المنازل على الأراضى المخصصة الأن وليس لاحقًا: وفي حين أن بعض الأراضي قد تكون محتجزة للمضاربة -كما هو الحال في مدن في بلدان أخرى-. فمن الأرجح أن الأرض محتجزة في البصرة بشكل وقائي لتقليل عدم اليقين وتمكين الأطفال من البقاء قريبًا بدلًا من البحث عن سكن على الحدود الخارجية للمدينة، أو بسبب افتقار الأسر لأموال البناء أو انتقالهم خارج العراق لتجنب الوضع الحالي غير المؤكد.

٢.بناء طوابق إضافية في الهياكل الحالية: ولا تُشجع اللوائح الحالية والبنية التحتية إنشاء مبنى متوسط الارتفاع كما أن أغلبية المقيمين في البصرة (البصريين) لن يرغبوا في مشاركة الغرباء أراضيهم. وعلى الجانب الأخر، ربما يكون التوقيت مناسبًا ليكون هذا البناء حلا للأسر المتنامية، حيث يتطلع الأبناء الأكبر سنًا إلى بدء أسرة والبحث عن سكن.

٣.تجميع العقارات الأصغر واستبدالها بالشقق:في حين أنه يمكن بالتأكيد إضافة طابقين أو ثلاثة للمنازل القائمة، يمكن تطوير المزيد من العقارات ذات القيمة التجارية عن طريق دمج قطع الأراضي الجاورة وبناء منازل من ٤ أو ٥ طوابق وبالتالي الحصول على وحدتان حتى ٤ وحدات إضافية.

تتطلب هذه الاستراتيجيات إجراء بعض التعديلات في لوائح البناء والتخطيط، وعلى الرغم من أن هذه التعديلات قد تضاعف نسبة السكان الذين يمكن استيعابهم داخل منطقة البصرة الحالية إلا إن التغيرات المطلوبة بسيطة نسبيًا ويجب أن يدافع سكان البصرة عنها وأن يتخذوا زمام المبادرة لتحقيق هذه التغيرات باعتبارها «تغيرات إدارية» بدلًا من إنتظار الحكومة المركزية لتغيير القانون.

وستتطلب هذه الاستراتيجيات أيضًا بعض التسهيلات؛ كعملية إبلاغ السكان وتشجيعهم على تبني هذه الممارسات من خلال توفير المساعدة الفنية والقانونية المطلوبة، إن هذه العملية ستكون أقل تكلفة بكثير من دعم توفير الأراضي العامة لدعوة القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع الإسكان.

وبالإضافة إلى ذلك، يُمكن توفير أغلبية التمويل من الأسر نفسهم أو من خلال إنشاء تحالفات استراتيجية مع مطورين خاصين صغار، وستكون القاعدة العامة كالتالي: سيبنى المقاول من ٦ إلى ٨ وحدات على قطعة الأرض وإعطاء (٢) للأسر الحالية وبيع ٢ لتعويض التكاليف وتحقيق ربح من الوحدتان أو الأربعة وحدات المتبقية.

٤- استراجية تطوير العشوائيات

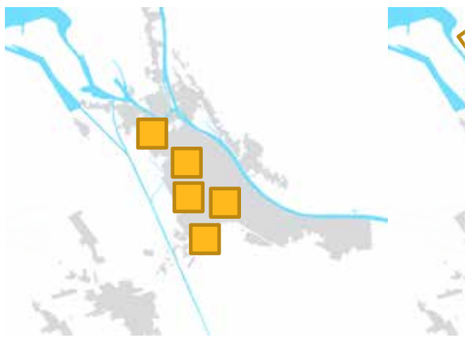

كما ستتطلب الاستراتيجية تطوير الخدمات والشبكات الحضرية القائمة خاصَة المياه والصرف الصحي والكهرباء، ويمكن القيام بذلك على أساس كل شارع على حدة، يدفعه أصحاب المنازل بتكلفة أقل من شراء قطع الأرض في مكان آخر.

ستعتمد استراتيجية تطوير العشوائيات للبصرة بنسبة كبيرة على نفس المبادئ التي تم لقانون المناطق العشوائية المقترح. ويتوافق السياق العام للقانون ومحتواه مع احتياجات وتطلعات البصرة، وبالتالي يجب أن تتخذ المحافظة خطوات نحو تنفيذ البرنامج استباقًا لإصدار القانون بدلًا من انتظار إصداره قبل اتخاذ خطوات لتنفيذه. وبالتأكيد من الممكن توفير قدر كبير من الوقت والجهد من خلال هذه الإجراءات الاستباقية على الأقل فيما يتعلق بالتخطيط والإعداد.

على سبيل المثال، من الممكن البدء بإجراء الدراسات الاستقصائية ودراسات لتحديد وتصنيف المناطق العشوائية لقياس مدى ملاءمتها لجعلها رسمية. بالتالي نستطيع تصنيف المناطق حسب ترتيب أولويتها وأيضًا حسب أنواع الإجراءات المطلوبة. ومن ثم، نستطيع الوصول لتقديرات أفضل للتدخلات المستلزمة لتوفير البنية التحتية. وفي النهاية، من الممكن وضع حلول بديلة لتلك المناطق التي لا يمكن إضفاء الطابع الرسمي عليها في موقعها ولتلك الأسر التي لا يمكن إيوائها حتى إذا أمكن إضفاء الطابع الرسمي على منازلهم الحالية. ومن ناحية أخرى، من المحتمل أن يتم توفير أو إنشاء أعداد إضافية من الأراضي السكنية ووضع معايير لتخصيص هذه الأراضي للأسر حسب استحقاقهم لحصولهم عليها وحسب أولويات الإعداد لإعادة إيوائهم.

والأهم هو امتلاك كوادر مدربة من «ميسري الإسكان» الذين يفهمون جيدًا ويستطيعوا المساعدة في الإبلاغ عن استراتيجية التطوير وتطبيقها من خلال استراتيجيات مخصصة للأسر التي تستحقها. لأقصى حد ممكن، ينبغي أن يتم جمع مجموعة الكوادر من مختلف المجتمعات وينبغي أن تضم الإناث والشباب، وسيمثلوا أساس الكوادر التي ستستمر من ميسري المناطق الحضرية.

٥. إدارة النمو

تتطلب إدارة النمو في المناطق الزراعية في البصرة استراتيجية للسيطرة على تحول المناطق الزراعية بطرق تقلل من خسائر الإنتاج الزراعي. ومن الواضح أنه بمرور الوقت ستتحول أراضٍ زراعية إلى مساكن أو مرافق أخرى حضرية، وقد كانت هذه الظاهرة تحدث طوال العقد الماضي وستتصاعد أكثر في صورة عشوائية تتسبب في ضعف فاعلية كلا من الإنتاج الزراعي والإمداد السكني.

والبديل الواضح هو تشجيع تحويل الأراضي الزراعية بصورة منهجية بحيث يمكن لكلا النهجين التواجد معًا بشكل فعّال. فكلاهما نهجان أساسيان يمكن تبنيهما؛ أحدهما لمحاولة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية بأكبر قدر من قطع الأراضي لتتواجد المناطق الزراعية بجانب المناطق السكنية.وقد لا يكون هذا النهج ممكنًا بعد الآن بسبب بيع الأراضي واستبدالها بالمساكن بناءا على أنماط الملكية الشخصية واحتياجاتها، مما يعني أن كلا المساكن والزراعة من الممكن تواجدهم جنبًا إلى جنب في خليط عشوائي وكلاهما أقل كفاءة من حيث الموقع والمدى والموارد.

ومن ثم، فإن السيناريو المنطقي هو إجراء تقييم سريع لأفضل ما يمكن القيام به باستخدام المخصصات صغيرة المساحة بالإضافة إلى استخدامات أخرى مختلطة.وسيتطلب هذا تغيير الممارسات الزراعية للوصول إلى حل فني أكثر، مثل استخدام الزراعة المكثفة عن طريق استخدام الصوبات الزراعية عند التركيز على تسويق زراعة نتجات الحدائق للفاكهة والخضروات. ولتحسين الإنتاج والكفاءة، يجب فحص جودة التربة وتوفير المياه وتقديم برنامج نقل الإسكان بشكل مخطط وتدريجي الذي بموجبه سيصبح كلا من الإسكان والزراعة أكثر كفاءة من حيث اختيار الموقع وتوفير البنية التحتية. وفي إطار هذا السيناريو، سيصبح أصحاب المنازل طرفًا في وضع جدول زمني لاستبدال الأراضي بما يتناسب مع برنامج تحويل المساكن من « ريفية» إلى ووحدات حضرية مخططة ومطورة.

الاستراتيجية الحضرية المتكاملة

إن استراتيجية البصرة القادرة على الصمود تستند إلى الجمع بين الاستراتيجيات الحالية لتطوير الأراضي والإسكان مع استراتيجية مقترحة للتعامل مع المناطق الحضرية في البصرة.

إن الاستراتيجيات الحالية سليمة ومن المرجح أن تكون ناجحة خاصة أذا كان بإمكانهم الحصول على الدعم اللازم من الحكومة الوطنية دون عراقيل بفضل القوى والظروف الداخلية والخارجية. ورغم ذلك ليس من المحتمل أن تنفذ في المستقبل القريب ولن تكون نتائجها واضحة إلا بعد مرور ٥ إلى ١٠ سنوات أو أكثر بمجرد أن تصبح الاستثمارات متاحة وتؤدي إلى إنشاء وتطوير مشروعات البنية التحتية والإسكان الضروريين.

ومع ذلك فإنهم يتجاهلون الكثير من الفرص الحقيقية المتاحة محليًا. ومن المفارقات أن العديد من تلك الفرص لا يتم تجاهلها فقط ولكن يتم أيضًا احباطها وتدميرها بشكل متعمد. وكما هو موضح بالأعلى، فإن الإسكان العشوائي هو البذرة التي يمكنها المساعدة في تغيير البصرة.فهي تمتلك الميزة الإضافية التي تتضمن تحويل المشكلة إلى حل وبهذا تحتاج إلى قليل من التمويل والخبرة الفنية والوقت، ومن ثم يمكنها أن تتوافق مع الاستراتيجيات طويلة الأجل المقترحة بالفعل.

وبهذا يصبح حل مربح للطرفين محتمل بالفعل ويمكن بمقتضاه حدوث تغيير محتمل ليس فقط في نسيج البصرة المادي ولكن أيضًا في اقتصادها ومستقبلها المرتقب.كما تساعد في خلق مجتمع مكون من مواطنين أكثر تفاعلًا واندماجًا بالإضافة إلى حوكمة أكثر كفاءة.

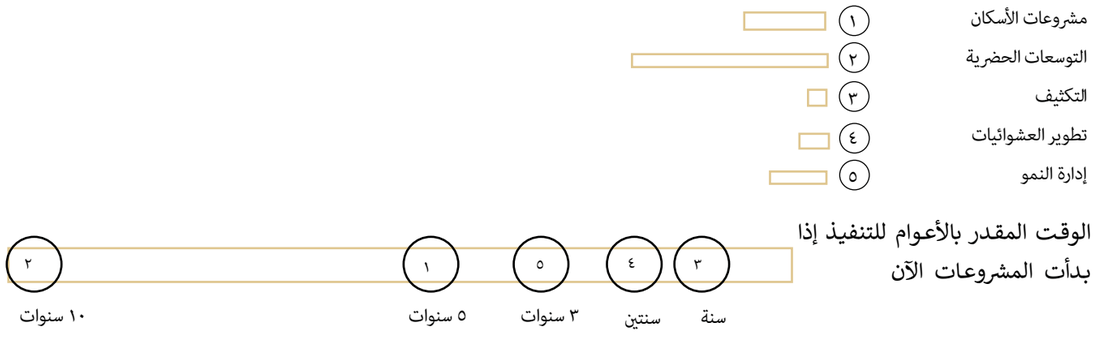

الشكل (٤٥) الوقت المتوقع للتنفيذ للاستراتيجيات الحالية والمقترحة

تطوير المناطق العشوائية

منطقة القبلة، البصرة

الوضع المخطط له

هذا جزء من منطقة سكنية مخططة بما في ذلك المناطق المفتوحة من أجل اللعب والترفيه والمتاجر وغيرها من مرافق الحي. ويبلغ متوسط حجم قطعة الأرض ٢٠٠ كم مربع (حوالي ٨ متر * ٢٥ متر). في الأغلب يتم تخصيص تلك الأراضي في الطبيعي للأسر ذوي الدخل المنخفض مقابل مبالغ رمزية بما يعادل ٢٥٠ دينار عراقي/ متر مربع (في الوقت الحالي) ودون رسوم مقابل البنية التحتية مما يجعل إجمالي ٥٠,٠٠٠ دينار عراقي لكل قطعة الأرض. وإذا كانت هناك رسوم رمزية مقابل البنية التحتية تبلغ ٧٥,٠٠٠ دينار عراقي للمتر المربع (كما تم في أبو الصيب) سيصبح إجمالي تكلفة قطعة الأرض ٢٢,٥٧٥,٠٠٠ دينار عراقي.

الوضع الفعلي

على مدار الاثني عشر عامًا السابقين أو أكثر، تم الاستحواذ على أجزاء من المنطقة تدريجيًا بدون تصريح وتم انشاء مساكن بدائية. وفي المنطقة التي شملتها الدراسة الاستقصائية هنالك حوالي ٢٣٠ منزلًا مبني على قطع أراضي تتراوح مساحتها بين ٥٠ إلى ٤٠٠ متر مربع دون خطة شاملة. ولهذا فإن أحجام قطع الأرض وأشكالها ليست منتظمة ولا توجد أي خدمات بلدية أو طرق.

النهج التقليدي

بما أن الإسكان غير مُصرح له فالنهج التقليدي المتبع في هذه الحالة هو الهدم والبناء والإزالة بالقوة إذا لزم الأمر. ولن يكون المكان الذي يذهب إليه السكان وكيف يحصلون على سكن بعد ذلك من اختصاص المسئولين. وبالرغم من أن العديد - إن لم يكن جميع المقيمين الحاليين - يستحقون الحصول على مساكن في مناطق مثل القبلة، إلا أن احتمالية إيوائهم بالفعل قليلة جدًا، وليس لسبب آخر غير ردع غيرهم ممن قد يختارون اتباع مثل هذا النهج والاستحواذ على أراضي أخرى من أراضي البلدية.
حدث هذا جزئيًا بسبب انشغال البلدية كثيرًا بأولويات أخرى، وجزئيًا بسبب تكوين المقيمين الحاليين علاقات مع الجهات السياسية المؤثرة ولهذا قد تتم مواجهة إزالتهم بقوة. ولم يتغير الوضع وقد لا يتغير في المستقبل القريب أو حتى يأتي الوقت الذي تشعر فيه البلدية أنها قد لا تواجه معارضة لا تقهر. وحتى هذا الوقت، سيستمر السكان في وضع محفوف بالمخاطر إلى حد ما، غير مستعدين للقيام بالمزيد من الاستثمارات أو التحسينات.

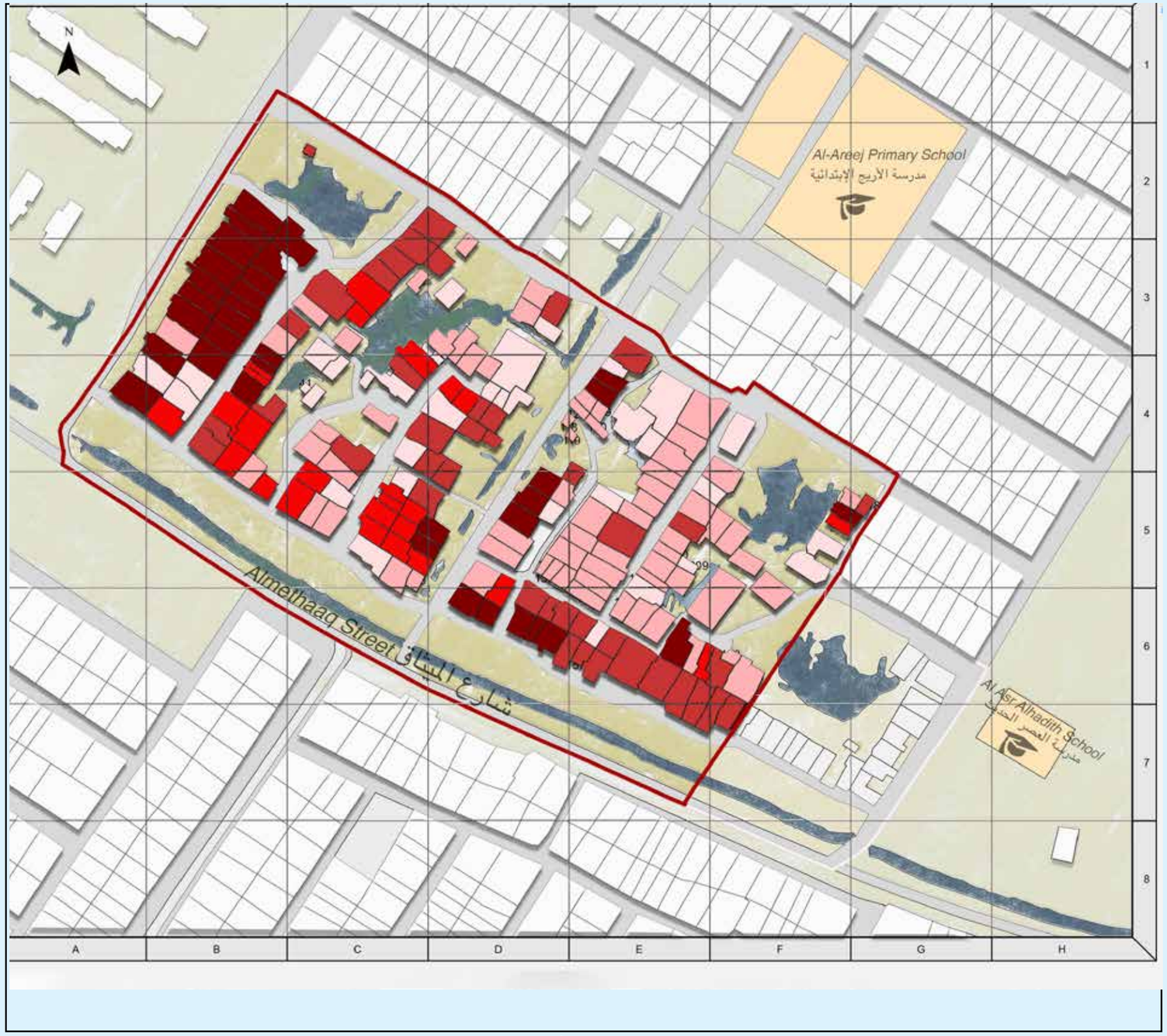

الشكل ٤٦. المناطق غير المخططة في القبلة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (عام ٢٠١٩)

النهج المقترح

بموجب التشريع الأخير المتعلق بالمناطق العشوائية، تم اقتراح نهج بديل يتم تجربته لتمكين السكان من الاندماج في النسيج الحضري، وتوفير ضمان حيازة الأراضي وإمكانية الحصول على الخدمات الحضرية، مما يتيح فرصة أمام مدينة البصرة لحل مشكلة «نقص عدد المساكن» الحالية وتحسين النسيج الحضري بشكل عام.

وإذا تم هدم المساكن الحالية وإعادة تخطيط المنطقة، فمن المحتمل أن تستوعب ما بين ١٥٠ إلى ١٧٥ أسرة اعتمادًا على احتمالية توفير مساحة مفتوحة. وفي الوقت الراهن هنالك حوالي ٢١٩ أسرة أو أكثر بحوالي ٤٤ إلى ٦٩ أسرة إذا تم تخطيط المنطقة بشكل رسمي. وإذا تقرر أن الحد الأدنى من مساحات قطع الأراضي لا يمكن أن تقل عن ١٠٠ متر مربع فسيتوجب هذا نقل ٣٩ أسرة إلى مكان آخر. وإذا توجب أن يكون الحد الأدنى من مساحات قطع الأراضي ٢٠٠ متر مربع ستضطر ١١٦ أسرة أخرى للانتقال. وفي كلتا الحالتين، يمكن لحوالي ١٠٠ أسرة البقاء في الموقع من خلال تخصيص كل قطع الأراضي أو جزءًا منها التي من الممكن إخلاؤها، ولهذا حوالي ٧٠ أسرة معيشية فقط سيضطرون للانتقال، مما يعني أن نفس العدد من الأسر ستبقى في الموقع و٧٠ أسرة فقط ستضطر للانتقال على عكس ٢٣٠ أسرة تقريبًا كان النهج التقليدي سيؤثر عليها لتكون بلا مأوى. وإذا تم تطبيق هذا النهج عالميًا، ستنخفض إجمالي الأراضي اللازمة للإسكان ولإيواء أولئك الذين يعيشون في المناكق العشوائية بنسبة ٧٠٪.

ويوضح ما سبق ميزة ترك السكان في أماكنهم (حتى في المناطق العشوائية) عوضًا عن هدم تلك المناطق وإنشاء مواقع جديدة مما يطرح بالطبع تساؤلات أخرى:

١. هل سيؤثر ذلك على عدم إنشاء المزيد من المناطق العشوائية؟

لا ،إذا تم إيقاف تلك المناطق ومنعها في بداية تكوينها. وعلاوة على ذلك، إذا توفرت خيارات ميسورة التكلفة سيكون هذا حافز أقل للهجرة الداخلية أو حتى للجوء أهل البصرة للمناطق العشوائية.

٢. لوائح الإسكان والتخطيط لا تسمح بأن تقل مساحة قطعة الأرض عن ٢٠٠ متر مربع.

الحقيقة هي أن في غياب ضوابط، فإن عددًا قليلًا نسبيًا من الأسر هم من يعيشون على قطعة أرض تصل مساحتها لأكثر من ١٠٠ متر مربع، حوالي ٦٤ أسرة مقابل ١٥٥ أسرة، وفي الواقع يجب أن تتجه البصرة نحو استخدام الشقق الأصغر. ففي المباني الشاهقة لا تزيد مساحة الشقق عادةً عن ١٠٠ متر مربع، وقد تكون إحدى الطرق لتشجيع السكان للبناء فقط على نصف قطع الأراضي الخاصة بهم ليستطيعوا إضافة منزل آخر لأولادهم. وعلى غرار ذلك، بفضل تيسير الإنشاء من الممكن ببساطة تكوين ٤ وحدات سكنية على كل قطعة أرض مكونة من ٢٠٠ متر مربع.

٣. الوحدات السكنية غير الرسمية مبنية ومصممة بشكل سيئ، ووجودهم يفسد مظهر البصرة، ويُعد أحد أسباب ضعف البناء - خاصة فيما يتعلق بالمظهر - هو أن الأسر لا ترغب في إنفاق الأموال التي ستُهدر إذا قررت البلدية هدم منازلهم، وعندما يزداد ضمان الحيازة سيكون هناك استثمارات أكثر ومنازل أفضل.الأفضل إعطاء هذه الإعانات للأسر، وبالطبع يُمكن تحويل المهام المتعددة -المتعلقة بإدارة المدينة- التي تقوم الحكومة بتحمل تكلفتها إلى المجتمعات المحلية.

الشكل (٤٧) المياه المفتوحة في مستوطنة القبلة غير المخطط لها

٤. لماذا يجب «مكافأة» المقيمين غير الرسميين على أنشطتهم غير القانونية؟
يُمكن القول إنهم قاموا بإنشاء هذه المناطق غير الرسمية فقط بسبب فشل البلدية والحكومة في تأدية عملهم لتوفير مساكن بأسعار معقولة. وعلاوّة على ذلك، يتطلب إضفاء الطابع الرسمي على الأراضي والحصول على إذن البناء رسوم ويجب على البلدية على الأقل استرداد تكاليفها لتطوير مناطق إضافية.

٥. كيف سيتمكن هؤلاء «الفقراء» من تحمل تكاليف بناء الأرض والسكن؟
تدعم الحكومة بالفعل المقاولين لبناء سكن «لأصحاب الدخل المنخفض»، ومن الأفضل إعطاء هذه الإعانات للأسر، وبالطبع يُمكن تحويل المهام المتعددة -المتعلقة بإدارة المدينة- التي تقوم الحكومة بتحمل تكلفتها إلى المجتمعات المحلية.

٦. كيف يمكن لهذه الأسر إدارة «تمويل الإسكان»؟

لقد كان شبه مستحيلًا للبنوك إقراض أصحاب الدخل المنخفض، فبدلًا من أن «تقترض» هذه الأسر من البنوك، سيكون أفضل لهم أن يقوموا بتأسيس جمعيات «الادخار والقروض» مما سيساعد الأسر على الادخار لشراء قطعة الأرض أو تحسين منازلهم. ويمكن لهذه المدخرات توفير رأس مال للأسر الأخرى للاقتراض منها. وستُدير المجتمعات كل هذه وستستخدم سندات ملكية الأراضي وشهادات البناء «كضمان»، وبمعنى أخر، لن يتمكن المقترض من الحصول على حق الملكية إلا بعد سداد أي قروض.

الشكل رقم (٤٨). طريق غير ممهد في منطقة القبلة غير الرسمي

التكثيف الحضري

هذا مُضلع تم اختياره عشوائيًا لمساحة ٣٧,٤١٢ متر مربع من البصرة وتم تحديده على أرض الواقع. كما تم إجراء مسح ميداني من خلال سيارة أو مركبة متنقلة لإجراء تقييم سريع لحجم وجودة مختلف استخدامات الأراضي القائمة وإمكاناتها، والهدف هنا هو استخدام هذه المُضلعات لتقييم البصرة بأكملها، وفي هذه الحالة، يكون التقييم متعلق بقدرات التكثيف وقدرة البصرة على تحمل ذلك.

ويمثل هذا المضلع بالتحديد نموذج «للبصرة الوسطى» التي تقع بين الأجزاء القديمة وحافة التطوير الحالي. هناك أكثر من ٢٥٠ قطعة أرض مميزة حيث يوجد مباني على ٨٥٪ منها ومعظمها مساكن من أنواع مختلفة تتراوح من مساكن مخططة إلى مساكن غير رسمية من حيث الاستخدام والبناء. ويوجد حوالي ١٨ طريق ممهد، مما يتيح الوصول إلى كل قطع الأراضي تقريبًا، وبالإضافة إلى بضع المساحات المفتوحة، يوجد ١٦ قطعة أرض شاغرة (مخصصة أو محجوزة للبناء ومن المحتمل للسكن) بالإضافة إلى مدرسة.

بصرف النظر عن قطع الأراضي الشاغرة، هناك إمكانية لتحسين كل من الهياكل القائمة بحيث يمكن رفع مستوى جودتها وتحسينها. و٧٠٪ من المباني لديها أسطح مستوية تُستخدم كشرفات ويُمكن تمديدها بسهولة إلى الأعلى، كما يمكن إعادة تصميم وبناء العديد من قطع الأراضي والهياكل الموجودة لتوفير كتل سكنية صغيرة متوسطة الارتفاع وبالتالي يُمكن مضاعفة عدد الوحدات السكنية بسهولة إذا تم تشجيع بناء طابقين أو أكثر وتيسير بنائهما.

النوع	متر مربع	العدد	متر مربع	العدد
المبنى	٢٦٢٥٩	٢١٦	... منها قابلة للتطوير	
المنطقة المفتوحة	٢٠٧	٢	٥١٠٤	٤٣
الطريق	٧٥٥٤	١٨	... منها غير مخطط لها	
المدرسة	٦٥٦	١	٤٥٤٤	٢٨
قطع الأرض الشاغرة	٢٧٣٦	١٦	... منها بها شرفة	
المجموع الإجمالي	٣٧٤١٢	٢٥٣	٢٥٤٥٠	١٥٥

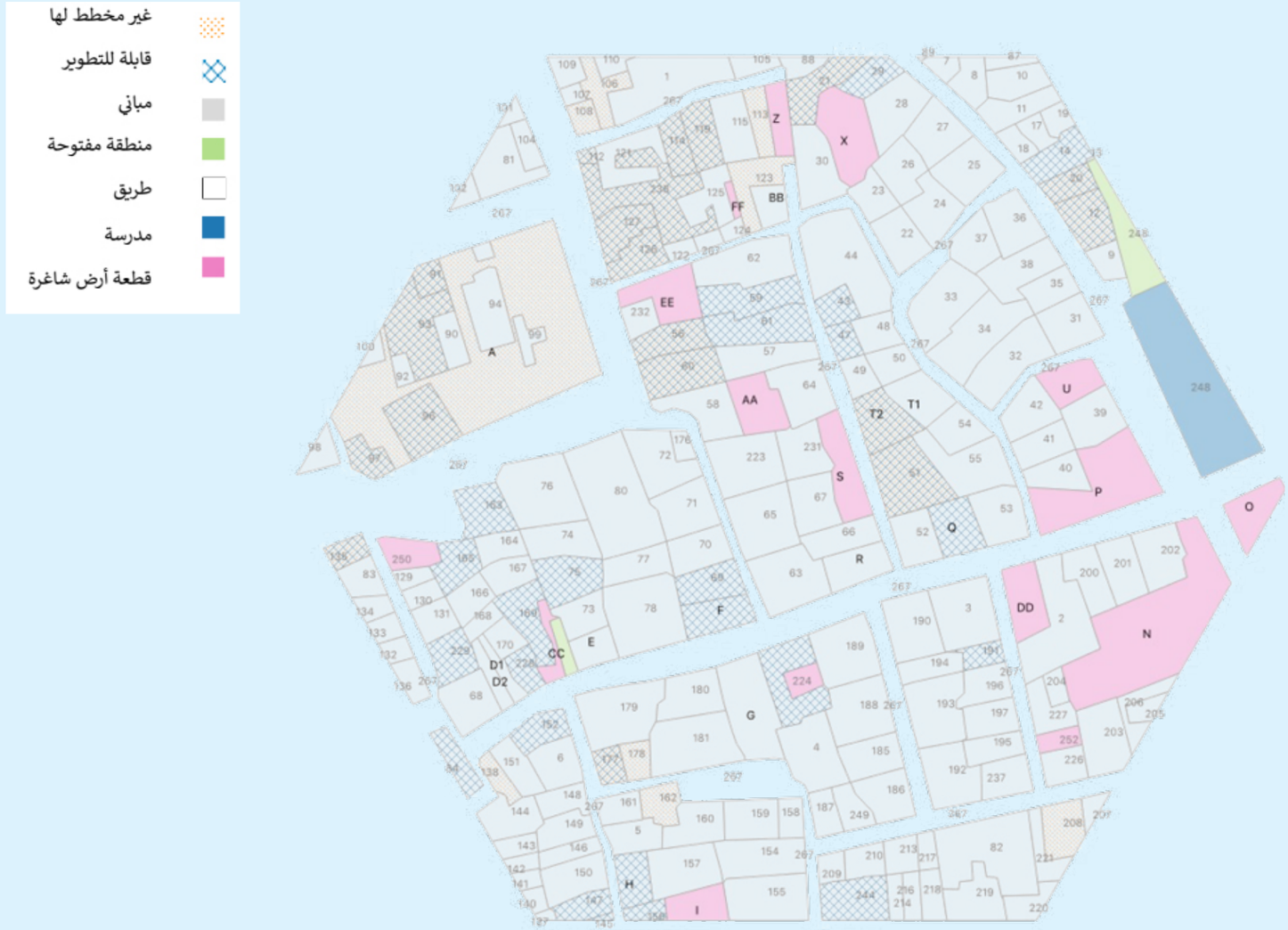

الشكل رقم (٤٩). كثافة مضلع تم اختياره عشوائيًا في البصرة

ع.

هذه صورة لقطعة أرض خالية قبالة طريق رئيسي يتم بناء مبنى متعدد الطوابق عليها لأغراض تجارية وسكنية. والمباني المحاطة بها مبنية بقوالب أسمنت ذات جودة عالية باستخدام طريقة التصيير الأسمنتي لتكون مشابهة للوحدات السكنية الرسمية أو المخططة من الحكومة. ويوجد أيضًا علامات على وجود شبكة كهرباء، وهذا يعني أن هذه المنطقة مزودة جيدًا بالكهرباء، أو يمكن امدادها بالكهرباء على نحو ملائم. وبخلاف قوالب البناء والأثاث القديم، فإن قطعة الأرض خالية تمامًا من القمامة، مما يشير إلى قيام بعض الأنشطة المجتمعية.

ع

ح.

هذه منطقة تقع على طرف المضلع، ويبدو أن المنزل قديم، ويغلب عليه الشكل الريفي؛ فالأسطح طينية ومسطحة، على الأغلب أسفلها حصيرة قصب مرتكزة على خشب خام. والمباني المجاورة هي نموذج لمباني عشوائية مبنية بقوالب أسمنت من الدرجة الثانية. هذه الوحدات السكنية بُنيت على مراحل وتم تسقيفها بصفائح مموجة مجلفنة، النمط المستخدم في البناء من جانب الأسر غير الواثقة بأنها ستمتلك حيازة هذه الأراضي، وبالتالي لن تستثمر في بناء مباني ستُهدم قسرًا بعد ذلك. ويشير الفناء المُنظف جيدًا شبه الخاص والبلاط الأسمنتي في الشوارع إلى وجود مجموعات مستقرة بالفعل في هذه المنازل.

ح

أ.

تُظهر الجدران الفاصلة المتينة والراسخة الثقة وتضمن استقرار التطور الذي ينعكس أيضًا على الطرقات التي بها أرصفة، كما يشير إضافة المنحدر على الطريق إلى وجود سيارات –للاستخدام التجاري، وتدل جودة البوابات ووجود بنية تحتية على مجتمع راسخ. فمع ضمان الحيازة ستكون الأسر أكثر استعدادًا للاستثمار في تطوير منازلهم بما في ذلك إضافة طوابق إضافية. هذه المنازل تدل على إمكانات الاستثمار المكبوتة التي تشكل احتمالية في حالة توفر دعم وتسهيلات وبالفعل توجد علامات التشطيبات بالجبس والألوان التي تيسر إضفاء الطابع الرسمي على السكن.

أ

٥١.

هذه هي الوحدات السكنية المتنقلة التي يبدو أنها أُسست من الطوب التقليدي والجبس وتحولت إلى كتل أسمنت لتصبح جدران، كما تدل الخرسانة واستخدام كتل الاسمنت مسبقة الصب على توقعات السكان بأنه سيكون دائم، وعلى الأرجح تم إعادة بناء المنازل الموجودة في المقدمة وتم ترك فجوة بينها وبين الهياكل المجاورة أملًا أن يحدث تغييرات في المستقبل. ويعد استخدام الضوء الخارجي مؤشرًا أخر على وجود مجتمع متنامي، فبوجود أمن أكثر يُمكن تطوير هذه المنازل بسهولة لتصبح هياكل دائمة ومقبولة تتوافق مع قواعد وأنظمة البناء والتشييد.

٥١

يسعى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى تقديم توثيق وتحليل حديث وشامل لأثار الأزمة في المدن الأساسية من خلال التنميط الحضري عن المدن وتجميع معلومات ورؤى من المصادر الحالية والقطاعات ذات الأولوية وتدعم الأبحاث الميدانية المباشرة هذه المعلومات التي تقوم بها فرق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في كل مدينة. وهذا الملف هو جزء من تحديد الملامح الحضرية الإقليمية التي تهدف إلى تطوير الملامح الحضرية لمدن البصرة وسنجار ودرنة في ليبيا ومأرب في اليمن ودرعا في سوريا. حيث أسهمت خبرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في التحليل الحضري ونُهُج اشراك المجتمع وسياقات الأزمة في تطوير عملية جمع بيانات هذه المدن التي تتم من خلال التعاون الوثيق مع المحافظات والبلديات المعنية.

يقدم ملف التنميط الحضري بيانات أساسية عن وضع المدينة ما قبل الصراع والوضع الحالي لقياس تأثير الأزمة ولتقديم وصف وتحليل سردي، كما يستعرض الأداء الاقتصادي في المدينة وخدماتها وفهم القدرات وآليات التعايش ويحدد الأولويات الإنسانية وأولويات التعافي، ولا يقدم بيانات شاملة عن موضوعات فردية بل يسعى إلى تقديم نظرة عامة متزنة. وتمنح هذه البيانات الموجزة فرصة للأطراف المعنية لتقديم تشخيصهم عن الوضع في المدينة وتقدم أساس للنقاشات المحلية فيما يتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها وتساعد على إتاحة المعلومات المحلية وتوصيل آراء الأشخاص إلى الأطراف المعنية الخارجية التي تسعى إلى تقديم المساعدة للاستجابة الإنمائية.

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

ملف التنميط الحضري لمدينة البصرة
المكتب الإقليمي للدول العربية
٨٧ شارع التحرير – الدور التاسع ، الدقي – مصر
تليفون: ٨٨١٣ ٣٧١٦ ٢٠٢+ فاكس: ٢١٨٨ ٣٧١٦ ٢٠٢+
www.ar.unhabitat.org